بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأندلس

عمادة الدراسات العليا

كلية العلوم الإدارية

قسم المحاسبة

إدراك إدارات البنوك لأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

((دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في محافظة حضرموت))

قدم هذا البحث استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب

سامي غالب عوض العامري

إشراف الدكتور

فائز محمد شيخ بامزاحم

أستاذ مشارك ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة حضرموت

1439 هـ ـ 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿وَقُل رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾

[طه: 114]

جامعة الأندلس
Alandalus University For Science & Technology

تقرير تعديل الطالب للرسالة

بيانات الطالب :

اسم الطالب الرباعي: سامي غالب كوفي العامري **الرقم الجامعي:** (١٤١٤٣)

الكلية: العلوم الإدارية **التخصص:** المحاسبة

عنوان الرسالة:

أثر دور إدارات البنوك لأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مدينة غزة

موعد ومكان المناقشة:

اليوم: الاحد **التاريخ:** ٢٩ / ٧ / ٢٠١٨ ، **الساعة:** (٩) **المكان:** القاعة الكبرى في جامعة الأندلس

التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة وقام الطالب بإجرائها:

١. إضافة صياغة مشكلة البحث
٢. إضافة صياغة فرضيات البحث
٣. إضافة تقييم ووضع اقتراحات وتوصيات
٤. إضافة الملخص باللغة العربية
٥.

وعليه لا مانع من طباعة الرسالة بعد التعديلات المذكورة

توقيع أعضاء هيئة التدريس الذين أوصت لجنة المناقشة بمراجعة التعديلات

أ.د/ [illegible] أ.د/ [illegible]

المشرف على الطالب
أ.د/ [illegible]

الإهداء

- ✓ إلى من سهرت وتعبت من أجلي في صغري, إلى من تدعو لي بالتوفيق في كل أموري .
  أمي الحبيبة حفظها الله ..

- ✓ إلى من علمني النجاح والصبر, إلى من افتقده في مواجهة الصعاب, إلى من تمنيت وجوده لأرتوي من حنانه .
  والدي الحبيب رحمه الله ..

- ✓ إلى رفيقة دربي, إلى من سارت معي نحو المستقبل خطوة بخطوة .
  زوجتي المصونة ..

- ✓ إلى رياحيني في الدنيا, و فلذات كبدي على الأرض .
  أبنائي رعاهم الله ..

- ✓ إلى عزوتي وسندي, إلى من شاركوني وسبحت وإياهم في بطن واحدة .
  إخوتي الأعزاء ..

- ✓ إلى كل من علمني حرفا, إلى كل من فهمني مسألة .
  أساتذتي في كل مراحل التعليم ..

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه, و له الحمد كله وله الشكر كله على ما تفضّل عليَّ في إتمام هذا الجهد المتواضع, والصلاة والسلام على أفضل مبعوث للعالمين وأفضل معلم للبشرية نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما وقد أنهيت من إعداد هذا البحث المتواضع, فإنه من واجب رد المعروف أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى من تفضل بالإشراف على هذا البحث وقام بالتوجيه والإرشاد والمتابعة طوال فترة إعدادي لهذا البحث, سعادة الدكتور " فايز محمد بامزاحم " مما كان له بالغ الأثر والدقة فجزاه الله عني كل خير .

كما أتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل من استاذ مشارك الدكتور" سالم محمد بافقير ", و استاذ مشارك الدكتور " غسان سعيد باجليدة " على ما بذلوه من جهد وعناء أسهم في إثراء هذا البحث, وأشكر كل من الدكتور فهمي شعبان فرارة والدكتور منير رجب عمرة والدكتور مروان الزبيدي لإرشادي ولتحكيم الاستبانة والشكر موصول لرئيس قسم المحاسبة بجامعة الأندلس وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة, وأشكر الدكتور حسن أحمد بن سميط الأستاذ المشارك في اللغة والنحو بجامعة حضرموت لتفضله بالمراجعة اللغوية للبحث, كما أقدم شكري وامتناني لمدراء وموظفي البنوك العاملة في محافظة حضرموت الذين ساهموا في إبداء ملاحظاتهم فجزاؤهم الله خيرا .

الباحث

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	آية قرآنية	أ
	تقرير تعديل الطالب للرسالة	ب
	الإهداء	ج
	شكر وتقدير	د
	الفهرس	هـ – ز
	قائمة الجداول	ح– ط
	قائمة الأشكال	ي
	قائمة الملحقات	ك
	المستخلص باللغة العربية	ل
الفصل الأول : الإطار العام للبحث		
1-1	المقدمة	2
2-1	مشكلة البحث	3
3-1	أهداف البحث	4
4-1	أهمية البحث	5
5-1	فرضيات البحث	5
6-1	منهج البحث	5
7-1	حدود البحث	5
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة		
	تمهيد	7
1-2	المبحث الأول : محاسبة المسؤولية الاجتماعية المفهوم والأهمية والأهداف	8
1-1-2	مفهوم المسؤولية الاجتماعية	9
2-1-2	عناصر المسؤولية الإجتماعية (الأنماط/ الأبعاد/المكونات)	11
3-1-2	مبادئ وقواعد المسؤولية الاجتماعية	16
4-1-2	نطاق ومجالات المسؤولية الاجتماعية	18
5-1-2	مزايا التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية	19
6-1-2	مراحل تطور اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية	20

7-1-2	المعوقات التي تواجهها الشركات للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية	20
8-1-2	مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	21
9-1-2	مكونات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	21
10-1-2	أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	22
11-1-2	أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	23
12-1-2	نطاق محاسبة المسؤولية الاجتماعية	24
13-1-2	المشاكل التي تواجه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	25
2-2	**المبحث الثاني : القياس و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية**	28
	تمهيد	29
1-2-2	قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية	30
1-1-2-2	مفهوم القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	30
2-1-2-2	الصعوبات التي تواجه القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي	31
3-1-2-2	أساليب قياس الأداء الاجتماعي	33
2-2-2	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	34
1-2-2-2	مفهوم الإفصاح المحاسبي	34
2-2-2-2	أسباب الاهتمام بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية	35
3-2-2-2	طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها	36
4-2-2-2	آليات الإفصاح الاجتماعي	37
5-2-2-2	طرق الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية :	37
1-5-2-2-2	طريقة الفصل	37
2-5-2-2-2	طريقة الدمج	43
3-2	**المبحث الثالث : البنوك اليمنية (النشأة والتطوير) ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها**	50
1-3-2	نشأة وتطور البنوك في اليمن	51
2-3-2	مكونات هيكل البنوك في اليمن	52
3-3-2	التحديات التي تواجه البنوك في اليمن	54
4-3-2	دور البنوك في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها	57
4-2	**المبحث الرابع : الدراسات السابقة**	62
1-4-2	الدراسات العربية	63
2-4-2	الدراسات الأجنبية	67

3-4-2	ما يميز البحث عن الدراسات السابقة	70
الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية		
	تمهيد	72
1-3	أسلوب البحث	72
2-3	مجتمع وعينة البحث	72
3-3	أداة البحث	73
4-3	الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث	75
5-3	ثبات الاستبانة	75
الفصل الرابع : اختبار فرضيات البحث وتحليل البيانات		
	تمهيد	78
1-4	الوصف الإحصائي لمجتمع البحث وفق الخصائص والسمات الشخصية	79
2-4	اختبار فرضيات البحث وتحليل النتائج	84
الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات		
1-5	الاستنتاجات	103
2-5	التوصيات	104
3-5	الدراسات المقترحة	105
المراجع		
	المراجع العربية	107
	المراجع الأجنبية	114
الملحقات		
1	قائمة بأسماء المحكمون	118
2	هيكل الجهاز المصرفي اليمني	119
3	الاستبانة	121
	المستخلص باللغة الإنجليزية	127
	صفحة العنوان باللغة الإنجليزية	128

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	19
2	نموذج لتقرير وصفي	43
3	قائمة العمليات الاقتصادية – الاجتماعية	44
4	نموذج Estes "قائمة التأثير الاجتماعي	46
5	قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية	52
6	قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية	53
7	جدول يبين فروع البنوك العاملة في محافظة حضرموت	58
8	توزيع فروع البنوك في المحافظة	81
9	درجات مقياس ليكرت الخماسي	82
10	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	83
11	قياس ثبات الاستبانة استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ	84
12	توزيع أفراد العينة وفقا للعمر	87
13	توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي	88
14	توزيع أفراد العينة وفقا للتخصص	88
15	توزيع أفراد العينة وفقا للخبرة	89
16	توزيع أفراد العينة وفقا للمركز الوظيفي	90
17	توزيع أفراد العينة وفقا لعدد الدورات في المجال المصرفي	90
18	توزيع أفراد العينة وفقا و عدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية	91
19	**المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات الفرضية الأولى الإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**	93
20	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات الفرضية الثانية الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية	95
21	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات الفرضية الثالثة قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية	96
22	**المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال الموظفين**	99
23	**المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال العملاء**	101
24	**المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال المجتمع**	102

25	**المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال البيئة المحيطة بالبنك**	104
26	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرات الفرضية الأولى اهتمام إدارة البنوك بالمسؤولية الاجتماعية	107

قائمة الإشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
1	نموذج كارول Carroll للمسؤولية الإجتماعية	14
2	مكونات العمليات الاجتماعية	16

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	المحكمون	125
2	هيكل الجهاز المصرفي اليمني	126
3	الاستبانة	128

المستخلص

ناقش البحث مشكلة إدراك البنوك العاملة في محافظة حضرموت – اليمن (التقليدية والإسلامية) لأهمية الافصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية وكيفية ايجاد نظاما لقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية, وقد تم استقصاء ادراك مديري وموظفي البنوك العاملة في محافظة حضرموت وتم توزيع (106) استبانة على عينة البحث وقد تم استرجاع (95) استبانة, وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) للوصول للنتائج .

من خلال تحليل البيانات توصل البحث إلى أن هناك إدراك لدى إدارة البنوك العاملة في حضرموت لأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية ولكن دون المستوى المأمول, أيضا يوجد تباين في الأهمية النسبية لمجالات المسئولية الاجتماعية من قبل إدارة البنوك العاملة في حضرموت بنسب متفاوتة بين كل من الموظفين ، العملاء ، البيئة والمجتمع المحلي على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، أوضح البحث ان إدارات البنوك في حضرموت لديها إدراك بأهمية قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية.

أخيرا، أوصى البحث بأنه يجب على إدارات البنوك في حضرموت بذل المزيد من الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها. أيضا حث البحث الجهات المسؤولة بمتابعة وتشجيع المنظمات بما فيها البنوك لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية, وكذا إصدار قوانين منظمة ومشجعة لذلك. كذلك أوصى البحث بإعطاء المزيد من اهتمام الجهات الأكاديمية – من جامعات وغيرها– بالمسئولية الاجتماعية وإضافة مقرر يتناول هذا الموضوع.

الفصل الأول

منهجية البحث

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة البحث

3-1 أهداف البحث

4-1 أهمية البحث

5-1 فرضيات البحث

6-1 منهج البحث

7-1 حدود البحث

1-1 المقدمة:

منذ سبعينيات القرن الماضي كان اهتمام الدول المتقدمة ينصب على مناقشة مسؤولية المنشآت تجاه البيئة، ثم تطور واتسع المفهوم ليشمل الانسان وقبول الفكرة التي تنادي بتقييم المشروع على أساس مساهماته الاجتماعية، وفي السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام إلى ضرورة قيام المشروعات بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، فظهر في الفكر المحاسبي مفهوم (محاسبة المسؤولية الاجتماعية) لمعالجة وتخليص المجتمع من الاثار السلبية لنشاط المنشآت.(العليمات، 2010) وفي الوقت الذي تعتبر فيه المسؤولية الاجتماعية محط اهتمام هذه الدول المتقدمة، نجد هناك تنافس للمنشآت في تقديم الأفضل والسعي للتميز في ظل وجود جمعيات لحماية المستهلك، واتحادات للعمال، وقوانين وتشريعات حكومية تدعو هذه المنشآت لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية.(الساقي ونور، 2006) من هنا نجد أن نجاح و نمو تلك المنشآت يمكن ربطه بأهمية وإدراك المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بعدد من القيم ومعايير الإنسانية السامية، كالتكافل والإحساس بالوطنية اتجاه كل ما له علاقة بالمؤسسة سواء كان موظفا أو عاملا مساهم، مالك، فرد من المجتمع، زبون ... ولهذا فإنه متى ما زادت المؤسسة الاقتصادية في فهم وإعطاء أهمية وقيمة لتلك العملية الضميرية زادت عملية تطور وازدهار و رقي المؤسسة في الوطن مما يزيد من ربحيتها وسمعتها. (مسعود وكنوش،2012، 3)، ويعتبر قطاع البنوك من اهم المؤسسات المالية التي تقوم بدور مهم في الاقتصاد والتمويل للاستثمار سواء داخليا او خارجيا والتي تقوم بتأدية خدمات ووظائف يستفيد منها الافراد والمؤسسات والحكومة، كما تقوم بتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع وغيرها من الخدمات. (عاشور، 2003، 26) ومن هنا جاء هذا البحث ليحاول تسليط الضوء على الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، وأدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك في محافظة حضرموت تجاه (الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة).

1-2 مشكلة البحث:

إن معرفة إدراك إدارات البنوك في محافظة حضرموت لأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية يلعب دورا جوهريا في توصيل المعلومات لمتخذي القرارات والأطراف المعنية. وحيث أن من أهم أهداف المحاسبة بشكل عام هو توصيل المعلومات الملائمة للمستفيدين، فإن هناك عدد من التساؤلات التي ممكن تطرح في هذا الإطار والتي بدورها يمكن أن تبلور الأدوات المتعلقة بهذا الهدف مثل أدوات القياس التي يتم الاستناد إليها في قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية. علاوة على ذلك فإن من الأهمية بمكان معرفة ما إذا كانت هناك قوانين وتشريعات تلزم البنوك وكافة المؤسسات في القطاعات الاقتصادية الأخرى في الجمهورية اليمنية للقياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وكذا تفعيل دور الجهات ذات العلاقة للرقابة والمتابعة للتأكد من التزام تلك البنوك والمؤسسات بما هو واجب عليها في حدود القانون وأيضا تشجيعها نحو مسؤوليتها الاجتماعية في كافة مجالاتها المختلفة.

وبالتالي تمثلت مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة الاتية:

1- هل يوجد إدراك عن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك بمحافظة حضرموت؟
2- هل يوجد إدراك عن أهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك بمحافظة حضرموت؟
3- هل يوجد نظاماً محاسبياً يستطيع أن يقوم بعمليات القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك بمحافظة حضرموت؟
4- هل تدرك إدارات البنوك أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه (الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة) بمحافظة حضرموت؟

1-3 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1- التعرف على أهمية الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك بمحافظة حضرموت.
2- لتعرف على أهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك في حضرموت.

3- الوقوف على ما إذا كان هناك نظاما محاسبيا يستطيع أن يقوم بعمليات القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك في حضرموت.

4- التعرف على إدراك إدارات البنوك لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة) في محافظة حضرموت.

1-4 أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال الاهتمام المتزايد والمتنامي بالمسؤولية الاجتماعية في كثير من القطاعات ومنها قطاع البنوك حيث سيساهم هذا البحث في تحديد مدى الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها واهدافها والمجالات التي تشملها، ومعرفة أساليب قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية وكذا الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وطرق الإفصاح، وبالتالي فإن هذا البحث قد أعطى إضافة نوعية في هذا المجال. ويقدم هذا البحث أيضا مساهمة عملية من خلال معرفة ما إذا كانت إدارات البنوك في محافظة حضرموت تدرك أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتلتزم به في قوائمها المالية بغرض توصيل المعلومات الملائمة للأطراف المعنية، من خلال إيضاح اهتمام إدارات البنوك بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية وامتلاكها نظاما محاسبيا يقوم بعمليات القياس لتلك التكاليف المتعلقة بمجالاتها المختلفة تجاه الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة).

1-5 فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يوجد إدراك عن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك بمحافظة حضرموت.

الفرضية الثانية: يوجد إدراك عن أهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك بمحافظة حضرموت.

الفرضية الثالثة: يوجد نظاماً محاسبياً يستطيع أن يقوم بعمليات القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك بمحافظة حضرموت.

الفرضية الرابعة: تدرك إدارات البنوك أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه (الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة) بمحافظة حضرموت.

1-6 منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي استنادا إلى طبيعة الموضوع، وتم الحصول على المعلومات الثانوية من خلال المراجع العلمية والدراسات المتخصصة والدوريات، كما تم الحصول على المعلومات الأولية من خلال الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) الإصدار رقم (21).

1-7 حدود البحث:

الحدود المكانية: البنوك العاملة في محافظة حضرموت – اليمن.

الحدود الزمانية: عام 2017 م.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

ويشمل:

2-1 محاسبة المسؤولية الاجتماعية: (المفهوم والأهمية والأهداف).

2-2 القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

2-3 البنوك اليمنية: النشأة والتطوير ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها.

2-4 الدراسات السابقة.

تمهيد:

إن المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمعات أصبحت وجهة الاقتصاديات الحديثة، إذ طالبت به الأمم المتحدة في دورتها الـ (39) للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1985م الدول بالقيام بمشاريع التنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي بجانب الاقتصادي، وذلك من خلال تغير سياسة الدولة التشريعية والاقتصادية تجاه الرفاه الاجتماعي. (Ball,et.al.,2005, 461) وقد توالت الأبحاث التي توصي بضرورة إلزام جميع المنظمات بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية للمجتمعات وذلك عام 1972م تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" في جامعة كاليفورنيا، حيث بدأت المطالبة بقيام المنشآت بدور حقيقي للمساهمة في تنمية المجتمع الذي تعمل فيه، وضرورة تعديل النموذج الاقتصادي التقليدي ليأخذ في اعتباره عوامل أخرى اجتماعية وبيئية لم يهتم لها سابقاً. (الزامل، 2015، 25) وأوضحت جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية في تقريرها المنشور عام 1973م أن من ضمن أهداف القوائم المالية إعداد تقرير عن الأنشطة الاجتماعية، وظهرت العديد من الدراسات التي تؤكد أهمية الإفصاح عن مدى وفاء الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية، وأثر ذلك في قرارات المستثمرين. (أبو سمرة، 2009، 18، 24) إذ إن الشركات في الوقت الحاضر لا تعتبر كيانات اقتصادية تصبو إلى تعظيم الربح فقط، وإيفائها بما يلزمها تجاه الحكومة من دفع الضرائب فهذه نظرة تقليدية غير مقبولة، بل أصبحت كيانات ترتبط بالبيئة التي تعمل فيها و تحمل مسؤولياتها تجاه مجتمعاتها في كثير من مجالات الحياة بما يجعلها جزءاً من تلك البيئة التي تحيط بها تؤثر فيها وتتأثر بها، حيث أشار (السيد، 2001، 45) أنه في بداية السبعينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات لاعتبارها كيان يناط به مسؤولية مراعاة المصالح العامة في توجيه استثماراتها، وربط تقييم الأداء الاقتصادي للوحدة بمساهماتها الاجتماعية، وقد أكّد ذلك (يونس، 2010، 257) في أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ظهر بعد أن تخلت الكثير من الحكومات عن مسؤولياتها الاقتصادية والخدمية؛ فبرز الدور الاجتماعي للشركات، الأمر الذي حفز المنظمات الدولية للاهتمام بهذا المفهوم الجديد.

فمن هذا المنطلق فإن هذا الفصل سيركز على الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية من حيث المفهوم والأبعاد وذلك من خلال تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأهمية والأهداف ونشأة البنوك وتطورها ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والدراسات السابقة.

المبحث الأول

محاسبة المسؤولية الاجتماعية المفهوم والأهمية والأهداف

ويشمل الآتي:

2-1-1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

2-1-2 عناصر المسؤولية الاجتماعية (الأنماط/ الأبعاد/المكونات).

2-1-3 مبادئ وقواعد المسؤولية الاجتماعية.

2-1-4 نطاق ومجالات المسؤولية الاجتماعية.

2-1-5 مزايا التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية.

2-1-6 مراحل تطور اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية.

2-1-7 المعوقات التي تواجهها الشركات للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية.

2-1-8 مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

2-1-9 مكونات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

2-1-10 أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

2-1-11 أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

2-1-12 نطاق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

2-1-13 المشاكل التي تواجه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

2-1-1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

وردت مجموعة من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية منها لكُتَّاب وباحثين ومنها لمنظمات و تكتلات دولية نورد منها الآتي:

- عرّف (Holmes) بأن المسؤولية الاجتماعية:" التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعات كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها". (الغالبي والعامري،2002، 216)
- ويرى الدكتور (محمد الصيرفي) أن فكرة المسؤولية الاجتماعية "أصبحت توصف بمفهوم عقد بين منظمات الأعمال والمجتمعات التي تعمل فيها ينعكس هذا العقد من خلال تغيرات في توقعات تلك المجتمعات تجاه إنجازات المشروعات الاجتماعية". (الصيرفي،2007، 18)
- ويمكن أن تعرف أنها: "عقد أخلاقي طوعي تتحقق فيه المنفعة المتبادلة يبرم بين الشركة (المالكون، المدراء، العاملون) والمجتمع (المستهلكون، الموردون، المجتمع المحلي، البيئة، الحكومة) الذي تعمل فيه بكافة عناصره، حيث يتم بموجب هذا العقد القيام بواجبات من كل الطرفين للوصول للصالح العام وتحقيق التنمية لكليهما". (السحيباني، 2009، 4)
- بينما عرّف Harrson المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية بأن مسؤوليتها نحو الآثار السلبية غير المباشرة المتولدة عن مزاولة نشاطها على البيئة كتلوث الهواء والمياه والتربة الناتج عن دخان المصانع والأتربة والنفايات. (بدوي وعثمان، 2000، 449)
- وعرف بيتر دراكر (Peter Drucker) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعاً لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة. (السحيباني، 2009، 5)
- بينما يصف باحث آخر أن المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها. (البكري، 2001، 27)

- ويرى أخر أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة هي التزام أخلاقي بين المنظمة المجتمع، تسعى من خلاله المنظمة إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع بشكل عام، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلي. (الحمدي، 2003، 40)
- ويرى الغالبي والعامري أنها عقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وبما يحقق مصلحته. (الغالبي والعامري، 2005، 81)

وقد جاء التعريف الأكثر شمولا ما جاء به كارول إذ عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الايجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن ". (Carroll , 1991, 42)

- وعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها: "تعهد الشركة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتعامل مع العاملين وممثليها والمجتمع المحلي بشكل طوعي، من أجل تحسين جودة الحياة بأسلوب يعود بالفائدة على الشركة والتنمية ". (Anto & Astuti, 2008, 19)
- وتعرف المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بأنها: "التطوع الذاتي للمنظمات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل". (Lemercier, 2006, 2)
- وعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها: " الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل". (مسعود ونصر الدين، 2012، 3)
- أما منظمة المقاييس العالمية International Organization for Standardization(ISO) فقد عرفتها بأنها: "مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين". **(الطراونة وأبو جليل، 2013، 13)**

من خلال التعاريف الآنفة الذكر تبيّن للباحث أن هناك اختلافاً في وجهات النظر عند الكُتّاب والباحثين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

- فقد وصفها كل من (Holmes، Carroll) بأنها: التزام على منظمات الأعمال تجاه المجتمع للقيام بالأنشطة الاجتماعية، كما أكد ذلك مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة.

- بينما وصفها كل من (الصيرفي، الغالبي والعامري، والسحيباني) بأنها: عقد بين منظمات الأعمال والمجتمع الذي تعمل فيه لتحقيق المنفعة المتبادلة للطرفين، وأوضح البنك الدولي في تعريفه للمسؤولية الاجتماعية بأنها تعهد الشركة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية المستدامة.
- وأوضح كل من (منظمة المقاييس العالمية ISO ، Harrson) على أنها: مسؤولية الشركة عن الآثار السلبية المترتبة عند مزاولة نشاطها.
- أما المفوضية الأوروبية فوصفتها بأنها جانب تطوعي ذاتي للمنظمات تجاه المجتمع والبيئة.

فنلاحظ اختلاف الرؤى فيمن ذهب الى جانب الالتزام والوجوب وتحمل المسؤولية على المنظمات ومنهم من ذهب الى جانب التطوع الذاتي، ولكن هناك إجماعاً على أن المستهدف من ذلك هو (المجتمع المحلي، العاملون، المستهلكون، البيئة) مهما تعددت طرق إنفاقها وصرفها بصور (أخلاقية، إنسانية، طوعية، قانونية، واجبة) وذلك نتيجة لما تقوم به الشركات أثناء مزاولة أنشطتها الاقتصادية والصناعية من استغلال الموارد البيئية وكذا تلويث البيئة (الهواء، الماء، التربة) لغرض تحقيق صورة إيجابية والمشاركة في التنمية ورفاهية المجتمع.

2-1-2عناصر المسؤولية الإجتماعية (الأنماط/ الأبعاد / المكونات) :

يتكون المحتوى الشامل للمسؤولية الإجتماعية حسب الباحث كارول (Carroll) من أربعة مكونات أو عناصر جوهرية وكما هي موضحة أدناه (الربيعي، 2010، 5-13):

1- **المسؤولية الإقتصادية Economic responsibility:** والتي تتمثل في إنتاج السلع والخدمات للمجتمع ذات قيمة ونوعية جيدة وبكلف مناسبة والتي تعتبر من المسؤوليات الأساسية التي يجب أن تضطلع بها منظمات الأعمال، وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المنظمة العوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم .

2- **المسؤولية القانونية Legal Responsibility**: وتحدد هذه المسؤوليات عادة من قبل الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن تتقيد بها منظمات الأعمال وأن تحترمها، وفي حالة مخالفة ذلك فأنها تقع في إشكالية قانونية، وفي إطار هذه المسؤوليات يمكن الإشارة إلى إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع دون تغيير بسبب الجنس أو القومية وغيرها.

3- **المسؤولية الأخلاقية Ethical Responsibility**: كان من المفترض لأي إدارة منظمة أعمال أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والقيمية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها. وبما

أن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة، لكن احترامها يعتبر أمراَ مُلِحّاً، على المنظمة لزيادة سمعتها في المجتمع وقبولها. فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه.

4- **المسؤولية الخيرية Philanthropic Responsibility:** وهي قيام المنظمة بمبادرات طوعية غير إلزامية بشكل إنساني وتطوعي من قبيل برامج تدريبية لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر لعموم المجتمع أو لفئات خاصة منه ككبار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو الشباب وغيرها. ولا تتوخى إدارة منظمات الأعمال من هذه البرامج ارتباطها المباشر بزيادة الأرباح، أو الحصة السوقية أو غيرها.

لبناء علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل للمنظمة ومتطلبات تلبية حاجات المجتمع فإنه يتوجب فهم هذه العناصر الأربعة للمسؤولية الإجتماعية التي قدمها Carroll وخاصة في إطار العناصر الإقتصادية والقانونية، حيث تعتبر هذه العناصر مطالب أساسية للمجتمع يفترض تلبيتها من قبل منظمات الأعمال، في حين يتوقع المجتمع من منظمات الأعمال أن تلعب دوراً أكبر فيما يخص العنصر الأخلاقي والخيري، علماً بأن هذا الأخير يمثل في حقيقته رغبات مشروعة للمجتمع من المفضل أن تتبناه منظمات الأعمال. وقد وضع هذا النموذج عناصر المسؤولية الاجتماعية بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بُعد آخر يمثل حالة واقعية، وكما هو موضح بالشكل الآتي:

شكل (1)

المصدر: Pride & Ferrell,2006, 91

واستنادا إلى ذلك تكون مسؤولية الشركة الإجتماعية الشاملة Corporate Social Responsibility هي حاصل مجموع العناصر الأربعة، والتي أوردها Carroll بشكل معادلة:

المسؤولية الإجتماعية الشاملة = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية.

أنماط وأبعاد أخرى للمسؤولية الاجتماعية:

أولا: نموذج بورتر و كرامر (Porter &Kramer,2006,78-92):

إن هذا النموذج يقوم على أساس بلورة ثلاثة توجهات أساسية للمسؤولية الإجتماعية تم التعبير عنها بثلاثة أنماط هي:

1- **النمط التقليدي للمسؤولية الإجتماعية:** تتمثل مسؤولية المنظمة الإجتماعية في التزامها بتقديم سلع وخدمات للمجتمع ترضيه، واستجابة لحاجاته وأن أية التزامات أخرى إضافية، فإنها ترجع إلى تقدير المنظمة وإدارتها والتي يجب أن تؤخذ في إطار قدرة المنظمة وإمكانياتها وبما لا يؤثر على أهدافها الاقتصادية، وفي مقدمتها تحقيق أقصى الأرباح .

2- **النمط الاجتماعي للمسؤولية الإجتماعية:** يفترض أن يتسع إطار عمل المنظمة ليشمل مجمل الأهداف الإجتماعية بالإضافة إلى الأهداف الإقتصادية، حيث يرى أن المسؤولية الإجتماعية ما هي إلا إلتزام المنظمة بالعمل على وفق مصالح ومتطلبات المجتمع.

3- **نمط التكاليف الإجتماعية:** والذي يستند إلى وجهة نظر أكثر تطوراً عن طبيعة العقد الإجتماعي الذي أضاف مسؤوليات وأعباء جديدة تفرضها المجتمعات بقواها المختلفة على المنظمات، وبهذا فإن المسؤولية الإجتماعية يمكن اعتبارها وظيفة ومهام جديدة تضاف إلى وظائف رجال الأعمال وبالتالي فإن ما تتحمله المنظمة من مسؤولية اجتماعية يمكن أن تحسب كغيرها من الكلف.

ثانيا : نموذج Milton Freidman :

والذي يقوم على أساس تحديد ثلاثة أنماط مختلفة لتبني المسؤولية الإجتماعية من قبل المنظمات، وهي:

1- **نمط المسؤولية الاقتصادية Economic Responsibility** : تتمثل رؤية هذا النمط في أن منظمات الأعمال يجب أن تركز على هدف تعظيم الربح، وأن المساهمات الاجتماعية ما هي إلا نتائج عرضية ومشتقة منه .

2- **النمط الإجتماعي للمسؤولية Social Responsibility**: وفي إطار هذا النمط فإن منظمات الأعمال تعتبر وحدات إجتماعية بدرجة كبيرة تأخذ بعين الاعتبار المجتمع ومتطلباته عند اتخاذ قراراتها مراعية آثار هذه القرارات في كل جوانب المجتمع.

3- **النمط الإقتصادي – الإجتماعي (المتوازن) Socio-Economic:** ويرى هذا النمط أن إدارة المنظمات لا تمثل مصالح جهة واحدة أو بعض جهات ذات مصلحة، بل إنها تمثل مصالح جهات عديدة يفترض أن توازن إدارة المنظمة بين مصالحها مجتمعة. (ياسين، 2008)

ثالثا: نموذج المسؤولية الإجتماعية الشاملة للشركة Corporate Social Responsibility

جسّد هذا النموذج المسؤولية الاجتماعية والأداء الإجتماعي لمنظمات الأعمال بثلاث أبعاد مهمة (Nickels, et. al, 2002, 103):

1-**البعد الخيري الشامل Corporate Philanthropy:** ويتضمن هذا البعد على التبرعات الإنسانية والهبات المستمرة للمجموعات غير الهادفة للربح من جميع الأصناف. وتقع هذه التبرعات في إطار استراتيجية خيرية تتبعها المنظمة على الأمد البعيد دعماً لقضية مهمة من قضايا المجتمع.

2- **بعد المسؤولية الشامل Corporate Responsibilities:** ويشتمل هذا البعد على جميع المبادرات الإجتماعية مثل: تشغيل العاملين من الأقليات، والعمل على تقليل التلوث، وتحسين البيئة، وترشيد استخدام الطاقة والاستغلال العقلاني للموارد، وتأمين بيئة عمل صحية ونظيفة، وإنتاج منتجات أمينة، وغيرها من الأمور التي تعكس مسؤولية عالية تجاه المجتمع .

3- **بعد السياسة الشامل Corporate Policy:** ويشمل هذا البعد موقف المنظمة الذي تتبناه تجاه القضايا السياسية والاجتماعية المثارة بقوة المجتمع. حيث إن هذه القضايا تتجدد وتتغير باستمرار بسبب التطور الحاصل في المجتمع، وانعكاسات هذا التطور خاصة التكنولوجي على الجانب الإجتماعي والسياسي والثقافي.

بينما أورد (مخلوفي وعبد العزيز، 2012، 7) أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

1-المسؤولية الإنسانية: أي أن تساهم المؤسسة في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

2-المسؤولية الأخلاقية: أن تكون المؤسسة مبنية على أسس أخلاقية وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

3-المسؤولية القانونية: التزام المؤسسة بالقوانين وتنفيذ الأعمال حسب التشريعات.

4-المسؤولية الاقتصادية: بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصادياً وأن توفر الأمان للآخرين.

بينما نجد أن (الحمدي،2003 ،4) قد حدد أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من (المجتمع وحماية المستهلك والأخلاقية وحماية البيئة) والجدول رقم (1) يبين تلك الاتجاهات:

جدول رقم (1)

أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
المسؤولية تجاه المجتمع	المسؤولية تجاه حماية المستهلك	المسؤولية الأخلاقية	المسؤولية تجاه حماية البيئة
- إنجاز المشاريع الأساسية - تقديم الهبات والتبرعات - توفير فرص العمل لأفراد المجتمع - توفير فرص العمل للمعاقين - توفير فرص العمل للنساء - المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية - المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	- التبيين - السعر - الضمان - التعبئة والتغليف - التوزيع - الإعلان - المقاييس والأوزان - النقل والتخزين	- تناسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع - عدم احتكار المنتجات - وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة - تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية - عدم التحايل بالأسعار	- الالتزام بالتشريعات البيئية - الاقتصاد في استخدام الموارد - الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة - تجنب مسببات التلوث - آلية التخلص من النفايات - المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة

المصدر: الحمدي، 2003، 4

نظرة سريعة على أراء المؤيدين والمعارضين لتبني منظمات الأعمال للمسؤولية الإجتماعية

أولا المؤيدون:

إن حجج كلا الطرفين المؤيد والمعارض للمسؤولية الإجتماعية تبدو منطقية ومقنعة إذا ما أخذت في إطار التطرف لزيادة الدور الاجتماعي لمنظمات الأعمال بشكل كبير أو نقصان هذا الدور وضموره بشكل كبير جداً.

هناك جدال واسع بين مؤيدي ومعارضي المسؤولية الاجتماعية، ولكل طرف منهم موقفه الخاص نحو المسؤولية الاجتماعية فالمعارضون يؤكدون وجهة نظرهم التي تقوم على النظرية الإقتصادية والتي بمقتضاها أن يكون كل مدير في المنظمة مسؤول أمام صاحب العمل عن تحقيق أهدافه المرسومة كما تشير إليه آراء العالم الإقتصادي الأمريكي (Milton Friedman)، ويرون أن الدور الاجتماعي لرجال الأعمال قد يشتت تركيزهم على الجوانب الاقتصادية. وفي المقابل فإن المؤيدين للمسؤولية الإجتماعية يرون أن هناك ثمة مصالح كبيرة للشركات وأصحاب الأعمال في تبني مذهب المسؤولية الاجتماعية، لأنها سوف تستفيد منها المنظمات على المدى البعيد من نتائج ممارسة هذه المسؤولية على صعيد الاستقرار والسلام الاجتماعي، وذلك من خلال تعظيم أرباحها على المدى الطويل. (عبدالرحمن، 1997) كما يرى أيضا المؤيدون لفكرة المسئولية الاجتماعية أن منظمات الأعمال التي تعمل من أجل مصلحتها الذاتية فشلت في المحافظة على مصلحة المجتمع، وإن هذه المسئولية هي بمثابة رد اعتبار لمنظمات الأعمال بعد أن أصبحت في وضع غير ملائم واهتزت صورتها في أذهان الجمهور وعلى ذلك فإن المسئولية الإجتماعية هي الخيار الأفضل والرشيد لنجاح منظمات الاعمال في بيئتها وجماعتها المحلية.(حسين،1994)

2 -1-3 مبادئ وقواعد المسؤولية الاجتماعية:

أولا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

لقد حدد معيار ISO 26000 أربعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية للشركات تتمثل فيما يأي :

1- مراعاة توقعات المجتمع: وذلك من خلال إدراك الشركة لتوقعات المجتمع الذي تعمل فيه (والذي تختلف حسب ثقافات كل مجتمع) والعمل على المساهمة في تحقيق هذه التوقعات. (ISO 26000, 2010,3.3.2)

2- مراعاة أصحاب المصالح: بحيث تكون الشركة على دراية بتأثير قراراتها وأنشطتها على أصحاب المصالح، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار أنهم يمثلون جزءا فقط من المجتمع الأوسع الذي تمارس فيه الشركة نشاطها. (ISO 26000, 2010, 3.3.3)

3- تكامل المسؤولية الاجتماعية للشركات: بحيث تكون أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءا أساسيا من إستراتيجية الشركة مع تحديد المسؤوليات والمساءلة لكل المستويات داخل الشركة بالشكل الذي ينعكس على عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ الأنشطة. (ISO 26000, 2010, 3.3.4)

4- مراعاة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة: حيث يجب على الشركة أثناء قيامها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية مراعاة أن يكون الهدف من وراء ذلك هو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع في ظل محدودية موارده. (ISO 26000, 2010, 3.3.5)

ثانيا: قواعد المسؤولية الاجتماعية:

يمكن نشر قواعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال ثلاثة اتجاهات كما يأتي (الأسرج، 2010، 7):

- **المساهمة المجتمعية التطوعية:** يلقي هذا المجال الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حديثاً نسبياً، ومن الممكن أن يتضمن ذلك التبرعات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأجل في الصحة والتعليم أو المردودات الأخرى ذات المردود الاجتماعي.
- **العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة:** غالباً ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتستطيع أي مؤسسة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها، تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات.
- **حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي:** على الصعيد الداخلي تقوم قيادات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بوضع الرؤية وتهيئة المناخ العام الذي يمكن للعاملين من خلاله تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما على الصعيد

الخارجي فإن كثيراً من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقومون بقيادة مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع، ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

2-1-4 نطاق ومجالات المسؤولية الاجتماعية:

في عام 2010م أصدرت المنظمة الدولية للمقاييس والمواصفات ISO 26000 التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بهدف مساعدتها على الإسهام في التنمية المستدامة. وحددت هذه المواصفة سبعة مجالات للمسؤولية الاجتماعية، هي (ISO, 2010):

1. الحوكمة. 2. الموارد البشرية. 3. العاملين.
4. البيئة. 5. العمليات. 6. العملاء. 7. المجتمع.

وحددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا National Apartment Association(.N.A.A) أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي (بوخلخال،2012، 3 ، 4):

- تفاعل المنظمات مع المجتمع.
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية.
- المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
- الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

بينما حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants(AICPA) نسبة مجالات للأداء الاجتماعي هي:

- البيئة.
- الموارد غير المتجددة.
- الموارد البشرية.
- الموردين.
- العملاء.
- المجتمع.

أما جمعية المحاسبة الأمريكية The American Accounting Association (AAA) فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على بعض الشركات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أساس القياس والإفصاح، فقد أُصدِرَ تقرير بخمس مجالات للأداء الاجتماعي هي :

- الرقابة على البيئة.
- توظيف الأقليات.
- العاملون.
- تحسين المنتج.
- خدمة المجتمع.

2-1-5 مزايا التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية:

في ظل التزايد بالاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، هناك ثمة تساؤل يطرح نفسه حول الأسباب التي تشجع الشركات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية، وتشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي تعود على الشركات تتمثل فيما يأتي (المغربل وفؤاد، 2008، 5):

1- إن بناء علاقات قوية مع الحكومات يسهل ويساعد في حل كثير من المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها المؤسسات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
2- استقطاب أكفاء العناصر البشرية حيث يمثل التزام المؤسسات بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به كعنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للقطاع الخاص.
3- تحسين سمعة الشركات والتي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المؤسسات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، إذ إن التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية يسهم بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
4- تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك، وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة والذي أطلق عام 1999 م ويعني بترتيب الشركات العالمية وفقا لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارساتها لنشاطها الاقتصادي.
5- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي، واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية والذي يتمثل تحديا للقطاع الخاص.
6- الرفع من قدرة المؤسسات على التعلم والابتكار.

2-1-6 مراحل تطور اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية:

تطور اهتمام منظمات الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية من خلال المراحل الثلاثة الآتية (نجم، 2006، 127-128):

- **أولا:** مرحلة إدارة تعظيم الأرباح للفترة 1880- 1920 م: في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح، والتوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، وأن النقد والثروة هي الأكثر أهمية.
- **ثانيا:** مرحلة إدارة الوصاية للفترة من أواخر العشرينات حتى بداية الستينيات: وفيها المسؤولية الأساسية للأعمال هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين، وأن النقود مهمة ولكن الأفراد مهمون أيضا، وأن ما هو جيد للشركات جيد للبلد.
- **ثالثا:** مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر، في هذه المرحلة تقوم المسؤولية الأساسية للأعمال على أن الربح ضروري، لكن الأفراد أهم من النقود، هذا يحقق المصلحة الذاتية المستنيرة لمنظمات الأعمال ومصالح المساهمين والمجتمع ككل.

2-1- 7 المعوقات التي تواجهها الشركات للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية:

وجدت هناك أسباب متنوعة تقف عائقا أمام الشركات بصورة عامة تجاه قيامها بالمسؤولية الاجتماعية وبما فيها البنوك التجارية بصورة خاصة في الدول العربية، من أهمها:

1- عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الشركات العربية. فمن الملاحظ أن عدد الشركات المتبنية لهذه الثقافة يمثلون قلة من الشركات الكبرى في حين أن الغالبية يجهلون تماما هذا المفهوم.

2- إن معظم جهود هذه الشركات غير منظمة .فالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كي تكون مؤثرة في حاجة إلى أن تأخذ شكلاً تنظيمياً ومؤسسياً له خطة وأهداف محددة، بدلا من أن تكون جهودا عشوائية مبعثرة.

3- غياب ثقافة العطاء للتنمية حيث إن معظم جهود الشركات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام.

4- قلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع المقاييس والمعايير لقياس المجهودات، فهناك حتى الآن خلط بين الأعمال الخيرية والمسئولية الاجتماعية.

ويجدر القول بأن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لا تعنى مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية فحسب، وإنما تتسع لتشمل مسئوليتهم تجاه أفراد المجتمع المتعاملين معهم والعمل على فتح باب رزق للشباب، فخلق مشاريع الشباب لاستيعاب البطالة، مثلاً يعد من أسمى ما يمكن أن يقوموا به من عطاء، ولكي تصبح المسؤولية الاجتماعية مؤثرة فهي في حاجة، لأن تأخذ شكلاً تنظيمياً ومؤسسياً له خطة وأهداف محددة بدلا من أن تكون جهودا عشوائية مبعثرة وخيرية قد تؤدى إلى الإتكالية، وهذا يستدعى وضع خطة تغيير مجتمعي لنهضة المجتمع العربي. (الحارثي، 2009، 9-10)

2-1-8 مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من التعريفات لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية فقد عرفها (سلامة، 1999، 17) بأنها منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة. وعرفها (Ramanathan) بأنها: عملية انتقاء المتغيرات والمقاييس وأساليب القياس، والتطوير المنظم للمعلومات المفيدة، لتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع، لتوصيلها إلى الفئات الاجتماعية داخل المنشأة وخارجها. (مطر والسويطي، 2008، 421) وقد عرفها البنك الدولي بأنها الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون بين العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية (World Bank, 2005). لقد تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ولكن التعريف الشامل لها هو: "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الإعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة، وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات".

حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات، والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع. (الصبان، 1987، 104)

2-1-9 مكونات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

عندما يتم تصميم نظام محاسبي ليحقق أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتوجب تحديد نطاق ومكونات العمليات الاجتماعية وهنا، يمكن القول بأنه يمكن التمييز بين ثلاث مكونات للعملية الاجتماعية وهي كالآتي (Abu baker, et.al., 1998 ,415):

1- أطراف مستفيدة من المجتمع: إذ تستفيد من المشاريع التي تقوم بها المنظمة وهذه الأطراف تتمثل بالمستهلكين والعاملين.

2- تأثير ملموس على المجتمع من القيام بالعملية: هناك تأثير نابع من التقدم التكنولوجي كتحسين المنتج أو الخدمة، وتأثير ناتج من تطبيق سياسات الإدارة كالصدق في الإعلانات الموجهة للجمهور، أو الاستجابة لاحتياجات المستهلك.

3- استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بكل عملية اجتماعية، خاصة أن هذه العملية لا تخضع لاختبارات السوق.

شكل (2)

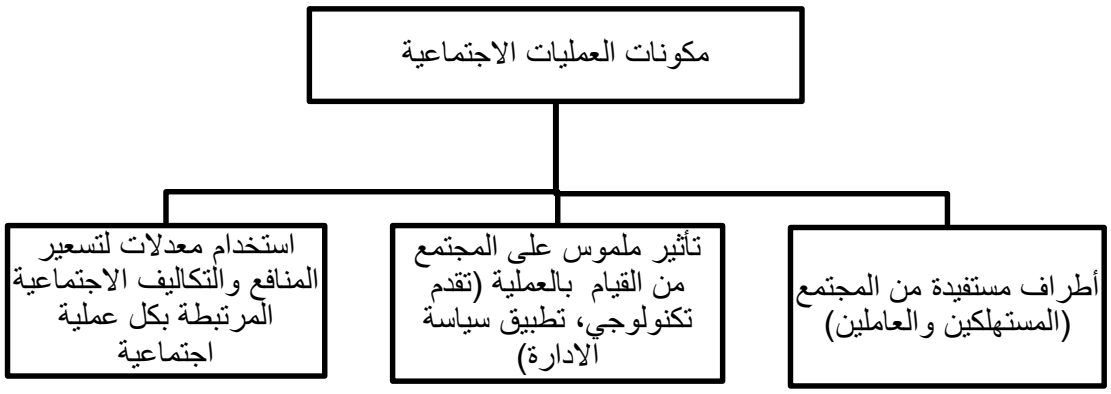

مكونات العمليات الاجتماعية

المصدر: من إعداد الباحث وفقا و(Abu baker, et.al., 1998 ,415)

2-1-10 أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

أ- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية

في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي (toms, 2000 , 201).

ب- تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي. (gray and bebbington,2000, 140)

ج – الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء؛ من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي (Ball.A''et.al", 2000, 65)

2-1-11 أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

ازدادت أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية لعدد من العوامل أبرزها (نور وعودة، 2008، 14):

1- تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية: حيث لم يعد معيار تقسيم الأداء للمشروع الاقتصادي هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الاجتماعي للمشروع، وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف وما يترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع .

2- نتيجة للتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي تزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية للمنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي.

3- تلعب التكاليف الاجتماعية دورا هاما في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المنشأة من خلال مقابلة الإيرادات بجعل القوائم المخصصة لتلك الأنشطة تعبر عن التكلفة الحقيقية لنشاط المنشأة.

4- التركيز الكثير من قبل المفكرين والدارسين بالجوانب الاجتماعية من ناحية التكاليف وإهمال المنافع الاجتماعية المتحققة منها.

2-1-12 نطاق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن هناك ظروفا وأسبابا جعلت من مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة وذلك للآتي:

- لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية من فترة إلى أخرى.
- آثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية.
- لتقدم المعرفة العلمية.
- تتغير تبعا لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع.

وبالتالي تصبح الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي محورا للاهتمام، لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعيا، فمن الطبيعي وجود بعض التباين يحدد هذه الأنشطة وتبويبها وتصنيفها في مجموعات متجانسة. (بامزاحم، 2003، 57)

وقد أشار (الخولي، 2002، 194-195) إلى أنه يمكن دمج بعض المجالات السابقة في أربع مجموعات متجانسة، تعتمد أساسا لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والتقرير عنه كالآتي:

أ- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: ويتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمشروع، بحيث تتم الرقابة على التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد، ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المشروع بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات التلوث البيئي (الأرض، الهواء، المياه).

ب- مجال المساهمات العامة: ويتضمن هذا المجال الإفصاح عن الخدمات المقدمة للمجتمع مثل المساهمة في الرعاية الصحية وبرامج الحد من الأمراض والأوبئة وغيرها، إلا أن هذه الأنشطة تتسم بالاختيارية، والتزام طوعي من قبل المشروع والذي بدوره يعزز من تنمية وتعاون المجتمع لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

ج- مجال الموارد البشرية: يتضمن هذا المجال تأثير الأنشطة على العاملين في المشروع كموارد بشرية تسهم في تحقيق أهداف المنظمة، ومن هذه الأنشطة إجراءات الاستقطاب والتعيين والتدريب المتاحة للعاملين، والتسهيلات المقدمة لتعليم العاملين وأسرهم، والمزايا العينية والترقيات والأمن والوظيفي واستقرار الأيدي العاملة.

د- مجالات مساهمات المنتج (السلع أو الخدمات): ويتضمن هذا المظاهر النوعية للمنتجات مثل منفعتها، وطول حياتها، وأمانها وقابليتها لتقديم الخدمة، أو الوظيفة المرجوة، وأثرها على تلوث البيئة، ودرجة رضا المستهلك لها.

2-1-13 المشاكل التي تواجه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

إن أبرز التحديات التي تواجه معدي التقارير الاجتماعية هو الفصل بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية، فالتداخل بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من نشاط المؤسسات الذي يؤدي إلى مشاكل في كيفية القياس لكل نشاط بصورة مستقلة.

يرى (الحيالي) أن السبب الرئيس في صعوبة قياس الأنشطة الاجتماعية يكمن في طبيعة الأنشطة والنطاق الذي تعمل فيه، إذ إن بعضه ليس له قيمة مالية، مما يدفع المحاسب إلى تجاهلها أحياناً أو الاكتفاء بالإفصاح الوصفي لها. (الحيالي، 2004، 100)

لا تعتبر مشكلة التداخل بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية المشكلة الوحيدة لكن هناك مشاكل أخرى على مستوى القياس للتكاليف والعوائد الاجتماعية من جهة، ومشكلة إيجاد وتحديد المعايير الاجتماعية من جهة أخرى. (الساقي و نور، 2006)

يمكن استعراض بعض أهم مشاكل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كالآتي:

أولا: مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية:

وتعتبر هذه المشكلة الأساسية التي تواجه المحاسبة إلا أن هناك اختلافاً في وجهتي نظر بين المحاسبية من جهة، ومن الجهة الأخرى وجهة نظر الاقتصادية في قياس هذا النوع من التكاليف، فالاقتصاديون يعتبرون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة للأنشطة التي تمارسها المنظمة كـ (تلوث الهواء والماء والتربة وكذا الضجيج وغيرها) أي أن التكلفة الاجتماعية تتمثل في الأعباء التي يتحملها المجتمع نتيجة للآثار السلبية الخارجية للمشروع. (سلامة، 1990، 18)

أما وجهة نظر المحاسبية فتعتبر أن التكلفة الاجتماعية بمثابة المبالغ التي تنفقها المنظمة نتيجة اضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية سواءً بصفة اختيارية أو بصفة إلزامية والتي لا يطالبها النشاط الاقتصادي، بالمقابل عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف، نجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساساً في القياس.

مما سبق يتضح أن وجهتي نظر لكل من المحاسبية والاقتصادية مكمل لكل منهما الآخر، وبالتالي لا يمكن أخذ وجهة نظر جهة على حساب الآخر والعكس. بل ينبغي أخذ وجهتي نظر كلا الاتجاهين تلافيا للقصور في كل منهما. (جربوع، 2007، 249)

ثانياً: مشكلة قياس العوائد الاجتماعية:

تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية؛ نظرا لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج المنظمة، كالمستهلكين، أو العملاء، أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل المنظمة، كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد، سواء من داخل المنظمة أو خارجها، مثال ذلك: كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة لتشجيير المنطقة المحيطة بها ؟ وتعود صعوبات القياس للأسباب الآتية (جربوع، 2007، 250):

1- معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المنظمة، فالأنشطة الاجتماعية تنشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمنظمة، والعديد منها يصعب قياسها نقداً، فمثلا كيف يمكن قياس منفعة الحد من التلوث التي تحدثه عمليات التشغيل لأنشطة المنظمة ؟

2- حتى ولو تحقق قبول للمنظمة اجتماعياً داخل المجتمع، فمن الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا القبول من ناحية، ويتعارض مع مبدأ الحيطة والحذر من ناحية أخرى، مثل تحقيق انطباع حسن للمشروع لدى المجتمع، حيث يكون من الصعب تحديد قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن.

وعلى الرغم من الصعوبة البالغة لقياس المنافع الاجتماعية، إلا أن الاقتصار على التكاليف الاجتماعية دون المنافع الاجتماعية، يؤدي إلى عدم صحة قياس الأنشطة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، وبالتالي تنعكس هذه النتيجة على محصلة الأداء الاجتماعي للمنظمة التي يتم الحصول عليها نتيجة المقابلة بين التكاليف والأعباء الاجتماعية والمنافع والمزايا الاجتماعية. (بدوي و عثمان، 2000، 456)

ثالثا: مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي:

تعرف عناصر التكاليف الأداء الاجتماعي لأي شركة بأنها: عناصر التكاليف الناشئة من التزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحث تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعية، لكن المشكلة في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للشركة اكتسابها نتيجة هذه التضحية والتي تنبع من تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركة باعتبارها النشاط المسبب لعملية

الاتفاق وبالتالي في حدوث عناصر التكاليف الاجتماعية، فهي في ذاتها مفهوم غير محدد، وليس هناك إجماع على تعريفه وإبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العملية، وهذا بدوره يصعب من تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل دقيق؛ مما ينعكس على حصر وقياس هذه العناصر من خلال التقرير بشكل مناسب تماما .(الساقي و نور، 2006)

وعليه فإن هناك حاجة ماسة لإيجاد معايير مناسبة في القياس المحاسبي:

وقد وضع (سلامه، 1990، 36-38) عدة معايير اجتماعية لهذا الفرع المحاسبي هي:

1- معيار الصلاحية: بمعنى أن تكون البيانات المحاسبية الاجتماعية وثيقة الصلة والارتباط بالهدف وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة.

2- معيار الخلو من التحيز: أي الاعتماد على الموضوعية للقياس المحاسبي سواء كان للتكاليف أو العوائد الاجتماعي.

3- معيار السببية: أي أن تشمل القوائم الاجتماعية الختامية تفسير واضح لكل نتيجة في القياس المحاسبي الاجتماعي.

4- معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: وتزداد أهمية هذا المعيار نظرا لما يتحقق من الموضوعية والقابلية للمقارنة والتحقق.

5- معيار العائد الاجتماعي: يمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلا من مبدأ تحقق الإيراد في مجال المحاسبة المالية.

6- معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: ويقابل هذا المعيار مبدأ مقابلة الإيراد بالتكاليف في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني

القياس و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

وفي هذا المبحث عرض النقاط الآتية :

2-2-1 قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية .

2-2-2 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

تمهيد :

يعتبر القياس من أهم الوظائف الأساسية للمحاسبة، وكما هو مهم لكثير من العلوم الطبيعية والاجتماعية؛ وذلك لما له من أهمية خاصة على المعلومات المحاسبية، فالعوامل البيئية و التطورات الصناعية هي الدافع الأساسي للقياس المحاسبي، ليشمل أبعاداً متعددة ليخدم بذلك أطرافاً مختلفة تهتم بمعلومات غير المعلومات المالية التقليدية، كالمعلومات الاجتماعية والبيئية، إذ يعد القياس المحاسبي للأنشطة الاجتماعية والبيئية من أهم المشاكل والتحديات التي يواجهها المحاسبون (حمودة، 2012، 45-47) .

كما أنّ أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية في التقارير الختامية تزايدت بعد انفصال الملكية عن الإدارة والتطور الذي حدث لوظيفة المحاسبة وتحولها؛ كونها (مدخل المستخدمين) وانتقالها من دورها الأساسي كنظام مسك الدفاتر لحماية مصالح الملاك إلى ممارسة دور نظام المعلومات الهدف منه توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار. (الزامل، 2015، 79)

لذا سوف يتناول هذا المبحث أهم مشكلات القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي إلى جانب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية مفهومه وأسباب الاهتمام به وآلياته وطرقه ونماذج منه.

2-2-1 قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر القياس المحاسبي من أهم المواضيع المعاصرة ضمن المحاسبة الاجتماعية والتي تعني بعملية قياس الأداء الاجتماعي لمنظمة الأعمال، وبالرغم من أهمية قياس الأداء الاجتماعي إلا أنها لازالت تعاني من بعض الصعوبات والمشاكل التي تحول دون تطورها، إذ تكمن هذه الصعوبات في طبيعة الأنشطة الخاضعة للقياس؛ لكونها غير محددة المعالم ولم يتم الاتفاق على ماهيتها بسبب وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع وينتظره من المنظمات وبين ما تراه تلك المنظمات لمسؤوليتها تجاه المجتمع، وصعوبة التعبير بوحدات القياس النقدي عن عوائدها الاجتماعية كمردود للأداء الاجتماعي .(العاني، 2005، 8)

2-2-1-1 مفهوم القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية (LASC) في عرضها لإطار إعداد القوائم المالية بأن القياس هو:" عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس". (القاضي وحمدان، 2001، 142)

وعرفه (Campell) بأنه "عملية مقابلة الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة". (مطر والسيوطي، 2012، 128)

بينما عرفه (مطر والسيوطي، 2008، 131) بأن القياس هو: " عملية مقابلة يتم من خلالها مقابلة خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي، بشي معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي".

أما التعريف الأكثر تحديد لعملية القياس المحاسبية فهو ذلك الصادر في تقرير مجمع المحاسبين الأمريكيين (AAA) عرف فيه عملية القياس بأنها: " يتمثل القياس المحاسبي بمقابلة الأعداد بأحداث المشروع الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناءً على ملاحظات ماضية وجارية وبموجب قواعد محددة" . (عطية وآخرون، 2005، 37)

من الملاحظ أن التعاريف السابقة هي تعاريف لمفهوم القياس المحاسبي بصورة عامة، وقد بين بزماوي تعريف للقياس المحاسبي عن الأداء الاجتماعي حيث عرفه بأنه : " التعبير الكمي والنقدي عن النشاطات ذات المضمون الاجتماعي والتي يمكن قياسها بمقاييس كمية ونقدية وتحديد آثارها على القوائم المالية، والتعبير بمقاييس غير كمية بالنسبة للنشاطات التي لا يمكن قياسها

بمقاييس كمية ونقدية، بالاستناد إلى معلومات تاريخية ومستقبلية ووفق المبادئ المحاسبية والتشريعات القانونية والأعراف السائدة". (بزماوي، 2002، 37)

2-2-1-2 الصعوبات التي تواجه القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي:

إن المشكلة الحقيقية التي تقف حائلا دون بناء نموذجا للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة هي مشكلة قياس كل من التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية (الفضل، 1994، 59-104)، نوجزها في الآتي :

2-2-1-2-1 قياس التكاليف الاجتماعية :

تعود المشكلة في قياس التكاليف الاجتماعية إلى اختلاف وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية لمفهوم التكاليف الاجتماعية في قياس هذا النوع من التكاليف (جربوع، 2007، 249)

- **وجهة النظر المحاسبية:** وتعتبر أن التكلفة الاجتماعية تتمثل في المبالغ التي تنفقها المنظمة لاضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية سواء بصفة اختيارية، أو الزامية والتي لا يطالبها نشاطها الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذا التكاليف . نجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساسا في القياس.
- **وجهة النظر الاقتصادية:** وتعتبر أن التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة ممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي فهي تعبر بذلك عن قيمة الموارد التي يضحي بها المجتمع من اجل إنتاج السلع والخدمات. ونجد أن هذا المفهوم يعتمد تكلفة الفرصة البديلة أساسا في القياس.

مما سبق يتضح أن لكل من وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادي مكملة إحداهما الأخرى، وبالتالي لا يمكننا أخذ وجهة نظر المحاسبية دون الإقتصادية والعكس صحيح، بل يقتضي الأمر أخذ بوجهتي النظر مع بعض، لتلافي القصور في كل منهما. (الفضل وآخرون، 2002، 181-182)

أما الشيرازي فقسمها إلى (الشيرازي، 1990، 351):

- **تكاليف اجتماعية مباشرة:** تتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها الوحدة نتيجة قيامها إجباريا أو اختياريا بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية والتي لا يتطلبها نشاطها الخاص، فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد مباشر على الوحدة المحاسبية .

- **تكاليف اجتماعية غير مباشرة:** فتتمثل بقيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة الوحدة لنشاطها الخاص، فتلوث الهواء والمياه والعوادم والنفايات التي تترتب على النشاط الخاص للوحدة يعد عبئا وتكلفة اجتماعية.

2-2-1-2-2 قياس العائد الاجتماعي:

يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها فمثلا كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة بتشجير المنطقة المحيطة بها، وتعود صعوبات القياس للأسباب الآتية :

– معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المنظمة، والعديد منها يصعب قياسها نقدا فمثلا كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع نتيجة الحد من تلوث الهواء الذي تحدثه عمليات التشغيل الخاصة بالمنظمة .

– حتى لو تحقق قبول المجتمع للمنظمة نتيجة قيامها للأنشطة الاجتماعية الخارجية، فإن تقدير قيمة نقدية لهذا القبول صعب التحقق من ناحية، ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر من ناحية ثانية، مثل تحقيق انطباع حسن عن المشروع لدى المجتمع، حيث يصعب تقدير قيمة لهذا الانطباع الحسن . (جربوع، 2007، 250)

إضافة إلى ذلك فقد بين (الزامل، 2015، 75) مشكلات أخرى لقياس الأداء الاجتماعي وهي:

- **عدم القدرة على حصر التكاليف الاجتماعية:** إن عدم الوصول إلى اتفاق محدد حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية باعتبارها المتسبب في حدوث عناصر التكاليف الاجتماعية، والذي يعني عدم مقدرة المنشأة على تحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية تحديدا دقيقا، والذي بدوره يؤدي إلى عجز المنشأة عن إمكانية قياس التكاليف الاجتماعية أو التقرير عنها .
- **صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية:** إن عدم وجود معيار محدد ودقيق للفصل بين الأنشطة الاجتماعية عن الأنشطة الاقتصادية، مما يزيد من تفاقم المشكلة لعملية فصل تكاليف كل نشاط على حِده، الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من مشكلات القياس الأداء الاجتماعي للمنشأة، فمثلا عند إنشاء مدارس خاصة لأبناء العاملين بالمنشأة، فإن تكاليف إنشائها يمكن اعتبارها تكاليفا اجتماعية؛ باعتبارها تخلق نوعا من الرضا للعاملين وأسرهم، بينما يمكن اعتبارها تكاليفا اقتصادية في نفس الوقت إذا ما حفزت العاملين على جودة الإنتاج والانضباط في العمل والمحافظة على الوقت، فهنا تكمن المشكلة في القياس هل تعتبر تكاليفا اجتماعية أم تكاليفا اقتصادية ؟

فبالرغم من هذه الصعوبات التي تعيق عملية قياس الأداء الاجتماعي، فيجب ألا تكون عائقا على تطبيق القياس، وألا تكون مبررا لإغفال الموضوع من قبل الباحثين والمهتمين في مجال المحاسبة. (العاني، 2005، 11)

2-2-1-3 أساليب قياس الأداء الاجتماعي:

إن من أهم أساليب القياس للأداء الاجتماعي:

- **الأسلوب الأول: تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية**

إن أفضل أسلوب للحصول على رقم تقريبي للتكاليف الاجتماعية عن طريق تحديد تكلفة تجنب الأضرار الاجتماعية أو تكاليف المنع؛ وذلك نظرا لصعوبة قياس أو تحديد التكلفة الاجتماعية لغرض الإثبات في السجلات المحاسبية، ووفقا لهذا الأسلوب فإن العلاقة بين قيمة الأضرار التي تلحق بالمجتمع وتكاليف منعها هي: علاقة عكسية .(الدوغجي، 2006، 58)، في حين يعتقد (القاضي وحمدان، 2001، 136) أن هذا الافتراض- العلاقة العكسية – ليس صحيحا دائما، فإنفاق المنشأة مبلغ قليل نسبياً يمنع ضرر أضراراً كبيرة نسبياً، كما يرى (رجب، 1981، 195-225) انه في كثير من الأحيان لا يمكن معرفة تكلفة الأضرار التي تصيب المجتمع كالألم والمرض .

- **الأسلوب الثاني: تكاليف التصحيح (إزالة الضرر) :**

وفقا لهذا الأسلوب فإن التكاليف البديلة للتكاليف الاجتماعية هي المبالغ التي تنفقها المنشأة لإعادة الشيء لأصلة وحالته، ومن ذلك المبالغ التي تتحملها المنشأة لإعادة بعض الموارد الطبيعية لحالتها الأولى، أو لإحلال مورد محل المورد الذي استهلكته المنشأة وتأثر بسبب نشاطها الاقتصادي، فمثلا التكاليف الإجتماعية المترتبة على قيام أحد مصانع الاسمنت بتلويث البيئة المجاورة للمصنع، تتمثل في التكاليف التي يتحملها المصنع في محاولة لإعادة هذه البيئة إلى ما كانت عليه كتشجير المناطق المحيطة وتخضيرها. ويعد هذا الأسلوب أقل قبولا من الأسلوب الأول – أسلوب المنع- لما يعتريه من غموض نسبي، ومن ثم فهو يناسب بعض الحالات دون غيرها.(القاضي وحمدان، 2001، 136-137)

2-2-2 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

2-2-2-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تكمن "أهمية الإفصاح المحاسبي" في وجود شخصية معنوية مستقلة للبنوك، وما يترتب على ذلك من وجود شبكة من العلاقات بينها وبين المنظمات الأخرى والمتعاملين معها إلى جانب خضوعها للرقابة من قبل الدولة والمتمثلة في البنك المركزي، وتستدعى العلاقات السابقة اتخاذ قرارات عديدة تنظم علاقة البنوك بغيرها من المنظمات والمستفيدين، مما يعني معه وجود مجموعة من البدائل المتاحة، وذلك في مواجهة المواقف التي تتعرض لها الأطراف المتعاملة أن تتخذ قراراً محدداً من ضمن مجموعة البدائل المتاحة للإختيار، وعلى الأطراف المتعاملة أن تتخذ قراراً محدداً من ضمن مجموعة البدائل المتاحة، وذلك في مواجهة المواقف التي تتعرض لها الأطراف المتفاعلة مع بعضها، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توافر معلومات دقيقة على درجة كبيرة من الثقة تساعد في إتخاذ القرار الأفضل، ويتم توفير هذه المعلومات من خلال النظم المحاسبية، أي الإفصاح المحاسبي والذي يعد أحد المعايير المحاسبية في جميع دول هذا العالم، هذا مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الإفصاح يختلف بحسب احتياجات مستخدمي القوائم المالية وخصائص الوحدات التي يتم الإفصاح عن أعمالها.(بركات،2007، 4)

ويقصد بالإفصاح المحاسبي "كمية ونوعية البيانات والمعلومات المالية التي تحتاج للنشر عن أعمال وأنشطة المنظمة وطريقة عرضها بصورة تراعي متطلبات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة ونشاط هذه المنظمات". (الشربيني، 1999، 5).

وأيضاً يقصد بالإفصاح المحاسبي " توصيل نتائج القياس المحاسبي التي يتم التوصل إليها إلى من يهمهم أمر المنشأة، وذلك باستخدام الأدوات المحاسبية المتمثلة في القوائم والتقارير المالية والمحاسبية الملائمة"، والأدوات المحاسبية تصبح ملائمة عندما يأخذ المحاسبون في الإعتبار عند إعدادهم القوائم والتقارير المالية والمحاسبية طبيعة نشاط المنشأة والمتطلبات القانونية للإفصاح المحاسبي. (عبدالخالق وكريم،2002، 103- 104)

وعُرِّف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية أيضاً على أنه عرض البيانات المتصلة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بشكل يمكن من تقويم الأداء الاجتماعي للمنشأة.

(Jennifer and John,1997, 4)

ويعرف الإفصاح المحاسبي بشكل عام على أنه إظهار المعلومات المالية سواءً الكمية أو الوصفية في القوائم المالية، وفي الهوامش والجداول والملاحظات المكملة مما يجعل من القوائم

المالية غير مضللة وملائمة للمستخدمين، وذلك لغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة .(فضيل، د.ت، 12)

2-2-2-2 أسباب الاهتمام بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية:

لقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة لعدد من الأسباب نذكر منها بإيجاز الآتي:

1- **أسباب تتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية كما يأتي** (عبدالمجيد، 1983، 2-19):

أ- إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور، بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين المنشأة والمنشآت الأخرى، أو للمنشأة نفسها عبر الزمن.

ب- إن تضمين القوائم المالية بيانات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، يساهم بشكل أفضل في تقويم الأداء للوحدة الاقتصادية اجتماعيا.

ج-ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي والذي نتج عن اهتمام بعض المستثمرين بالجوانب والمعايير الأخرى من غير الجانب الاقتصادي مثل: السياسية والاجتماعية والدينية، وذلك لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

د- ازدياد ضغط الرأي العام بالنسبة للمشاكل البيئية والاجتماعية التي قد تسببها منشآت الأعمال، مما دفع الحكومات لإصدار القوانين، وتحقيق نوع من الإشراف والمتابعة للكثير من المنشآت، وفرض العقوبات على المنشآت المخالفة لذلك، الأمر الذي أدى إلى حث المنشآت على إعطاء قدر أكبر من الاهتمام بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية لتجنب العقوبات و الإجراءات .

2-أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة:

لقد أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) أسباب اهتمام المحاسبين ببيانات المسؤولية الاجتماعية بالاتي (AAA,1973, 94):

أ- إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول المنشأة ونفقاتها والتزاماتها وهي من صميم عمل المحاسب.

ب-إن التغيرات في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر التي تقول بضرورة تحمل المنشأة بتكاليف المحافظة على البيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المنشأة.

ج-لكي تستمر وظيفة المحاسبة، عليها تلبية احتياجات المجتمع من البيانات الاجتماعية إضافة إلى البيانات المالية .

وأضاف كل من (عبدالملك والمحارفي، 2012) أن من أسباب الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية أنه يغطي أكبر قدراً من احتياجات مستخدمي التقارير المالية، الأمر الذي يحقق كفاءة في سوق المال ويعزز أسعار الأسهم بما يتضمنه بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ، وذلك في ظل انتشار التعامل غير الأخلاقي في كثير من الشركات العالمية والمحلية عن المعلومات المحاسبية .

2-2-2-3 طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها:

يمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يأتي:

أ- **معلومات كمية (مالية):** يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية وهي قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في الحقوق الملكية والميزانية العمومية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقى استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة .

ب-**معلومات غير كمية (غير مالية):** يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية، إذ إن هذه المعلومات تكون غالبا مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسة، و أيضا من خلال القوائم المالية الملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة، وقد أشار (هندركسون) في كتابه إلى أن المعلومات غير الكمية تعتبر ملائمة والإفصاح عنها مثمرا، إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات .(جربوع،2007، 251)

وقد أضاف (الزامل، 2015، 90) إلى نوع ثالث يتمثل في المعلومات الكمية غير المالية والتي يمكن قياسها والتعبير عنها بشكل كمي غير نقدي، كإعداد البرامج التدريبية للعاملين، وعدد المدارس التي تم تشييدها، وعدد الأشجار التي تم غرسها حول المشروع لتحسين البيئة .

2-2-2-4 آليات الإفصاح الاجتماعي:

لقد أشار (أبو العزم، 2005، 49) إلى ثلاث آليات يمكن أن تنتقل عبرها المعلومات الاجتماعية إلى ذوي المصالح وهي:

أ- **الإفصاح الاختياري:** إن عدم اشتراك المساهمين في إدارة المنشأة يؤدي إلى مشكلتين مهمتين هما:

الأولى: هو عدم وجود تماثل للمعلومات، فإن المستثمرين أقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن أنشطة وقيمة الشركة .

الثانية: وجود المخاطر الأخلاقية، حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة الشركة والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية.

ب- الإفصاح الإلزامي: وهو الذي يفرض على المنشأة وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية للسوق المالية، وفقا والمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما في المجامع المهنية المحاسبية.

ج- **المصادر الخارجية:** وهي التي لا تتحكم بها إدارة المنشأة مثل الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة، حيث من خلالها تنعكس صورة الشركة للمجتمع، فإذا كانت هذه الصورة إيجابية كان لها أثر إيجابي على الشركة، وإذا كانت سلبية انعكس سلبا على الشركة .

2-2-2-5 طرق الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

لقد توصلت معظم الدراسات إلى اتباع إحدى طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية وهي:

2-2-2-5-1 طريقة الفصل: ويتم عرض معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قوائم منفصلة مع الإبقاء على قوائم المحاسبة المالية في شكلها ومضمونها التقليدي.

وسيتم عرض معلومات المسؤولية الاجتماعية وفقا لهذه الطريقة بالنماذج الآتية:

1- **تقارير وصفية:** ويصف هذا النموذج الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها المنشأة وفاءً لمسؤوليتها الاجتماعية وصفا إنشائياً، ولا يتضمن هذا النموذج الوصفي للتقارير بياناً لأي تكاليف أو منافع لهذه المسؤولية، ويُعد هذا النوع من التقارير من أكثر النماذج استخداماً

للإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات(عبدالمجيد، 1985، 81–82)، ويشمل هذا النوع من التقارير على الآتي :

- استراتيجية ورؤية المنشأة في مجال المسؤولية الإجتماعية.
- أهداف المسؤولية الإجتماعية.
- بداية تنظيم الأعمال الإجتماعية.
- برامج المسؤولية الإجتماعية وتحديد مجالات الأنشطة الإجتماعية.
- مدى التزام المنشأة لقواعد الحوكمة.
- انجازات المنشأة للبرامج السابقة.
- الجزاءات الموقعة على المنشأة من جراء مخالفتها لأنظمة السوق المالية.
- الجوائز التي حصلت عليها المنشأة في مجال المسؤولية الإجتماعية.

جدول رقم (2)

نموذج لتقرير وصفي

أصول	مجالات المسؤولية الاجتماعية	خصوم
– أدى توسع الشركة إلى توفير 500 فرصة عمل جديدة ارتفعت نسبة تشغيل النساء من 30% إلى 40%	فرص العمالة	– مازالت النساء لا تشغل مراكز قيادية
– قامت الشركة بغرس 1000 شجرة حول المشروع	الرقابة البيئية	– مازال الهواء يعاني من الغازات المنبعثة من عمليات الإنتاج
– **تمثل مساهمة الشركة برعاية المجتمع حسب المرسوم 25 بنسبة 2% من النفقات**	التفاعل مع المجتمع	– مازال السكن العمالي عاجزا عن تلبية مطالب العمال
– أخضعت الشركة كافة منتجاتها إلى الرقابة على المواصفات المحددة من هيئة المواصفات والمقاييس	حماية المستهلك	– مازال المشروع يعاني من تطوير منتجه بما يتناسب مع احتياجات المجتمع

المصدر: (القاضي وحمدان، 2001، 238)

2- **تقارير تعرض التكاليف الاجتماعية فقط:** وفقا لهذا النوع من التقارير فأنه يتم الإفصاح عن كل التكاليف التي تخص أنشطة المسؤولية الاجتماعية دون الإفصاح عن قيمة المنافع التي تحققت للمنشأة عن ذلك الإنفاق؛ بسبب صعوبة قياس تلك المنافع، ومن أمثلة هذا النوع من التقارير :

نموذج LINOWES (قائمة العمليات الاقتصادية – الاجتماعية):

إذ تأخذ هذه القائمة شكل قائمة الدخل حيث يتم فيها تلخيص الأداء التشغيلي والاجتماعي للمشروع وتوضح هذه القائمة عمليات المنشأة والمقابلة بين التأثيرات الموجبة والسالبة في مجالات ثلاثة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وهي (حنان، 2003، 274):

- مجال الموارد البشرية.
- مجال الموارد الطبيعية.
- مجال المنتج والخدمة.

وتم تقسيم عناصر هذه المجالات الثلاثة من حيث التأثيرات إلى تأثيرات موجبة وتأثيرات سالبة.

جدول رقم (3)

قائمة العمليات الاقتصادية – الاجتماعية

			1- مجال الموارد البشرية
			أ) التحسينات
		××	1- برامج تدريب العاملين
		××	2- مساهمة في الهيئات التعليمية
		××	3- الزيادة في التكاليف بسبب تنفيذ برنامج تشغيل الأقليات
		××	4- مصاريف حضانة أطفال العاملين
	××		إجمالي التحسينات
			ب) الأضرار
	(××)		1- التكاليف المؤجلة التي تخص تركيب أجهزة الأمن الصناعي
××			ج) صافي التحسينات أو (العجز) في مجال الموارد البشرية
			2- مجال الموارد الطبيعية
			أ) التحسينات
		××	1- تكاليف استصلاح أراضي تستخدم للتخلص من المخلفات

		××	2- تكاليف تركيب أجهزة الرقابة على التلوث
		××	3- تكاليف التخلص من المخلفات السامة
			ب)لأضرار
		××	1- تكاليف مؤجلة لإعادة استصلاح موقع المشروع
		××	2- تكاليف مقدرة لتركيب وحدة تنقية المخلفات
	(××)		إجمالي الأضرار
(××)			ج) صافي التحسينات أو (العجز) في مجال الموارد الطبيعية
			3- مجال المنتج
			أ) التحسينات
		××	1- مرتبات القائمين باختبار المنتج
		××	2- تكلفة استخلاص السموم من المواد المستخدمة في التغليف
	××		إجمالي التحسينات
			ب)الاضرار
	(××)		1- تكفة أجهزة اختبار أمان المنتج لم يتم تركيبه
××			ج) صافي التحسينات أو (العجز) في مجال المنتج
(××)			إجمالي الأضرار الاقتصادية – الاجتماعية عن العام
			يضاف :
××			مجموع صافي التحسينات كما ظهر في 1/1/....
××			الصافي الكلي للعمليات الاقتصادية-الاجتماعية للمنشأة

المصدر: (حنان، 2003، 281)

ويرى (بدوي وعثمان، 2008، احمد،2005) أن هذه القائمة تعد من أولى القوائم التي أشارت إلى قياس الأنشطة الاجتماعية بقيم نقدية يمكن التعرف من خلالها على أداء المنشأة اجتماعيا، إلا أن هناك ملاحظات على هذه القائمة منها :

- عدم شمولية النموذج في مجال تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للمنشأة، حيث يركز على تكاليف الأنشطة الاجتماعية ويهمل المنافع الاجتماعية لصعوبة قياسها.
- إن تحديد التكاليف التي تم تجنبها والمسماة (بالأضرار) يتم بتقدير شخصي.

3- تقارير تعرض كلا من التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية: تتضمن هذه التقارير كلا من الأنشطة الاجتماعية والمنافع الناتجة عن هذه الأنشطة، بحيث يمكن الحصول على صورة كافية إلى حد ما عن الأداء الاجتماعي، وبذلك تتميز عن التقارير السابقة بشمولية أكثر.(الزامل،2005، 95) ومن نماذج هذا النوع من التقارير :

نموذج Estes "قائمة التأثير الاجتماعي" Social Impact Statement

اقترح (Estes) نموذجاً أطلق عليه اسم (قائمة التأثير الاجتماعي) ويتم في هذه القائمة الإفصاح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية للوصول إلي صافي العجز أو الفائض الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، وطبقا لهدا النموذج فإن المنافع الاجتماعية تتمثل في كل عائد على المجتمع أو أحد عناصره، سواء كان التأثير اقتصادياً، أو غير اقتصادي داخليا أم خارجياً، سواء تم الحصول على مقابل أم لم يتم . أما التكاليف الاجتماعية وفقاً لهذا النموذج فهي عبارة عن التكلفة أو التضحية أو الأضرار التي يقع عبؤها علي المجتمع أو أحد عناصره سواء كان التأثير اقتصادياً أو غير اقتصادي داخليا أم خارجياً، سواء دفعت الوحدة الاقتصادية مقابلاً له أم لم تدفع. ومن الملاحظ أن (Estes) أخذ بالمفهوم الواسع (وجهة نظر الوحدة الاقتصادية والمجتمع معاً) عند تعرضه لعناصر كل من التكاليف والأنشطة الاجتماعية، ويشير (Estes) إلى أن المنافع الاجتماعية لا تقاس بالتكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية، وإنما تقاس بأي عائد للمجتمع أو أحد عناصره (عبد المجيد، 1985، 253-256).

جدول رقم (4)

نموذج Estes "قائمة التأثير الاجتماعي

	××		المنافع الاجتماعية: السلع والخدمات التي يتم توفيرها مدفوعات العناصر الاجتماعية:
		×	عمالة متاحة(أجور ومرتبات)
		×	مدفوعات لموردي السلع والخدمات
		×	ضرائب مسددة
		×	توزيعات خيرية
		×	توزيعات وأرباح مدفوعة

		×	قروض ومدفوعات أخرى
	××	...	
	××		منافع إضافية مباشرة للعاملين
	××		هبات للغير في شكل خدمات بشرية ومعدات وتسهيلات
	××		تحسينات بيئية
	××		منافع أخرى
	...		إجمالي المنافع الاجتماعية
			التكاليف الاجتماعية :
		×	سلع ومواد أولية تم الحصول عليه .ا
		×	مباني ومعدات مشتراه .
		×	عمل وخدمات أخرى .
		×	فروق وظيفية .
		×	في التعيين (خارجية) .
		×	في المركز الوظيفي والترقية(داخلية) .
	××	...	أضرار تسببها عمليات في المشروع .
			خدمات وتسهيلات عامة مستخدمة .
			أضرار بيئية .
			أضرار للأراضي .
			تلوث المياه .
		×	ضوضاء .
		×	مخلفات صلبة .
		×	تشويه الشكل الجمالي للبيئة .
		×	أضرار أخرى للبيئة .
	××	×	
			مدفوعات لعناصر أخرى للبيئة .
		...	مدفوعات مقابل الشكل الجمالي للبيئة .

		–	زيادة في رأس المال .
			سلف .
		×	مدفوعات أخرى .
	××	×	
	××	×	تكاليف أخرى .
×××	...	×	إجمالي التكاليف الاجتماعية .
...		...	
×××		–	الفائض(العجز) الاجتماعي العام .
×××			الفائض(العجز) الاجتماعي المجتمع بداية العام .
...			
×××			الفائض(العجز) الاجتماعي المجتمع نهاية العام .

ملاحظات عن :

1- التأثيرات غير المباشرة الهامة المرتبطة بالمدخلات .

2- التأثيرات غير المباشرة الهامة المرتبطة بالمخرجات .

3- أسس القياس والتقويم .

4- مدى التقدم في مجالات الاهتمام الاجتماعي الحالية .

المصدر: (**Estes**,1976,)

ويرى (ممدوح، 2010، 363) أنه رغم ما يتسم به هذا النموذج من الشمول والسعة لاحتوائه التكاليف والمنافع الاجتماعية إلا أنّ هناك ثمة صعوبات تحول دون تطبيقه والتي تتعلق بصعوبة قياس المنافع الاجتماعية.

2-2-2-5-2 **طريقة الدمج:** وهي عبارة عن دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) وطبقا لهذه الطريقة فأنه يتم الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بشقيها التكاليفي والمنافعي جنبا إلى جنب مع المعلومات المالية في مجموعة واحدة معبرا عنها بوحدة النقد، بافتراض إمكانية القياس النقدي لظواهر وآثار المسؤولية الاجتماعية لهذه الطريقة. إلا أنّ هناك العديد من الصعوبات التي واجهت هذه الطريقة؛ بسبب أن بعض الظواهر والمشاكل البيئية

الاجتماعية يصعب قياسها نقديا، وبدوره يقلل من درجة الوثوق بالمعلومات وبالتالي يقلل من إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات . لذا فإن عملية الدمج بين المعلومات المحاسبية المالية ومعلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مما يجعلها أكثر تعقيدا، وتطلب هذه الطريقة أن تكون مفاهيم محاسبة المسؤولية الاجتماعية متطابقة ومتشابهة مع مفاهيم المحاسبة المالية .(حنان، 2003، 274)

وقد تم عرض معلومات المسؤولية الاجتماعية وفقا لطريقة الدمج بعدة نماذج نستعرض منها الآتي:

- **نموذج (عبدالمجيد،1985):**

تتمثل فكرة هذا النموذج بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في التقارير المالية التقليدية دون الحاجة لإجراء تعديلات جوهرية في النظام المحاسبي، حيث إن كل ما سيحدث من تعديل هو في طريقة عرض المعلومات المالية والاجتماعية، وبهذا يتحقق الترابط بين المعلومات المالية والاجتماعية، ويقوم هذا النموذج على استبعاد المنافع الاجتماعية عن الإفصاح في التقارير المالية، لكون قياسها يخضع للحكم الشخصي؛ الذي يفقدها الموضوعية، أما التكاليف الاجتماعية فتشمل كل ما تنفقه المنشأة نتيجة لقيامها بالأنشطة الاجتماعية اختياريا أو قانونيا، بالإضافة لقيمة الأضرار التي تسببها المنشأة ويتحمل تبعاتها المجتمع. وقد بيّن هذا النموذج قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) على مرحلتين :

المرحلة الأولى: ويتم فيها تحديد صافي الربح الاقتصادي وذلك من خلال مقابلة إيرادات النشاط الاقتصادي بالتكاليف الاقتصادية.

المرحلة الثانية: ويتم فيها تحديد صافي الربح الاقتصادي الاجتماعي وذلك بخصم التكاليف الاجتماعية من صافي الربح الاقتصادي.

وتشمل التكاليف على التكاليف الاجتماعية الخاصة بالمجالات الآتية:

أ- مجال العاملين (الموارد البشرية).

ب- مجال التفاعل مع البيئة.

ج- مجال حماية المستهلك.

د- مجال الرقابة على التلوث.

- **نموذج Abt Associates Inc,1972 (Abt) :**

اقترح (Abt) نموذجاً للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعد على شكل (قائمة دخل اجتماعي وقائمة مركز مالي اجتماعي) ويعد بصورة مستقلة عن القوائم المالية التقليدية، وقد قام (Abt) بتطبيق هذا النموذج على الشركة التي ترأسها شركة استشارات إدارية منذ سنة 1971 م حتى سنة 1973 م، إلا أنه في العام التالي قام بتطوير نموذجه وذلك بدمج النظام الاقتصادي والاجتماعي معاً ليصبح النموذج على شكل قائمتين مدمجتين (قائمة دخل اقتصادي – اجتماعي وقائمة مركز مالي اقتصادي – اجتماعي) و ذلك بهدف الربط بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ويرى (Abt) كي يتم إعداد النموذج يجب إتباع الإجراءات الآتية: (الأبياوي، 1994، 60-61)

– **مجال القياس (مجال الإفصاح):** تضمن النموذج أربع مجالات للأنشطة الاجتماعية وهي (العاملون/ العملاء / المجتمع / حملة الأسهم) وبالتالي فإن مجال القياس يدور حول الأطراف الاجتماعية المستفيدة من تلك الأنشطة، ونظراً لطبيعة اختلاف المستفيدين من الأنشطة الاجتماعية وهدف كل منهم من موقف الوحدة الاقتصادية، فإن التباين بين الأطراف المستفيدة سيؤدي إلي اختلاف المعلومات التي يرغبون في الحصول عليها، فحملة الأسهم يهتمون بالموارد المستخدمة في الأنشطة الاجتماعية، أما العملاء فيحتاجون إلي معلومات تتعلق بالمنتج والخدمة وكيفية الاستخدام، والعاملون يحتاجون لمعلومات تتعلق بظروف العمل والسلامة المهنية، أما المجتمع والهيئات العامة فيحتاجون لمعلومات عن حماية البيئة والرقابة على التلوث.

– **أسلوب القياس (نطاق الإفصاح):** اعتمد النموذج علي القياس النقدي لقياس عناصر كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية وتحديد قيم الأصول والالتزامات الاجتماعية، كما اعتمد النموذج في تقسيم عناصر الأنشطة الاجتماعية التي لها أسعار سوقية علي القيمة الحالية، أو القيمة الاستبدالية للعنصر محل القياس، أما عناصر الأنشطة الاجتماعية غير السوقية فيتم تقييمها علي أساس تكلفة الفرصة البديلة، وهذا سيؤثر بدوره علي موضوعية قياس تلك العناصر.

– **التقرير عن نتائج القياس (مكان الإفصاح):** اعتمد النموذج في قياس الأداء الاجتماعي علي قائمتين (قائمة دخل اجتماعي وقائمة مركز مالي اجتماعي) تعدا مستقلتين عن القوائم المالية التقليدية، وذلك في الثلاث السنوات الأولى لتطبيق النموذج على الشركة، أما في السنة الرابعة فقد تم دمج الأنشطة الاقتصادية مع الأنشطة الاجتماعية لتصبح (قائمة الدخل الاقتصادي – الاجتماعي وقائمة المركز المالي الاقتصادي – الاجتماعي).

– **إمكانية الممارسة العملية (شكل الإفصاح):** يعتبر نموذج (Abt) أول محاولة شاملة لقياس كل أوجه مجالات الأنشطة الاجتماعية، وهذا الشمول قد عقّد عملية القياس المالي نوعا ما، فبعض الأنشطة الاجتماعية يصعب قياسها، ويشير (Abt) نفسه إلي أن نموذجه يعاني بعض جوانب القصور في أساسه النظري آملا علاجها في جهوده البحثية المستمرة . (الهادي، 1986، 122)

ويعاب على نموذج (Abt) أنه لم يحدّد مفاهيم واضحة لعناصر القائمتين وبالتالي صعوبة تعريف وتمييز تلك العناصر بوضوح مما يؤثر على التطبيق العملي للنموذج. (بوخلخال، فبراير 2012، 13)

- **نموذج بدوي:**

اقترح بدوي أربع قوائم للتقرير والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية بما يضمن توفير المعلومات المناسبة والملائمة لكافة الأطراف الخارجية المستفيدة من التقارير الاجتماعية، وتتمثل التقارير في القوائم (قائمة الربح المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية / قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية / تقرير الأداء الاجتماعي متعدد الأبعاد / القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية). (سمهود، 2003، 83–87).

ويمكن تقييم نموذج بدوي وفق الأسس المقترحة على النحو الآتي:

– **مجال القياس (مجال الإفصاح):** اشتمل النموذج قياس أغلب مجالات الأنشطة الاجتماعية المتعارف عليها للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهذا يجعل النموذج يحقق درجة عالية من الشمول.

– **أسلوب القياس (نطاق الإفصاح):** اعتمد النموذج على أسلوب القياس متعدد الأبعاد (قياس مالي وكمي غير مالي وقياس وصفي روائي) ويتم الانتقال في عملية القياس من أسلوب إلى أسلوب آخر في حالة تعذر اتباع الأسلوب الأول؛ بشكل يعكس إظهار الصورة الحقيقية للأداء البيئي والاجتماعي ولمختلف الأطراف المستفيدة، ويحفز نحو التطبيق العملي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

– **التقرير عن نتائج القياس (مكان الإفصاح):** يتم الإفصاح عن نتائج القياس في شكل أربعة تقارير منفصلة عن بعضها (قائمة الربح المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية / قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية / تقرير الأداء الاجتماعي متعدد الأبعاد / القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية) ومنفصلة أيضاً عن القوائم المالية التقليدية.

– **إمكانية الممارسة العملية (شكل الإفصاح):** يحتاج النموذج إلى إمكانيات فنية ومادية كبيرة و ذلك لقياس العديد من التأثيرات الموجبة والسالبة لمختلف مجالات الأنشطة الاجتماعية، إضافة إلى صعوبة تطبيقه من المحاسبين أنفسهم، وبالتالي لا يمكن تعميمه وتطبيقه علي مختلف الوحدات الاقتصادية.

جدول رقم (5)

قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

صافي الربح المحاسبي :				××××
يطرح منه :				
أولا : أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية :				
1– مجال المساهمات البيئية .				
– تكلفة عمليات الرقابة على تلوث الهواء	×			
– تكلفة معالجة المخلفات السائلة .	×	××		
2– مجال المساهمات العامة :				
– فروق توظيف عمالة زائدة	×			
– فروق توظيف معوقين	×			
– فروق خدمات النقل والمواصلات	×			
– تكلفة خدمات إسكان العاملين .	×	××		
3– مجال الموارد البشرية :				
– تكلفة تدريب العاملين	×			
– تكلفة اشتراطات الأمن الصناعي .	×	××		
4– مجال المنتج :				
– تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة	×			
– تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج .	×	××		
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية			×××	×××
صافي الربح المعدل بالأعباء الإجبارية				××××

ثانيا: أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية "				
1- مجال المساهمات البيئية :				
- **تكلفة عمليات الرقابة الإضافية على تلوث الهواء**	×			
- تكلفة المعالجة الإضافية المخلفات السائلة .	×	××		
2- مجال المساهمات العامة :				
- مقابل تدعيم هيئات ومؤسسات الخدمات العامة	×			
- تكلفة خدمات ترفيهية لسكان المنطقة	×			
- تكلفة خدمات صحية لسكان المنطقة	×			
- تكلفة خدمات إسكان .	×	××		
3- مجال الموارد البشرية :				
- تكلفة خدمات تعليمية للعاملين				
- تكلفة خدمات صحية للعاملين	×			
- تكلفة تدريب العاملين .	×	××		
4- مجال المنتج :				
- تكلفة الرقابة الإضافية على الجودة	×			
- تكلفة اختبارات إضافية لأمان المنتج .	×	××		
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية			×××	
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية			×××	×××
صافي الربح (عائد الوظيفة الاقتصادية)				×××

المصدر: (بدوي وعثمان، 2000، 208-211)

جدول رقم (6)

قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية

مجموع صافي الأصول :			
يخصم منه :			
1- صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية :			
- مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث	×		

– أجهزة الرقابة على تلوث الهواء	×		
– نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة .	×		
مجموع صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية		××	
2– صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة :			
– مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة	×		
– منشآت سكنية للعاملين	×		
– منشآت الرعاية الصحية .	×		
مجموع صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة		××	
3– صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية :			
– مباني وإنشاءات مركز التدريب	×		
– وسائل ومعدات التدريب	×		
– معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل .	×		
مجموع صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية		××	
4– صافي الأصول الخاصة بمجال المنتج :			
– أجهزة الرقابة على جودة المنتج	×		
– أجهزة اختبار جودة المنتج	×		
– مخون ملصقات ونشرات .	×		
مجموع صافي الأصول بمجال المنتج		××	
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية			(×××)
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية			×××
مجموع الخصوم			×××
يخصم منه :			
مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية			(×××)
مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية			×××

المصدر: بدوي وعثمان، 2000، 217

المبحث الثالث

البنوك اليمنية (النشأة والتطوير) ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها

تمهيد:

يعد الجهاز المصرفي في أي بلد من بلدان العالم هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو ويتطور بدونه، نظرا للدور المتميز الذي تلعبه المؤسسات المصرفية والمالية في تجميع المدخرات وتمويل الاستثمارات ومنح القروض وتقديم التسهيلات وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى.

وبهدف إعطاء لمحة موجزة عن البنوك اليمنية عامة وحضرموت خاصة، تناول الباحث في هذا المبحث النقاط الآتية:

2-3-1 نشأة وتطور البنوك في اليمن.

2-3-2 مكونات هيكل البنوك في اليمن.

2-3-3 التحديات التي تواجه البنوك في اليمن.

2-3-4 دور البنوك في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها.

2-3-1 نشأة وتطور البنوك في اليمن:

تعد البنوك من أهم المنشآت المالية الحيوية في أسواق النقد لأي اقتصاد قومي، حيث تلعب دورا رياديا وإستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة النقدية للدولة، وبذلك فهي تساهم بشكل جوهري في تصعيد ركائز التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، باعتبارها الوسيط الاقتصادي الوحيد الذي يتولى عملية تجميع الموارد المالية عن طريق الادخار لإعادة توجيهها في عملية التمويل للمؤسسات الاقتصادية في إطار ما يسمى بالقروض البنكية التي تمنح لها من طرف البنوك، ويمثل البنك المركزي المحور الرئيسي للقطاع المصرفي وزيادة قدرته على المنافسة والتطور، وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار المالي، وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار. (لرضي، 2012، 38)

سيتم التركيز هنا على تطور الجهاز المصرفي اليمني في مرحلة ما بعد توحيد شطري اليمن عام 1990م، وقد تم دمج مصرف اليمن في عدن والمصرف المركزي اليمني في صنعاء في مؤسسة مصرفية واحدة تعرف بالمصرف المركزي اليمني، وشرعت الدولة في سن القوانين لتنظيم مكونات الجهاز المصرفي والائتماني وتوجيه نشاطه بهدف نطاق مساهمته في خلق فرص الاستثمار في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وبما يكفل تحقيق السياسة النقدية والمالية، ولذلك فقد صدرت عدد من القوانين المصرفية المنظمة من أهمها:

- القانون التجاري رقم (32) لسنة 1991م وتعديلاته في سنة 1998م.
- قانون أعمال الصرافة (19) لسنة 1995م.
- قانون المصارف الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م.
- قانون المصارف رقم (38) لسنة 1998م.
- قانون المصرف المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000م.
- قانون مكافحة غسل الأموال رقم (35) لسنة 2003م.

وبعد صدور قانون رقم (21) لسنة 2008م بشأن ضمان الودائع المصرفية بهدف تعزيز ثقة الجمهور في القطاع المصرفي وجذب المدخرات، والذي قضى بإنشاء هيئة مستقلة لحماية صغار المودعين والذي شكل هذا القانون نقلة نوعية في استقرار النظام المالي، وابتداء من عام 2009م أصبح نظام التأمين على الودائع ساري المفعول، كما شهد عام 2009م صدور قانون التمويل الأصغر رقم (15) والذي يهدف إلى إيجاد بيئة تشريعية مناسبة للتمويل الأصغر وإتاحة فرصة إلى

مؤسسات التمويل الأصغر للتحول إلى مؤسسات مالية مصرفية تتلقى الودائع على شكل بنوك تمويل أصغر لتكون قادرة على الاستمرار والاستدامة .(الحمادي، 2008، 31-32)

ويتألف الجهاز المصرفي في اليمن عام 1990 م من (12) مصرفاً منها (5) فروع لمصارف أجنبية و (4) مصارف وطنية يتبعها (83) فرعاً تتوزع أغلبها في المدن الرئيسية، إضافة إلى (3) مصارف متخصصة، وقد أخذ الجهاز المصرفي بالتطور الملموس بالرغم من الظروف التي مرت بها البلاد، إذ أصبح يتألف في نهاية 2010م من (20) مؤسسة مالية يتبعها (237) فرعاً منها اثنا عشر مصرفا تجاريا منها (7) مصارف تجارية وطنية يتبعها (159) فرعاً و (5) مصارف أجنبية يتبعها (20) فرعاً، وأربعة مصارف إسلامية يتبعها (51) فرعاً، وأربعة مصارف متخصصة يتبعها (7) فروع .(الرضي، 2012، 39)

2-3-2 مكونات هيكل البنوك في اليمن:

يتكون الهيكل البنكي في اليمن من المؤسسات المالية الآتية (البنك المركزي اليمني، 2003، 1):

1- **البنك المركزي اليمني:** وأنشئ عام 1971م ويوجد له فروع منتشرة في كافة المحافظات.

2- البنوك الوطنية وتتكون من:

- البنوك التجارية وتضم ستة بنوك وهي:
  - البنك اليمني للإنشاء والتعمير.
  - البنك الأهلي اليمني.
  - بنك اليمن الدولي.
  - البنك التجاري اليمني.
  - بنك اليمن والخليج.
  - بنك اليمن والكويت.
- البنوك الإسلامية وتضم أربعة بنوك هي:
  - بنك التضامن الإسلامي.
  - بنك سبأ الإسلامي.
  - البنك الإسلامي اليمني.
  - بنك اليمن والبحرين الشامل.

- البنوك المتخصصة وتضم أربعة بنوك هي:

– بنك التسليف التعاوني الزراعي.

– بنك التسليف للإسكان.

– بنك الأمل للتمويل الأصغر.

– بنك الكريمي للتمويل الأصغر.

3- مؤسسات الإقراض المتخصصة وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مؤسسات القطاع العام وتضم الآتي:

– مؤسسة الإقراض الزراعي.

– مصرف تنمية الصناعات الصغيرة.

القسم الثاني: مؤسسات ذات ملكية مشتركة وتضم المؤسسات التعاونية اليمنية المختلطة بالإضافة إلى شركات الصرافة ومؤسسات التقاعد والتأمينات.

جدول رقم (7)

جدول يبين فروع البنوك المركزية وفروع البنوك العاملة في محافظة حضرموت

م	اسم البنك	تاريخ التأسيس	المركز الرئيسي	رأس المال المدفوع (مليون ريال)	ملكية رأس المال		عدد الفروع بالمحافظة	
					الجهة	النسبة	مديريات الساحل	مديريات الوادي
1	البنك المركزي اليمني	1971م	عدن*	6000	حكومي	%100	1	1
2	البنك الأهلي اليمني	1969م	عدن	7500	عام	%100	2	2
3	بنك اليمن الدولي	1979م	صنعاء	3400	خاص أجنبي	%75 %25	1	1
4	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962م	صنعاء	5500	خاص عام	%49 %51	1	1
5	بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982م	صنعاء	4975	خاص عام	%13,3 %86,7	2	1
6	بنك التضامن	1996م	صنعاء	9192	خاص	%96,7	2	2

	الإسلامي				عام	%3,3		
7	بنك سبأ الإسلامي	1997م	صنعاء	4848	خاص أجنبي	%85 %15	1	1
8	بنك اليمن والبحرين الشامل	2002م	صنعاء	4384	خاص أجنبي	%75 %25	1	1
9	البنك العربي	1972م	صنعاء	6000	أجنبي	%100	1	-
10	بنك اليمن والكويت	1978	صنعاء	2696	خاص	%100	1	-
11	البنك التجاري اليمني	1993م	صنعاء	5100	خاص **عام**	%90 %10	1	-
إجمالي فروع البنوك حسب مديريات الساحل والوادي							**14**	**10**
إجمالي البنوك في المحافظة							**24**	

* تم نقل المركز الرئيسي إلى عدن في 2017 م بسبب ظروف البلاد

المصدر: إعداد الباحث وفقا للتقرير السنوي البنك المركزي اليمني لعام 2007 م

2-3-3 التحديات التي تواجه البنوك في اليمن:

هناك ثمة تحديات تواجه الجهاز المصرفي في اليمن وهي (علوان، 2006، 118-125، غلاب، 2006، 114، ديان، 2004، 33-42):

1- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** لقد أثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية التي مر بها اليمن خلال الفترة السابقة في نمو وتطور الجهاز المصرفي والنقدي والمالي، وشكلت تحديا جديا أمام هذا الجهاز، فضعفت البيئة الاقتصادية أو قل رأس المال المحلي الكافي، وتدنى دخل الفرد وقل الادخار والاستثمار، وقلة الخبرات الكافية في المجالات الاقتصادية وبالذات في القطاع المصرفي والنقدي والمالي حديث العهد، وعدم توفر قاعدة بيانات وبالتالي عدم توفر المعلومات الكافية والحديثة، وأخيرا انتشار الحروب الأهلية والتي سببت الخراب لمقدرات ومنجزات التنمية والتي أدت إلى نشؤ حالة عدم الاستقرار، كل هذه التحديات واجهت القطاع المصرفي والنقدي والمالي وحدت من تقدمه وتطوره.

2- **تحديات حداثة نشؤ الجهاز المصرفي:** إن ضعف الموارد المالية وعدم وضوح السياسة النقدية بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي التي عانت منه اليمن خلال الفترات الماضية والتي لازالت تلقي بآثارها إلى عهد قريب، كل هذه التحديات أثرت في القطاع المصرفي النقدي والمالي وأيضا الخبرة المحدودة نسبيا لدى المنشآت المصرفية الحديثة النشأة، قد برزت بوضوح تام في ضعف السياسة النقدية والمالية مع البيئة الهيكلية المحدودة و شحّة الموارد المالية المتاحة في ظل عدم وجود الخبرة في إداراتها اقتصاديا من قبل الجهاز المصرفي، أثرت وبالذات في القطاع العام والمختلط وأدت إلى عدم تنفيذ نشاطاتها في المشروعات التنموية، كما أن من بين الصعوبات التي واجهت الجهاز المصرفي هو عدم قدرته في الانتشار للخدمات المصرفية في عموم المدن اليمنية والتركز في عواصم المحافظات وبعض المدن الرئيسية .

3- **تحديات إدارية وتنظيمية:** إن عدم توافر الخبرات والمهارات المصرفية ما جعل الجهاز المصرفي محدودا ومتخلفا في بنيته الهيكلية والإدارية والتنظيمية، مع عدم وجود التنظيم المناسب والناجح، بالإضافة إلى التضخم الوظيفي والهيكلي وبالذات في بنوك القطاع العام والاعتماد على مقاييس ومعايير غير علمية في اختيار الجهاز المصرفي والتي لا تخدم تطوره وتقدمه وتؤدي إلى مجموعة من المعوقات منها:

- ظهور المركزية الشديدة في مصارف القطاع العام والمختلط.
- ضعف الرقابة على الأداء في المصارف العامة والخاصة.
- غياب التخصصات الواضحة وبالذات في الوظائف الإدارية والفنية والمصرفية والائتمانية.
- نقص الخبرات والمهارات في مجال القطاع المصرفي والنقدي بسبب حداثة الجهاز المصرفي ومحدودية رأسماله، أو بسبب سوء الاختيار للعاملين.
- عدم توفر شبكات معلومات كافية في البنوك بشكل عام والتي تسبب في عدم القدرة على اتخاذ القرارات المصرفية والنقدية والإدارية السليمة والصائبة.
- عدم تحديد الوقت والمكان المناسبين لعمل الجهاز المصرفي وخصوصيته.

وكذا افتقار القطاع المصرفي لخطط وبرامج لتدريب وتأهيل موظفيه وبالذات في القطاع المصرفي الحكومي، مما أدى إلى عدم توفر الكفاءات العلمية المطلوبة من القوى العاملة في الجهاز المصرفي يعتبر من التحديات المهمة التي تحد أيضا من تقدمه وتطوره ومواكبته للبيئة المالية والمصرفية المحلية والخارجية.

4- تحديات السياسة المالية والنقدية والمصرفية وتأثيرها على الجهاز المصرفي: تعد السياسة المالية والنقدية والمصرفية جزءا مهما في السياسة الاقتصادية للحكومة وأداة أساسية مكملة لها والتي من خلالها يتم انجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرسومة.

وإن تأثير السياسة النقدية والمالية في الجهاز المصرفي يتم من خلال الآتي:

- الإفراط في استخدام الأدوات النقدية وعدم الاستخدام الكافي في الأدوات المالية قد يسبب العديد من الآثار السلبية والسيئة وخاصة في ظل بنية اقتصادية ركيكة ومفككة وعجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، كما يوجد ضعف في أداء الأوعية الايرادية وعدم ترشيد النفقات والاعتماد على مصدر أحادي وهو النفط والذي يشكل 95% من حجم الصادرات والتي يعول عليها في توازن ميزان المدفوعات.

- ارتفاع أسعار الفائدة ودورها السلبي على الاستثمار وما تخلفه من حالة التضخم الانكماشي، على الرغم أن رفع أسعار الفائدة يهدف إلى خفض التضخم إلا أن النتيجة كانت في انخفاض حجم التمويل المصرفي للمشروعات وإضعاف الطلب على الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- بسبب غياب السوق المالية جعل البنوك تتبع سياسة ائتمانية محدودة وحذرة تؤدي إلى منح الائتمان في مجالات ضيقة ومحدودة وغير تنموية واقتصادية وتدر الأرباح بسرعة مثل الائتمان التجاري لتميزه برواج ومعدل دوران عالي وتضمن من خلاله استعادة الائتمان، إلا أن هذا المجال هو الآخر لا يخلو من المخاطر حيث واجهت البنوك مشكلة عدم الوفاء من قبل الدائنين.

5- **تحديات غياب السوق المالية واستعادة القروض:** تتصف الأسواق المالية بأنها الأماكن التي يتم فيها تداول الأوراق المالية، ففيها تدفق الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي، وتوفر للطرفين المدخرين(المقرضين) والمستثمرين(المقترضين) فرصة التعامل في الأوراق المالية مما يسهل عملية تحويل الأموال من المقرض إلى المقترض والذي بدوره يدعم التنمية الاقتصادية لأي بلد. كما إن القطاع الخاص يعتمد على هذه الأسواق لتمويل أنشطته الاستثمارية وتدبير احتياجاته من خلال طرح أسهم وسندات متنوعة تتناسب واحتياجات المدخرين أو المتعاملين فيها، وهذا ما تفتقره السوق اليمنية مما انعكس على مهام البنوك اليمنية خاصة والمنشآت المالية والتجارية والاستثمارية بشكل عام، على الرغم من الحاجة الماسة لهذه السوق المالية بما يتطلب من إجراءات وتدابير حقيقية لنشأة السوق المالية اليمنية.

كما أن من الصعوبات التي يعاني منها الجهاز المصرفي اليمني هي تلك العلاقة غير المتوازنة بينه وبين طالبي القروض الميسرة حيث إن الطرق والأدوات المستخدمة من قبل البنوك التجارية والمتخصصة لم تضمن عودة القروض المقدمة ولم تستوف ولم تتبع الشروط الضامنة لاستعادتها وأصبحت ديون عند المقترضين، لأن البنوك لم تطلب أصول هؤلاء المقترضين التي توضع كضمان لاسترجاع القروض، ولم تتم مراقبة ومتابعة تلك القروض وضمان استخدامها للأغراض الذي من أجله استقرضت، كما أن صعوبة الاتصال بين المقترض والبنوك المقرضة يعتبر أيضا من الأسباب الرئيسية في عدم استرجاع القروض وفوائدها، وأن الضمانات المطلوبة لم تكن كافية لعودة القروض ناهيك على أن عملية إعطاء القروض لم تعتمد على دراسة وافية للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والمحتاجة للقروض.

6- **تحديات مرتبطة بالتشريعات والقوانين المنظمة للجهاز المصرفي:** إن العلاقة القائمة بين البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية والمتخصصة سواء كانت العامة أو المختلطة أو الخاصة باعتبار أن البنك المركزي هو بنك البنوك والمشرف على نشاطها وأداء عملها من خلال قانون البنك المركز وقانون البنوك، واللذان ينظمان العلاقة فيما بينهما وكذا الإشراف والرقابة من قبل البنك المركزي على كافة البنوك، إن هذه القوانين قد لا تكفي لتنظيم النشاط المصرفي النقدي والمالي بل يتطلب منظومة متكاملة من القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لمهام ووظائف المؤسسات المالية والمصرفية، لكي تلبي نمو وتطور الجهاز المصرفي والنقدي والمالي إلى مستوى يواكب الأنظمة المصرفية والنقدية والمالية العالمية في ظل التحرر الاقتصادي والمالي العالمي.

2-2-4 دور البنوك في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها:

يمكن القول إن بلورت فكرة المسؤولية الاجتماعية تجاه كل من العناصر الآتية : العملاء والعاملين والمجتمع والبيئة مرهون بعمل مجموعة من الأجهزة الحكومية ومؤسساتها و الشركات في القطاع الخاص بكافة أشكالها وأحجامها وبمختلف نشاطاتها، إذ يتطلب شراكة حقيقية بين هذه الأطراف لتعزيز المسؤولية الاجتماعية، ولكي تقوم مؤسسات القطاع الخاص بمسؤوليتها الاجتماعية فإنه يتطلب على الحكومة حث وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لأداء هذه المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية وبشكل خاص، توفير الدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع، تسيير الإجراءات المرتبطة بأداء هذه المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم محفزات وإعفاءات

ضريبية ومنح امتيازات خاصة بالمناقصات الحكومية على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية، تشجيع وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية. منح الجوائز المعنوية لها لتشجيعها على المساهمة في برامج المسؤولية الاجتماعية، وكذا توفير المناخ الملائم لممارسة نشاطها ومواجهة تحديات المنافسة والدولية. ولتفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص فإنه يتطلب أن تؤكد كل مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص على سياستها الخاصة بتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح مع مراعاة حماية أصول المؤسسة واحترام حقوق أصحاب المصالح، مساهمتها في التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل باعتباره الملاذ الوحيد لحل مشكلة البطالة، تطوير ثقافة المسؤولية الاجتماعية من مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية والتبرعات والحملات التطوعية إلى المساهمة الفعلية في التنمية المستدامة، تبني المبادرات التي تطلقها مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وذلك لتحقيق الشراكة الاستراتيجية مع مختلف القطاعات وفئات المجتمع، ضرورة التزامها بمجموعة من القواعد الأخلاقية التي تحددها مجالس إدارات هذه المؤسسات ويقرها حملة الأسهم ويتم إعلانها بكل شفافية وتلتزم المؤسسات بتطبيقها، أن تقوم بإعداد توجيهات استرشادية للمسؤولية الاجتماعية، مراعاة حقوق الإنسان والاعتبارات البيئية أثناء ممارسة القطاع الخاص لنشاطها الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات، أن تهتم بتلبية التزاماتها تجاه عملائها وأن تسعى جاهدة لتلبية رغباتهم وحماية حقوقهم، ضرورة أن تتبنى مؤسسات القطاع الخاص البرامج التنموية والاجتماعية والاقتصادية في المجالات الصحية والثقافية والتطوعية والإنسانية للفئات المحتاجة من شرائح المجتمع.(الأسرج، 2011، 10-11)

تمثل المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للبنوك الإسلامية بالتزامها في توظيف جهود العاملين لصالح الجميع: (المساهمين، العاملين، المتعاملين، المجتمع) حسب المبادئ الإسلامية، حتى يتسنى إيجاد فائض من العائدات، بعد خصم المصاريف الخاصة لتسيير أمور البنك، ويخصص جزء من الفائض للعاملين على شكل علاوات مختلفة وتسهيلات متعددة، وجزء منه يصرف خارج البنك على شكل إسهامات في إصلاح وتطوير وتحسين العوامل البيئية المحيطة بالبنك. ولكي تقوم هذه البنوك بدور المسؤولية الاجتماعية فأنه يتوجب عليها تحقيق الأرباح الكافية لتغطية المصاريف المستقبلية، حتى تتمكن من القيام بواجبها نحو البيئة. وإن ممارسة البنوك الإسلامية لعملياتها المتنوعة والتي تتعايش مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والذي يتجسد هذا في

تقديمها للقروض الحسنة والتي تعتبر إحدى معاملاتها المصرفية والتي تتأصل من خلالها المسؤولية الاجتماعية لهذه البنوك. وإن تقديم مجموعة متناسقة من الخدمات الاجتماعية التي تسلكها البنوك الإسلامية والتي تعتبر كوسيلة للتكافل الاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال توظيف الأموال التي توافرت لديه لخدمة المجتمع. ومن هذه الخدمات الاجتماعية والتكافلية غير الهادفة للربح التي يتوجب على البنوك الإسلامية تقديمها للمجتمع (الحكيم،2014، 33- 35):

1- جمع الزكاة وصرفها لمستحقيها وفقا لمصارفها المبينة في القرآن الكريم.

2- إنشاء صناديق القروض الحسنة لمنحها لمستحقين من أفراد المجتمع.

3- إنشاء صناديق الغارمين (صندوق مخاطر الاستثمار).

4- تقديم مساعدات وخدمات اجتماعية لمستحقيها من صغار المزارعين والمهنيين والحرفيين.

5- نشر الوعي المصرفي والوعي الديني بين أفراد المجتمع وخاصة فيما يتعلق بتطبيق فريضة الزكاة.

6- تطبيق المعاملات المالية وفقا ومبادئ الشريعة الإسلامية.

7- إثراء الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي من خلال نشر الكتب والدوريات وإقامة الندوات وعقد المؤتمرات.

نماذج لبعض البنوك في ممارسة دورها الاجتماعي:

1- البنك الإسلامي الأردني:

والذي تأسس عام 1978 م وباشر عمله في 1979/9/22 م برأس مال لا يتجاوز مليوني دينار أردني من رأسماله المصرح به 4 مليون دينار، وقدم البنك خدمات مصرفية واستثمارية وتمويلية، واستمر في تحمل مسؤولياته الاجتماعية والثقافية والعمل على ترسيخ القيم الإسلامية في المعاملات المصرفية المعتادة، والتفاعل مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي ونورد هنا بعض مما قام به البنك خلال عام 2010 م (الحكيم، 2014، 42-44):

أ- **المؤتمرات والندوات:** وقد حرص البنك في المشاركة في العديد منها والتي نظمتها بعض البنوك الأردنية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والتي من شأنها تعمل على نشر أعمال المصارف الإسلامية وتطويرها.

ب- **البحث العلمي والتدريب المهني:** وقد اهتم البنك بالبحث العلمي والتدريب المهني.

ج- **التبرعات:** ساهم البنك في دعم الكثير من الأنشطة والمجالات المختلفة ومن أمثلتها: دعمه لصندوق الملك عبدالله الثاني-جيوب الفقر، وجمعيات لحفظ القرآن الكريم، وجمعية العفاف الخيرية لإقامة حفلات الزفاف الجماعي.

د- **القرض الحسن:** استقبل البنك الودائع في حساب (القرض الحسن) من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة، وقدم البنك قروض حسنة لغايات اجتماعية مبررة التعليم والعلاج والزواج، وقد بلغت القروض التي منحها البنك خلال عام 2010م من الصندوق ومن الأموال التي خصصها لهذه الغاية.

هـ- **تمويل المهنيين والحرفيين:** وقد بلغ عدد المشاريع التي تم تمويلها بهذا الاسلوب 86 مشروعا، بالإضافة إلى ما يقدمه البنك من تمويل لهذه الفئة من المواطنين عن طرق المرابحة.

و- **سكن كريم والعيش الكريم:** انطلاقا من مبادرة الملك عبدالله الثاني تم منح 183 مواطنا (لفئات ذي الدخل المحدود للقطاعين العام والخاص) كتسهيلات لامتلاك شقة بأسلوبي الإجارة المنتهية بالتمليك والمرابحة بعائد 5% سنويا.

ز- **صندوق التأمين التبادلي:** إذ بلغ عدد الحالات التي تم التعويض عنها خلال عام 2010 م 121 حالة.

2- **بنك مصر** (الموقع الالكتروني للبنك):

منذ أن أنشئ البنك في عام 1920 م أولى اهتماما كبيرا بدعم خطط التنمية الاجتماعية في مصر، حيث تعد المسؤولية الاجتماعية أحد أهم المحاور الرئيسية التي يؤمن بها البنك والتي من خلالها يشارك في العديد من أنشطته الداعمة للتنمية الاجتماعية في مصر. وقد أنشأ البنك مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع وهي مؤسسة غير هادفة للربح عام 2007 م لها كيان قانوني مستقل عن البنك يديرها مجلس الأمناء وتتمثل رؤيتها في تحقيق الريادة في مجال التنمية الاجتماعية مع التأثير الايجابي والملموس للمجتمع المصري بصفتها ذراع بنك مصر لتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية. وللمؤسسة رسالة وهي المساهمة الايجابية لتنمية المجتمع تنفذها بنفسها أو بمشاركة من متخصصين من جمعيات أهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وتوجه خاصة للشباب والمرأة لدعم التعليم، وخلق فرص العمل وفي مشاريع بالصحة، وزيادة التنافسية في المنتجات والخدمات. وتعمل المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

أ- التركيز على مجالات التعليم، وخلق فرص العمل، وزيادة التنافسية في المنتجات والخدمات، التنمية الاقتصادية، حماية البيئة.

ب- تقديم المنح الدراسية لطلبة الجامعة المتفوقين.

ج- إقامة المشاريع التي تحقق التكافل الاجتماعي في مصر.

د- مساندة ودعم المجتمع المدني في دعم المشروعات في مجالات عمل المؤسسة.

هـ-تقديم الدعم لمراكز البحث العلمي، المدارس، الجامعات، والمستشفيات العامة.

3- بيت التمويل الكويتي (الموقع الالكتروني للبنك):

إن بيت التمويل الكويتي يعتبر أول بنك إسلامي في دولة الكويت، تأسس عام 1977 م وقد أفصح التقرير السنوي الثاني والثلاثون لعام 2010 م عن الآتي:

- يتم احتساب الزكاة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ويتم الإفصاح عن الزكاة المدفوعة في قائمة الدخل.

- تم الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي يتم الاهتمام بها، مثل: الصحة، التعليم، الشباب، رعاية المحتاجين، خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، مساعدة الأسر المتعففة، ودعم الأنشطة الخيرية والاجتماعية للعديد من الهيئات والجمعيات الرسمية.

- تم الإفصاح عن قيمة التبرعات المدفوعة، وتكلفة إنشاء مراكز الإسعاف، وتكلفة إنشاء شاليهات لذوي الاحتياجات الخاصة، وقيمة التبرعات لإغاثة منكوبي الفيضانات في باكستان.

وتميز هذا المصرف بإصدار تقرير المسؤولية الاجتماعية، وبيّن تقرير المسؤولية الاجتماعية لعام 2010م الأنشطة الاجتماعية التي قام بها خلال العام، مثل: دعم الأعمال الخيرية داخل الكويت وخارجها، ودعم العملية التعليمية ودعم الطلاب الكويتيين الدارسين في الخارج، والمشاركة في حملات الإغاثة، ودعم شريحة الشباب والمبتكرين وأصحاب المشروعات الصغيرة، وإنشاء مراكز الإسعاف والمراكز الصحية، والاهتمام بالقطاع الصحي، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم البرامج الاجتماعية.

المبحث الرابع

الدراسات السابقة، وما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة

2-4-1 الدراسات السابقة:

2-4-1-1 الدراسات العربية:

1- دراسة (الشعملي، 2010):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للجمعيات التعاونية السمكية من خلال علاقة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في تلك الجمعيات السمكية بالإفصاح عن الأداء الاقتصادي، وكذا معرفة أساليب وطرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ومن نتائج هذه الدراسة أن الجمعيات السمكية تهتم بالإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية بشكل متفاوت، وكذا وجود علاقة إيجابية قوية بين كل من الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والإفصاح عن الأداء الاقتصادي في الجمعيات السمكية، وإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية التي تنشرها الجمعيات السمكية شامل نسبياً لاحتياجات المستخدمين لتلك التقارير.
ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة على الجمعيات السمكية: الاهتمام الأكثر بمجال المجتمع، فهي عبارة عن كائن اجتماعي يؤثر ويتأثر بالمجتمع، إصدار القوانين والتشريعات التي تلزم الجمعيات التعاونية السمكية بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، تشجيع الجمعيات السمكية التي تقوم بدورها الاجتماعي من قبل الدولة، وذلك من خلال تميزها ببعض الإعفاءات والامتيازات المادية والمعنوية عن تلك التي لا تؤدي دورها الاجتماعي.

2- دراسة (خطيب، 2016):

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين المجتمع المضيف وشركة توتال المشغلة للقطاع (10) في مديرية ساه محافظة حضرموت– اليمن. بالإضافة إلى ذلك، يدرس البحث أثر الأنشطة الاجتماعية المقدمة من الشركة على تحسين العلاقة آنفة الذكر. هناك أربع منافع مجتمعية تقدمها شركة توتال لزيادة رضا المجتمع المضيف، الدراسة تفحص العلاقة بين هذه المنافع التي تشمل كل من فرص العمل ومشاريع التنمية والعمل الخيري المقدمة من الشركة بالإضافة إلى الأثر البيئي الناتج من العمليات النفطية التابعة للشركة ورضا المجتمعات المضيفة. البحث استخدم طرق البحث الكمي وطريقة العينة العشوائية لجمع المعلومات حيث وزع (270) استبيان على مواطنين في خمسة مجتمعات محلية (البلاد – الخامرة – غيل عمر – الضبيعة – سكدان) بمديرية ساه محافظة

حضرموت، وقد تم استخدام برنامج PLS لمعالجة وتحليل البيانات. وجد البحث أن مستوى الرضا المجتمعي تجاه الشركة منخفض، بالإضافة إلى ذلك، أثبت البحث أن هناك علاقة ايجابية بين كل من فرص العمل ومشاريع التنمية والعمل الخيري المقدم من الشركة ورضا المجتمعات المضيفة. علاوة على ذلك، الدراسة أظهرت أن هناك علاقة سلبية بين الأثر البيئي الناتج من العمليات النفطية الخاصة بالشركة ورضا المجتمع المحلي.

أوصت الدراسة بأنه لزيادة رضاء المجتمع المضيف، فإنه على الشركة المنتجة للنفط أن تركز على العمل على زيادة فرص العمل المقدمة للمواطنين وحماية البيئة من أي آثار نفطية، بالإضافة إلى ذلك، على الشركة أن تستمر في تقديم مشاريع التنمية والأنشطة الخيرية لمواطنين المجتمع المضيف.

3- دراسة (مطر وآخرون، 1996):

وتشير هذه الدراسة على أن المستثمرين يطلبون معلومات عن الأسواق وعن مساهمة الشركة في خدمة المجتمع المحلي، أي أن البيانات تجاوزت مصالح المساهمين والمحافظة عليها، لتمتد إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط الشركة على البيئة التي تعمل فيها، ولتشمل الإفصاح عن معلومات جديدة لم تتضمنها القوائم المالية التقليدية، مثل الإفصاح عن الموارد البشرية وبيانات المحاسبة الاجتماعية والمعلومات القطاعية التي يعمل فيها هذا المشروع.

4- دراسة (الحمادين، 2002):

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها التعرف على مدى وإدراك متخذي القرار بالمؤسسات الفندقية في الأردن لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وبيان مدى قيام المؤسسة بتبني محاسبة المسؤولية لديها.

وقد أجريت الدراسة على الفنادق من فئة خمسة نجوم حتى عام 2001 م وتم تنظيم استبانة بهذا الخصوص وزعت على عدد أفراد العينة والبالغة 70 فردا من تلك المؤسسات من شؤون الموظفين والعلاقات العامة ومدير عام، ومدير مالي، ومساعد مدير مالي، وأطراف أخرى من متخذي القرارات هدفت إلى جمع البيانات المتعلقة بمدى إدراك متخذي القرار في المؤسسات الفندقية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وقياس مدى تطبيق تلك المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية في مجالات العاملين والمجتمع المحلي والبيئة، وكذلك قياس مدى إفصاح تلك المؤسسات عن أدائها الاجتماعي.

وخلصت الدراسة إلى استنتاجات أوضحت فيها أن متخذي القرارات في المؤسسات الفندقية يدركون المفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية، كما كشفت الدراسة عن قيام المؤسسات الفندقية بتبني المسؤوليات الاجتماعية ضمن أنشطتها الاعتيادية، وإن هنالك قصوراً لهذه المؤسسات الفندقية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، وبينت الدراسة أيضا أن مجال البيئة قد احتل المرتبة الأولى بين مجالات المسؤولية الاجتماعية من حيث درجة الاهتمام والتطبيق، تلاها العاملين وجاء في المرتبة الأخيرة مجال المجتمع المحلي .

وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالمجتمع المحلي من قبل المؤسسات الفندقية الأردنية وتعزيز الاهتمام بالموارد البشرية في القطاع الفندقي بشكل عام والمؤسسات الفندقية الأردنية بشكل خاص، العمل على وضع تشريعات قانونية خاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، تهدف إلى زيادة مستوى الالتزام بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أرض الواقع، وتطوير التشريعات الخاصة بمؤسسات تشجيع الاستثمار للفت انتباه المستثمرين نحو هذه القطاعات والعمل على تفعيل تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية .

كما أوصت الدراسة بمزيد من الدراسات العملية بهدف وضع إطار شمولي لمحاسبة المسؤولية يصلح للتطبيق في مختلف الظروف يتضمن نموذجاً عملياً للإفصاح عن الأداء الاجتماعي من خلال نظام خاص للتقارير الاجتماعية، وزيادة اهتمام الجهات الأكاديمية المختلفة بمجالات التخصصات الفندقية.

5- دراسة (صيام، 2004):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في المستشفيات الأردنية، وبيان أثر تطبيقها على وظائف الإدارة المختلفة من تخطيط ورقابة وتقييم للأداء. كما هدفت إلى بيان الصعوبات التي تواجه تطبيق مثل هذا الحقل من حقول المحاسبة. وأوضحت أن تطبيق محاسبة المسؤولية يؤدي إلى وجود علاقات واضحة وتنسيق بين الأقسام والإدارات. وأظهرت نتائج الدراسة أن 69% من المستشفيات الأردنية (عينة الدراسة) تطبق محاسبة المسؤولية ومقوماتها. وأن المستشفيات التي تطبق محاسبة المسؤولية تحتوي على تنظيم إداري واضح، ويتم بها وصف مراكز المسؤولية بأنواعها. وأن هذه المستشفيات تقوم بإعداد الموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وتقوم بدراسة الانحرافات وأسبابها، وأن لكل مركز مسؤولية في هذه المستشفيات، مدير مختص مفوض باتخاذ القرارات التي تخص مركزه. وأشارت الدراسة إلى أن العلاقة بين الأقسام والإدارات تكون

واضحة في المستشفيات التي تطبق محاسبة المسؤولية، ويتم في هذه المستشفيات الربط بين بنود الإيرادات والتكاليف ومن ثم ربطها مع مراكز المسؤولية وموظفي تلك المراكز.

6- دراسة (الاغا، 2006):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى المشاركة الاجتماعية من قبل البنوك في قطاع غزة تجاه الجمهور وتحقيق النفع العام، والكشف عن مدى وجود سياسات فاعلة تحكم ممارسات البنوك من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها، والتعرف على مدى توفر سياسات المحافظة على رضا العملاء والاستجابة لمتطلباتهم.

نتائج الدراسة: إن البنوك لا تلتزم بمسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة، وأنها لا تتبنى سياسة إدارية تسعى من خلالها رفع مستوى الرفاه الاجتماعي، وعدم تبني البنوك لسياسة التأكد من أن المشروعات الممولة من قبلها تحترم – عند تنفيذها – القيمة الاجتماعية السائدة في قطاع غزة، وإنها لا تكترث بشريحة المعاقين في المجتمع حيث لأنه لا تحرص على تشغيل نسبة منهم لديها، وان البنوك لا تساهم في الحد من البطالة، ومن جانب آخر فإنها تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه العملاء .

7- دراسة (الشرايري والمومني،2006):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قيام الشركات الصناعية الأردنية بالمشاركة في النشاطات الاجتماعية والمحافظة على البيئة، وكذلك إظهار أثر تلك المشاركة في النشاطات الاجتماعية والبيئية على التنمية الاقتصادية في الأردن وتقليل الأعباء الحكومية، وإظهار دور الإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية التي تقدمها الشركات. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشركات الأردنية تقوم بالإفصاح عن النشاطات الاجتماعية حيث جاءت إجابات مدراء الإدارات أكبر من المتوسط الفرضي وخاصة فيما يتعلق بالتناقص في العمالة الأجنبية.

ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة تخصيص نسبة من الأرباح ضمن الاحتياطيات بالالتزام بالنشاطات البيئية والاجتماعية، واستخدام نماذج معينة لتوضيح عناصر النشاطات الاجتماعية حسب أهميتها للإفصاح عنها وتضمينها في الحساب الختامي.

8- دراسة (صبح، 2014):

يهدف البحث إلى معرفة مدى التزام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة في العام المالي 2012م، وكذلك علاقة الإفصاح الاجتماعي ببعض المتغيرات كحجم الأصول، ورأس المال، والأرباح. وقد أظهرت النتائج أن

إفصاح الشركات المساهمة كان متدنياً بشكل عام، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ضعيفة بين إفصاح الشركات المساهمة وتلك المتغيرات.

9- دراسة (الزامل، 2015):

تهدف هذه الدراسة إلى مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة في السعودية (قطاعي البتروكميائيات والاسمنت) والمدرجة في السوق المالي السعودي عام 2013 م، كما هدفت إلى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وبعض خصائص الشركة وآليات الحوكمة، ولتحقيق الدراسة تم بناء مؤشر للمسؤولية الاجتماعية، لقياس مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات محل الدراسة .

توصلت الدراسة إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الصناعية المساهمة السعودية محل الدراسة، وأن مستوى الإفصاح كان ضعيفا لم يتجاوز (29.3%) مقارنة بالدول المتقدمة ،كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من: إجمالي الأصول، وإجمالي المبيعات، في حين توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من : عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وعدد لجان مجلس الإدارة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من: عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعمر الشركة، كما كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية والموقع الجغرافي للشركة.

2-4-1-2 الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Shotter، 1994) :

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تحمل الشركات في جمهورية جنوب إفريقيا في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية وحيث حددت مجالات المسؤولية الاجتماعية في هذه الدراسة فيما يتعلق بالبيئة والموظفين بالتطبيق على عينة ممثلة للشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية في جنوب إفريقيا.

وقد خلصت هذه الدراسة بنتائج من أهمها أن الشركات عامة تركز لدى تحملها مسؤولياتها الاجتماعية على الاهتمام بالعاملين أولا ثم تليها البيئة على عكس الشركات العاملة في قطاع التعدين التي أبدت اهتماما أكبر تجاه البيئة، وتتمتع الشركات العاملة في قطاع التعدين بوجود أنظمة إدارية مصممة خصيصا لتحقيق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أكثر من تلك الأنظمة المتوفرة في قطاعي المال والصناعة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل من اجل الوصول الى دليل يساعد في تقييم المسؤولية الاجتماعية في جنوب إفريقيا في مختلف مجالاتها خاصة فيما يتعلق منها بالموظفين والبيئة.

2- دراسة (Friedman and Miles,2001):

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي والبيئي من جهة، وبين الاستثمار الاجتماعي المسؤول من جهة أخرى، عبر آراء (14) خبير في مجال المسؤولية الاجتماعية في بريطانيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاجتماعي والبيئي مقبل على تغيرات كبيرة وواسعة نحو الأفضل في الكم والنوع، وأصبح الكثير من أفراد المجتمع يهتمون بالكيفية التي يستثمرون أموالهم، وزيادة القلق على الاستثمارات في الأسواق المالية، وأحد النتائج لهذا هو التوجه نحو الاستثمارات الأخلاقية والمسؤولة اجتماعيا مما يؤثر على سلوك الشركات وإدارات صناديق الاستثمار، الأمر الذي سيؤدي تباعا إلى زيادة الطلب على الإفصاح الاجتماعي والبيئي ضمن مفاهيم المحاسبة التقليدية، وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي والبيئي .

3- دراسة (Branco and Rodrigues, 2008):

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى افصاح البنوك البرتغالية عن المسؤولية الاجتماعية في مواقعها على الانترنت لعامي 2004 و2005م، ومقارنة ذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من واقع التقارير المنشورة لعامي 2003 و2004م، ولتحقيق اهداف الدراسة تم اختيار عينة مكونة من 12 بنك من البنوك البرتغالية، وتوصلت الدراسة إلى ان لطبيعة المعلومات الاجتماعية دورا في تحديد وسيلة الإفصاح، فالإفصاح عن الموارد البيئية والموارد البشرية يتم في التقارير السنوية لاهتمام المستثمرين بها غالبا، في حين أن الإفصاح عما يتعلق بالعملاء والمنتجات والمجتمع يكون بمواقع الشركات الالكترونية، كما توصلت إلى أن المصارف الكبيرة الحجم تولي جانب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اهتماما أكثر .

4- دراسة (Mirfazli, 2008):

بينت دراسة ميرفازلي مستوى افصاح الشركات الصناعية الكيماوية المدرجة ببورصة اندونيسيا عن مجالات المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة. وتوصلت الدراسة إلى أن مجالات المسؤولية الاجتماعية التي أفصحت عنها الشركات كانت متنوعة وبنسب متفاوتة، حيث بلغت أعلى نسبة للإفصاح (51.6%) في مجال العاملين، ثم تلاه مجال العملاء بنسبة (19.4%)، ثم مجالي البيئة والمجتمع بنسب (14.7%)، (14.3%) على التوالي.

5- دراسة (Hughey and Sulkowski, 2012):

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ما إذا كان الإفصاح عن المعلومات وتوافر المزيد من البيانات عن الشركة يرتبط بحصولها على سمعة أفضل للمسؤولية الاجتماعية أو أداء أفضل للمسؤولية الاجتماعية، وقد تكونت عينة الدراسة من ٤٥ شركة من شركات الطاقة الدولية؛ على اعتبار أن هذه الشركات أول من اعتمد تقارير الاستدامة ولديها القدرة على امتلاك سمعة واسعة النطاق إما جيدة أو سيئة للغاية، كما هدفت الدراسة إلى تحديد القادة المهتمين بالمسؤولية الاجتماعية، والمتقاعسين عن أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية هامة بين زيادة المعلومات المتوفرة حول الشركات في صناعة النفط والغاز العالمية، وتحقيقها لسمعة أفضل اجتماعي اً، كما توصلت الدراسة إلى أن القادة الذين يسعون لتحسين سمعة الشركة من خلال الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية هم أقدم وأكبر، فيحين كان المتقاعس ون هم أحدث وأصغر.

2-4-2 ما يميز البحث عن الدراسات السابقة:

من خلال استطلاع الباحث للدراسات السابقة التي أتيحت له وجد أنه تكاد تكون الأبحاث عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها نادرة في الجمهورية اليمنية وان وجدت فهي في مجالات اقتصادية واجتماعية، وأن جلَّ الدراسات كانت في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية ذات الاقتصاد الأفضل بكثير من الاقتصاد اليمني من حيث انتشار الشركات المساهمة والأسواق المالية، مما يجعل تلك الدراسات تتميز بجودة ونوعية المعلومات الاجتماعية، وذلك بسبب الوعي الاجتماعي والبيئي الذي يميز شعوب تلك البلدان المتقدمة، مما حفز الباحثين والمتخصصين على تقصي الحقائق المعلوماتية عن المجتمع والبيئة .

لذا فإن ما يميز هذا البحث عن غيره من الدراسات في عدة أمور منها:

أ- يتميز عن الدراسات السابقة التي أجريت في اليمن أنه يهدف إلى التعرف على مدى إدراك البنوك لأهمية المحاسبة والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية والتجارية العاملة في محافظة حضرموت – اليمن.

ب- إن معظم الدراسات السابقة عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية أجريت خارج اليمن في بيئات عربية وأجنبية تختلف عن البيئة اليمنية.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

منهج البحث

3-1 أسلوب البحث

3-2 مجتمع وعينة البحث

3-3 أداة البحث

3-4 الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث

3-5 ثبات الاستبيان

تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفا للمنهجية التي اعتمدها الباحث في إجراء هذا البحث والإجابة عن الأسئلة التي تضمنتها مشكلة البحث، وكذلك مجتمع البحث والأداة المستخدمة وطريقة إعدادها وبنائها ومدى صدقها وثباتها، كما يتناول وصف للإجراءات التي اتخذت لتصميم الأداة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها الباحث في جمع البيانات لهذا البحث، ويختتم هذا الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يأتي وصف لهذه الإجراءات.

3-1 أسلوب البحث:

من خلال طبيعة البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقه تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع والذي يهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا، كما يستخدم البحث التحليل والربط والتفسير للوصول إلى الاستنتاجات التي سيبنى عليها التصور المقترح لكي يزيد رصيدا من المعرفة في هذا الموضوع.

وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات:

1- **مصادر ثانوية:** من أجل إغناء الموضوع من التراث الأدبي التي تتمثل في الكتب والمراجع لعربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وكذا البحث في مواقع الانترنت.
2- **مصادر أولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث ثم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، وقد صممت خاصة لهذا البحث، ووزعت على البنوك العاملة في محافظة حضرموت.

3-2 مجتمع وعينة البحث:

1- **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع البحث هو جميع موظفي فروع البنوك (التجارية والإسلامية) العاملة في محافظة حضرموت. وعددها (22) فرعاً لبنوك منتشرة في المحافظة منها (13) فرعاً في مديريات الساحل (المكلا والشحر) (4) فروع بنوك إسلامية و (9) فروع بنوك تجارية وقد اعتذر بنك اليمن الدولي فرع المكلا عن استلام الاستبيانات، وعدد (9) فروع في مديريات وادي وصحراء حضرموت (سيئون وتريم والقطن) منها (4) فروع بنوك إسلامية و (5) فروع بنوك تجارية، واعتذر فرع بنك اليمن الدولي م/ سيئون عن تعبئة الاستبيانات، وكذا لم يدرج فرع

بنك اليمن البحرين الشامل الإسلامي بسيئون لحداثة فتح هذا الفرع في 2017 م، والجدول رقم (8) يوضح هذا التوزيع :

جدول رقم (8)

توزيع فروع البنوك العاملة في محافظة حضرموت*

الرقم	مديريات المحافظة	عدد فروع البنوك		إجمالي البنوك
		الإسلامية	التجارية	
1	مديريات ساحل حضرموت	4	9	13
2	مديريات وادي وصحراء حضرموت	4	5	9
	إجمالي البنوك	8	14	22

* المصدر: من إعداد الباحث.

2- **عينة البحث:** يتم اختيار عناصر من مجتمع البحث لجمع البيانات بما يخدم ويحقق أهداف البحث، وقد تمثلت العينة المستهدفة والتي تم توزيع الاستبيانات عليهم هم متخذو القرار ومن له علاقة بالشؤون المالية والإدارية وشؤون الموظفين وقسم العملاء، وقد تم توزيع (106) استبانة على عينة البحث وتم استرجاع (95) استبانة بنسبة 89.6 %، ولم يستبعد أي استبانة، لذا سنعتمد على (95) استبانة كنموذج للبحث.

3-3 أداة البحث:

تم إعداد استبانة حول (مدى إدراك إدارات البنوك لأهمية الإفصاح المحاسبي عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية)، حيث تعتبر الاستبانة الأداة الرئيسية المناسبة للبحث الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجري تعبئتها من قبل المستجيب.

وقد قسمت الاستبانة إلى قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن الخصائص الرئيسية للمستجيب (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، عدد الدورات في مجال العمل المصرفي، عدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات البحث حيث تتكون الاستبانة من (32) فقرة موزعة على أربعة مجالات وهي:

المجال الأول: الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويتكون من (7) فقرات.

المجال الثاني: الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية ويتكون من (4) فقرات.

المجال الثالث: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية ويتكون من (5) فقرات.

المجال الرابع: ويأخذ هذا المجال اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية حيث يتكون من (16) فقرة مقسم على 4 مجالات فرعية هي:

1- تجاه الموظفين ويتكون من (4) فقرات.

2- تجاه العملاء ويتكون من (3) فقرات.

3- تجاه المجتمع المحلي ويتكون من (5) فقرات.

4- تجاه البيئة ويتكون من (4) فقرات. **مقياس ليكرت الخماسي:**

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول (9):

جدول رقم (9)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
الدرجة	5	4	3	2	1

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة (بدرجة منخفضة جدا) وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الحالة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

استخدم الباحث اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) لاختبار ما إذا كانت الإجابات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا تتبعه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (10) الآتي:

جدول رقم (10)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	المجال	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1	اهتمام الإدارة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	.082
2	اهتمام الإدارة بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية	.149
3	قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية	.186
4	تجاه الموظفين	.120
5	تجاه العملاء	.182
6	تجاه المجتمع المحلي	.102
7	تجاه البيئة	.118

واضح من النتائج المبينة في الجدول (10) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = a وبذلك فإن توزيع البيات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي وبذلك سيتم استخدام الاختبارات المعملية لاختبار فرضيات البحث.

3-4 الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث:

1- التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي: ويتم استخدامها بشكل أساسي لمعرفة تكرار فئات متغير ما وأيضا تفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.

2- الانحراف المعياري للفقرات ويقيس مدى بعد الفقرات عن متوسطها الحسابي.

3- اختبار ألفا كرونباخ (Cranbach's Alpha) ويقيس الثبات للفقرات.

4- اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) لاختبار ما إذا كانت الإجابات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

3-5 ثبات الاستبانة Reliability

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة إذا ما تم إعادة توزيعها أكثر من مرة في نفس الظروف والشروط، وبعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج

الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات على نفس العينة في فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ Cranbach's Alpha Coefficient لقياس ثبات الاستبانة استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما في الجدول (11) :

جدول رقم (11)

ثبات الاستبانة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

الرقم	المجال	معامل ألفا كرونباخ	الثبات*
1	الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.861	0.928
2	الاهتمام بقياس التكاليف	0.917	0.958
3	اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية	0.737	0.858
4	تجاه الموظفين	0.670	0.819
5	تجاه العملاء	0.698	0.835
6	تجاه المجتمع	0.852	0.923
7	تجاه البيئة المحيطة بالبنك	0.677	0.823
	جميع مجالات الاستبانة	0.927	0.963

* الثبات = الجذر التربيعي الموجب لألفا كرونباخ.

يتضح من النتائج في الجدول (11) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح ما بين (0.670 ، 0.917) كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة (0.927)، وكذلك قيمة الثبات كانت مرتفعة لكل مجال حيث تراوحت ما بين (0.819، 0.958)، أيضا كانت قيمة الثبات لجميع فقرات الاستبانة (0.963) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع.

من خلال اختبار معامل ألفا كرونباخ تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق الاستبيان جاهزة للتوزيع. وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الفصل الرابع

اختبار فرضيات البحث وتحليل البيانات

4-1 الوصف الإحصائي لمجتمع البحث وفق الخصائص والسمات الشخصية .

4-2 اختبار فرضيات البحث وتحليل النتائج .

تمهيد :

في هذا الفصل سيتم عرض لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة البحث واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل الفقرات، والوقوف على خصائص المستجيبين والتي شملت (العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص ، عدد سنوات الخبرة ، المركز الوظيفي ، عدد الدورات في مجال العمل المصرفي ، عدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية) .

فقد تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة البحث، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج البحث التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل .

4-1 الوصف الإحصائي لمجتمع البحث وفق الخصائص والسمات الشخصية:

فيما يلي عرض لعينة البحث وفق الخصائص والسمات الشخصية:

- **توزيع أفراد العينة وفقا للعمر :**

يتبين من الجدول رقم (12) أن ما نسبته 11.6 % هم من أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، وان ما نسبته 65.2 % من أفراد العينة أعمارهم من 30-40 سنة، ويدل ذلك على أن نسبة كبيرة من موظفي البنوك هم من فئة الشباب متوسطي الخبرة، ومن جانب آخر فهم ذو طاقة وحيوية تنبئ بنشاط فعال، وأن ما نسبته 17.9 % ممن أعمارهم 41- 50 سنة، وكذا ما نسبته 5.3% هم من الفئة العمرية الأكبر من 50 سنة ولوحظ أن معظمهم يشغلون وظائف رؤساء أقسام وأعلى ويدل هذا على خبرة الإدارات العليا في المجال المصرفي .

جدول رقم (12)

يوضح توزيع أفراد العينة وفقا للعمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	11	% 11.6
من 30-40 سنة	62	% 65.2
من 41-50 سنة	17	% 17.9
أكبر من 50 سنة	5	% 5.3
المجموع	95	% 100

- **توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي :**

يوضح الجدول (13) أن ما نسبته 2.1 % هم من حملة الماجستير، وأن 76.8 % من أفراد العينة هم حملة البكلاريوس، وأن ما نسبته 9.5 % هم من حملة الدبلوم، وأن هناك ما نسبته 10.5 % هم حملة الثانوية، وأن ما نسبته 1.1 % غير ذلك، وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من أفراد العينة هم حملة المؤهلات الجامعية تساعد في فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بمهنية ونتائج أقرب للواقع .

جدول رقم (13)

يوضح توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ماجستير	2	% 2.1
بكلاريوس	73	% 76.8
دبلوم	9	% 9.5
ثانوية	10	% 10.5
غير ذلك	1	% 1.1
المجموع	95	% 100

- **توزيع أفراد العينة وفقا للتخصص:**

يبين الجدول (14) أن ما نسبته 37.9 % من أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة، وأن ما نسبته 20 % هم من تخصص إدارة أعمال، وأن ما نسبته 18.9 % هم من تخصص علوم مالية ومصرفية، وأن ما نسبته 2.1 % هم من تخصص نظم معلومات محاسبية، وأن هناك ما نسبته 21.1 % هم من تخصصات أخرى، وتعتبر هذه النتيجة مناسبة وملائمة لطبيعة عمل البنوك، مع ملاحظة أن هناك تخصصات في مجالات ليس لها علاقة بالمجال المصرفي كالتربية ويشغلون مراكز مهمة في الإدارة وكان الأولى على إدارة البنك توظيف خريجي الأقسام التخصصية بما يناسب العمل المصرفي.

جدول رقم (14)

يوضح توزيع أفراد العينة وفقا للتخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	36	% 37.9
إدارة أعمال	19	% 20
علوم مالية ومصرفية	18	% 18.9
نظم معلومات محاسبية	2	% 2.1
غير ذلك	20	% 21.1
المجموع	95	% 100

- **توزيع أفراد العينة وفقا للخبرة:**

يبين الجدول رقم (15) أن ما نسبته 17.9 % من أفراد العينة هم من لهم أقل من 5 سنوات خبرة، وأن ما نسبته 25.3 % هم من لهم 5- 10 سنة خبرة، وأن ما نسبته 41.1 % ممن لهم من 11- 15 سنة وهذا يدل على غالبية من يعمل في البنوك لديهم خبرة ودراية في أعمال البنوك بشكل جيد، وأن ما نسبته 15.7 % هم مما لهم أكثر من 15 سنة .

جدول رقم (15)

يوضح توزيع أفراد العينة وفقا للخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	17	% 17.9
من 5-10 سنوات	24	% 25.3
من11-15 سنة	39	% 41.1
أكثر من 15 سنة	15	% 15.7
المجموع	95	% 100

- **توزيع أفراد العينة وفقا للمركز الوظيفي:**

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (16) نلاحظ أن هناك تنويعاً في المسميات الوظيفية والمستويات الإدارية في أفراد العينة، إذ إن 12.6 % من أفراد العينة هم بدرجة مدير فرع، وأن 4.2 % هم بدرجة مدير مالي، وأن ما نسبته 10.5 % يشغلون درجة مدير إداري، وأن ما نسبته 4.2 % يشغلون درجة مدير مراجعة داخلية ، وأن ما نسبته 9.5 % يشغلون درجة رئيس قسم الحسابات، وان 58.9 % من أفراد العينة يشغلون وظائف متنوعة في قسم خدمات العملاء، فنلاحظ أن نحو 40 % من أفراد العينة من ذوي الخبرة وأصحاب القرار وبمعرفة تامة بسياسة البنوك، وأن نحو 56 % من أفراد العينة ممن يشغلون وظائف في اقسام خدمة العملاء وشؤون الموظفين وغيرها، وتعتبر فئة مناسبة للإجابة .

جدول رقم (16)

يوضح توزيع أفراد العينة وفقا للمركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مدير فرع	12	% 12.6
مدير مالي	4	% 4.2
مدير إداري	10	% 10.5
مدير مراجعة داخلية	4	% 4.2
رئيس قسم حسابات	9	% 9.5
أخرى	56	% 58.9
المجموع	95	% 100

- **توزيع أفراد العينة وفقا لعدد الدورات في المجال المصرفي:**

يتضح من خلال التحليل الإحصائي في الجدول رقم (17) وفقا والدورات التي التحق بها المبحوث في المجال المصرفي تبين أن ما نسبته 82.1 % قد التحق بدورات في المجال المصرفي ويعزى ذلك إلى اهتمام إدارات البنوك بترقية موظفيها في المجال المصرفي والرقي بمستوى الخدمات المصرفية، وأن ما نسبته 17.9 % لم يلتحقوا بدورات في هذا المجال وهذه نسبة قليلة ومعظمهم حديثي التوظيف .

جدول رقم (17)

يوضح توزيع أفراد العينة وفقا لعدد الدورات في المجال المصرفي

عدد الدورات في المجال المصرفي	العدد	النسبة المئوية %
لا توجد دورات	17	% 17.9
1 دورة فأكثر	78	% 82.1
المجموع	95	% 100

- **توزيع أفراد العينة وفقا لعدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية:**

يتضح من خلال التحليل الإحصائي في الجدول رقم (18) وفقا والدورات التي التحق بها المبحوث في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية تبين أن ما نسبته 82.1 % لم يلتحق بدورات في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية، يعزى ذلك إلى إهمال هذا المجال من قبل إدارات البنوك وضعف متابعة الدولة عن محاسبة المسئولية الاجتماعية، وأن ما نسبته 17.9 % هم من التحقوا بدورات في هذا المجال معظمهم ممن يشغلون مناصب إدارات عليا بالبنوك وتعتبر هذه نسبة قليلة.

جدول رقم (18)

يوضح توزيع أفراد العينة وفقا لعدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية

عدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية	العدد	النسبة المئوية %
لا توجد دورات	78	% 82.1
دورة واحدة فأكثر	17	% 17.9
المجموع	95	% 100

4-2 اختبار فرضيات البحث وتحليل النتائج:

أولا: اختبار الفرضيات حول متوسط درجة الإجابة يساوي درجة الموافقة المتوسطة.

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل محايد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

إذا كانت 0.05 < Sig (Sig اكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية، ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهريا عن درجة محايد وهي 3، أما إذا كانت 0.05 > Sig (Sig اقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائل بأن متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة يختلف جوهريا عن درجة محايد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة محايد وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة يدل على أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة محايد والعكس صحيح .

فرضيات البحث:

نتائج تحليل الفرضية الأولى: يوجد إدراك عن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك في محافظة حضرموت.

تم اختبار الفرضية الاولى من خلال فقرات هذه الفرضية والنتائج موضحة في الجدول (19):

جدول رقم (19)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات الفرضية الاولى عن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
1	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للبنك بعض المزايا والفوائد.	3.77	%75.4	0.839	.000	1
2	يؤيد البنك مبدأ الإفصاح عن معلومات	3.57	%71.4	0.852	.000	3

	المسؤولية الاجتماعية.					
3	يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.	3.49	%69.8	0.842	.000	5
4	يهتم البنك بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه عملائه.	3.51	%70.2	0.802	.000	4
5	يفصح البنك عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع في قوائمه المالية.	3.57	%71.4	0.802	.000	3
6	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية البنك تجاه البيئة يلقي اهتمام ادارة البنك.	3.47	%69.4	0.785	.000	6
7	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية البنك تجاه كل من (الموظفين والعملاء والمجتمع والبيئة) يؤثر على سمعة البنك.	3.61	%72.2	0.928	.000	2
	جميع فقرات المجال معا	3.54	71.4	0.618	.000	

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

يبين جدول رقم (19) مايلي :

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للبنك بعض المزايا والفوائد) يساوي 3.77 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من بين فقرات (مجال الإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.4% والانحراف المعياري 0.839 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، وتفسر هذه النتيجة إدراك إدارات البنوك لأهمية الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية لما يعود من فائدة على القوائم المالية .

– المتوسط الحسابي للفقرة السابعة (الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية البنك تجاه كل من الموظفين والعملاء والمجتمع والبيئة يؤثر على سمعة البنك) يساوي 3.61 (الدرجة الكلية من 5)

وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية من بين فقرات الفرضية الرئيسية الرابعة (مجال الإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.2% والانحراف المعياري 0.928 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة .

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (يؤيد البنك مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية) يساوي 3.57 (الدرجة الكلية من 5) وقد أتت هذه الفقرة المرتبة الثالثة من بين فقرات الفرضية الرئيسية الرابعة (مجال الإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.4% والانحراف المعياري 0.852 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، ويفسر هذا التأييد على رغبة البنك في مبدأ الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية .

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة (يفصح البنك عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع في قوائمه المالية) يساوي 3.57 (الدرجة الكلية من 5) ، وقد أتت هذه الفقرة أيضا المرتبة الثالثة من بين فقرات الفرضية الرئيسية الرابعة (مجال الإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.4% والانحراف المعياري 0.802 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجيبين موافقون على هذه الفقرة .

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة (يهتم البنك بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه عملائه) يساوي 3.51 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الرابعة من بين فقرات الفرضية الرئيسية الرابعة (مجال الإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.2% والانحراف المعياري 0.802 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجيبين موافقون على هذه الفقرة .

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (يقوم البنك مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين) يساوي 3.49 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الخامسة من بين فقرات الفرضية الرئيسية الرابعة (مجال الإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.8% والانحراف المعياري 0.842 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig)

تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة .

– المتوسط الحسابي للفقرة السادسة (الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية البنك تجاه البيئة يلقي اهتمام ادارة البنك) يساوي 3.41 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة السادسة والأخيرة من بين فقرات الفرضية الرئيسية الرابعة (مجال الإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.4% والانحراف المعياري 0.785 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي لجميع الفقرات السابقة يساوي 3.54 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.4% والانحراف المعياري يساوي 0.618 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 تعطي هذه النتيجة مؤشرا ايجابي بمدى وعي إدارات البنوك عن الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية لمجالاتها الأربعة في القوائم المالية. وهذا ما يجيب عن السؤال الأول في البحث و يحقق الهدف الأول، ويرجع هذا الاهتمام إلى أن الإفصاح عن تكاليف المسئولية الاجتماعية يعود بالمنفعة على البنك بحيث يعتبر نوعا من الدعاية.

نتائج تحليل الفرضية الثانية: يوجد إدراك عن أهمية قياس التكاليف عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك في محافظة حضرموت.

تم اختبار الفرضية الثانية من خلال فقرات هذه الفرضية والنتائج موضحة في الجدول رقم (20):

جدول رقم (20)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات الفرضية الثانية الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
1	يقوم البنك بمسك سجلات خاصة	3.41	%68.2	0.898	.000	3

	لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية لتوثيق البيانات المتعلقة بها.					
2	يهتم البنك بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين مثل الحصص من الأرباح .	4.05	%81	0.716	.000	1
3	يهتم البنك بقياس التكاليف المتعلقة بالبيئة والحد منها.	3.20	%64	0.855	.000	4
4	يهتم البنك بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائه.	3.79	%75.8	0.890	.000	2
	متوسط جميع فقرات المجال	3.57	%72.2	0.630	.000	

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

يبين جدول رقم (20) ما يأتي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (يهتم البنك بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين) يساوي 4.05 (الدرجة الكلية من 5) والتي احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من بين فقرات الفرضية الرئيسية الثانية (مجال الاهتمام قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81% والانحراف المعياري 0.716 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، وهذا يدل على اهتمام البنك بالموظفين .

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة (يهتم البنك بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائه) يساوي 3.79 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية من بين فقرات الفرضية الرئيسية الثانية (مجال الاهتمام قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.8% والانحراف المعياري 0.890 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجيبين موافقون على هذه الفقرة، وهذا يدل على اهتمام البنك بعملائه من خلال الرقي بمستوى أفضل للخدمات المقدمة لهم .

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (يقوم البنك بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية لتوثيق البيانات المتعلقة بها) يساوي 3.41 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة

المرتبة الثالثة من بين فقرات الفرضية الرئيسية الثانية (مجال الاهتمام قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.2% والانحراف المعياري 0.898 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، إذ يعتبر مسك السجلات ضروري لتسجيل أي مصروفات وهو ما يحتسب على تكاليف المسئولية الاجتماعية .

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (يهتم البنك بقياس التكاليف المتعلقة بالبيئة والحد منها) يساوي 3.20 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الرابعة والأخيرة من بين فقرات الفرضية الرئيسية الثانية(مجال الاهتمام قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64% والانحراف المعياري 0.855 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، وهذا يدل على اهتمام البنك بالبيئة، ولكن بدرجة أقل من المجالات الثلاثة: الموظفين، العملاء، والمجتمع المحلي .

– المتوسط الحسابي لجميع الفقرات السابقة يساوي 3.57 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.2% والانحراف المعياري يساوي 0.630 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 تعطي هذه النتيجة مؤشرا ايجابي بمدى وعي ادارات البنوك عن الاهتمام بقياس تكاليف المسئولية الاجتماعية، وهذا ما يجيب عن السؤال الثاني في البحث و يحقق الهدف الثاني، ويفسر اهتمام البنك بقياس تكاليف المسئولية الاجتماعية باعتباره جزء من المصاريف العادية التي يجب معالجتها، لذا يجب الاهتمام بقياس تكاليف المسئولية الاجتماعية وتطويره .

نتائج تحليل الفرضية الثالثة: يوجد نظاما محاسبيا يستطيع القيام بعمليات القياس المحاسبي التكاليف عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك في محافظة حضرموت.

تم اختبار الفرضية الثالثة من خلال فقرات هذه الفرضية والنتائج موضحة في الجدول رقم (21):

جدول رقم (21)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات الفرضية الثالثة عن امتلاك البنوك نظاما محاسبيا يستطيع ان يقوم بعمليات القياس المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
1	يمتلك البنك كادر قادر على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.	3.78	%75.6	0.847	.000	1
2	يتوفر لدى الكادر المعرفة الجيدة بأساليب القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	3.65	%73	0.849	.000	2
3	يمتلك البنك برامج محاسبية قادرة على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية.	3.56	%71.2	0.940	.000	3
4	نظام البنك المحاسبي قادر على قياس تكاليف الأداء الاجتماعي.	3.51	%70.2	0.969	.000	5
5	يوفر النظام المحاسبي التقارير اللازمة عن الأداء الاجتماعي.	3.52	%70.4	0.993	.000	4
	متوسط جميع فقرات المجال	3.52	%72.2	0.799	.000	

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

يبين جدول رقم (21) ما يأي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (يمتلك البنك كادر قادر على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية) يساوي 3.87 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من بين فقرات الفرضية الرئيسية الثالثة (مجال قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.6% والانحراف المعياري 0.847 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، وهذا ما يؤكده لنا أن معظم موظفي البنوك ممن يحملون مؤهلات الدبلوم البكلاريوس والماجستير بنسبة أكثر من 85%.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (يتوفر لدى الكادر المعرفة الجيدة بأساليب القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) يساوي 3.65 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية من بين فقرات الفرضية الرئيسية الثالثة (مجال قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73% والانحراف المعياري 0.849 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، ويتطلب على البنوك إلى إقامة دورات في محاسبة المسئولية الاجتماعية.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (يمتلك البنك برامج محاسبية قادرة على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية) يساوي 3.56 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثالثة من بين فقرات الفرضية الرئيسية الثالثة (مجال قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.2% والانحراف المعياري 0.944 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، ويدل هذا على وجود رغبة لدى البنوك لقياس تكاليف المسئولية الاجتماعية ولكن تحتاج إلى قوانين تحدد لها ما يجب عليها الالتزام به تجاه المسئولية الاجتماعية.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة (يوفر النظام المحاسبي التقارير اللازمة عن الأداء الاجتماعي) يساوي 3.52 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الرابعة من بين فقرات الفرضية الرئيسية الثالثة (مجال قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.4% والانحراف المعياري 0.993 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجيبين موافقون على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة (نظام البنك المحاسبي قادر على قياس تكاليف الأداء الاجتماعي) يساوي 3.51 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الخامسة والأخيرة من بين فقرات الفرضية الرئيسية الثالثة (مجال قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.2% والانحراف المعياري 0.969 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية

من المستجيبين موافقون على هذه الفقرة، وهذا يؤكد أن نظام البنك المحاسبي صمم لقياس تكاليف المسئولية الاجتماعية.

– المتوسط الحسابي لجميع الفقرات السابقة يساوي 3.52 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.2% والانحراف المعياري يساوي 0.799 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 تعطي هذه النتيجة مؤشرا ايجابي بمدى وعي إدارات البنوك عن الاهتمام بتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من خلال امتلاك نظاما محاسبيا يستطيع ان يقوم بعمليات القياس المحاسبي عن تكاليف المسئولية الاجتماعية، وهذا ما يجيب عن السؤال الثالث في البحث و يحقق الهدف الثالث.

ويفسر هذا امتلاك البنك كادراً لديه قدرة على التعامل مع النظام لقياس تكاليف المسئولية الاجتماعية وكذا إمكانية نظام البنك المحاسبي توفير التقارير اللازمة عن الأداء الاجتماعي إلا أنه يحتاج إلى تفعيل بصورة أكث.

نتائج تحليل الفرضية الرابعة: يوجد إدراك عن أهمية المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك العاملة في حضرموت تجاه (الموظفين، عملاء البنك، المجتمع المحلي، البيئة).

تم تقسيم فقرات هذه الفرضية الرابعة الى أربعة اتجاهات (الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة) وتم اختبار نتائج فقرات هذه الفرضية وبيانها كالآتي:

نتائج اختبار الفرضية الرابعة من خلال فقرات (تجاه الموظفين)

وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة وصلت إلى درجة محايد 3 أو لا، النتائج موضحة في الجدول رقم (22):

جدول رقم (22)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات الفرضية الرابعة (تجاه الموظفين)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
1	يقوم البنك بتنظيم دورات تدريبية لرفع قدرة وكفاءة الموظفين	4.37	%87.40	0.667	.000	2
2	يقوم البنك بمنح حوافز بمراعاة التفاوت	3.98	%79.6	0.934	.000	4

	في قدرات وخبرات الموظفين					
3	يقوم البنك بتوفير نظام صحي للموظفين	4.32	%86.4	0.733	.000	3
4	يقوم البنك بتوفير نظام مقبول للتأمين والمعاشات للموظفين.	4.46	%89.2	0.633	.000	1
	جميع فقرات المجال معا	4.28	%85.6	0.535	.000	

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

يبين جدول رقم (22) ما يأتي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة (يقوم البنك بتوفير نظام مقبول للتأمين والمعاشات للموظفين) يساوي 4.46 (الدرجة الكلية من 5) والتي احتلت أعلى متوسط حسابي من بين فقرات الفرضية الفرعية الأولى (تجاه الموظفين) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 89.2 % والانحراف المعياري 0.633 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. ؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 ، وهذا يعني أن الأغلبية من المستجيبين موافقين على هذه الفقرة وبدرجة كبيرة جدا، وهذا يعود إلى اهتمام البنك بالموظفين من حيث توفير لهم نظام مقبول للتأمين والمعاشات.

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (يقوم البنك بتنظيم دورات تدريبية لرفع قدرة وكفاءة الموظفين) يساوي 4.37 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت المرتبة الثانية من بين فقرات الفرضية الفرعية الأولى (تجاه الموظفين)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.40 % والانحراف المعياري 0.667 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقين على هذه الفقرة، ويرجع ذلك إلى اهتمام البنك لرفع قدرات وكفاءة الموظفين رغم تحمله تكاليف دورات التدريب إلا أنه يعود بالفائدة عليه؛ بحيث ينعكس على أداء الموظفين.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (يقوم البنك بتوفير نظام صحي للموظفين) يساوي 4.32 (الدرجة الكلية من 5) وقد أتى ترتيب هذه الفقرة هو الثالث من بين فقرات الفرضية الفرعية الأولى (تجاه الموظفين)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.4 % والانحراف المعياري 0.733 ، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. ؛ تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا

يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، مما يدل على اهتمام البنك بالجانب الصحي للموظفين.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (يقوم البنك بمنح حوافز بمراعاة التفاوت في قدرات وخبرات الموظفين) يساوي 3.98 (الدرجة الكلية من 5) ويأتي ترتيب هذه الفقرة الرابع والأخير من بين فقرات الفرضية الفرعية الأولى (تجاه الموظفين) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.60 % والانحراف المعياري 0.934 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 ، وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، إذ يعتبر الأقل اهتماماً في نظر المستجوبين إذا ما قورن بفقرات هذه الفرضية.

ويلاحظ من خلال الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة البحث لفقرات الفرضية الرابعة (تجاه الموظفين) يتضح أنه أكبر من العدد 3 ، وهذا يتضح من خلال المتوسط لكل الفقرات والذي يبلغ 4.28 أي أن أغلبية المستجوبين موافقون على تلك الفقرات المرتبطة بالفرضية الرابعة، ويعزى اهتمام البنك بمسؤوليته الاجتماعية تجاه الموظفين باعتبار أن ذلك سيعود عليه بالمنفعة، وأن هذا الاهتمام قد نال رضا الموظفين بدرجة مقبولة يحتاج إلى المزيد من التطوير كما لاحظنا ذلك في فقرة منح الحوافز.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة من خلال فقرات (تجاه عملاء البنك)

تم اختبار الفرضية الرابعة من خلال فقرات هذه الفرضية (تجاه عملاء البنك)، والنتائج موضحة في الجدول (23):

جدول رقم (23)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال(.Sig) لكل فقرة من فقرات الفرضية الرابعة(تجاه عملاء البنك)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
1	يهتم البنك بشكاوي ومقترحات العملاء.	4.18	%83.6	0.799	.000	2
2	هناك برامج إعلامية يقوم بها البنك ليعرّف عملائه بخدماته وطرق ومجالات استخدامها.	3.99	%79.8	0.805	.000	3

3	يهتم البنك بتقديم أفضل واحدث الخدمات لعملائه بجودة عالية .	4.24	%84.8	0.695	.000	1
	جميع فقرات المجال معا	4.14	%82.8	0.606	.000	

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

يبين جدول رقم (23) ما يأتي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (يهتم البنك بتقديم أفضل وأحدث الخدمات لعملائه بجودة عالية) يساوي 4.24 (الدرجة الكلية من 5) والتي احتلت المرتبة الأولى من بين فقرات الفرضية الفرعية الثانية (تجاه العملاء) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.8% والانحراف المعياري 0.695 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. ؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، مما يدل على أن البنك يحرص على تقديم أفضل واحدث الخدمات لعملائه و بجودة عالية.

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (يهتم البنك بشكاوي ومقترحات العملاء) يساوي 4.18 (الدرجة الكلية من 5) ويعتبر ترتيب هذه الفقرة هو الثاني من بين فقرات الفرضية الفرعية الثاني (تجاه العملاء) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.6 % والانحراف المعياري 0.799 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. ؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، ويرجع ذلك إلى اهتمام البنك بشكاوي ومقترحات العملاء لكسب رضاهم والحفاظ عليهم مما ينعكس على الأرباح بالزيادة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (هناك برامج إعلامية يقوم بها البنك ليعرّف عملائه بخدماته وطرق ومجالات استخدامها) يساوي 3.99 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتل ترتيب هذه الفقرة الثالث والأخير من بين فقرات الفرضية الفرعية الثانية (تجاه العملاء) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.8 % والانحراف المعياري 0.805 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، ويظهر هنا مدى اهتمام البنك بتقديم برامج إعلامية ليبين لعملائه بالخدمات التي يقدمها لهم، مما يتوجب على البنك أخذ مساحة إعلامية اكبر لتحسين صورته أمام عملائه.

– وبشكل عام يلاحظ أنه من خلال الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة البحث لفقرات الفرضية الرابعة (تجاه عملاء البنك) يتضح أنه أكبر من العدد 3 وهذا يتضح من خلال المتوسط لكل

الفقرات والذي يبلغ 4.14 أي أن أغلبية المستجوبين موافقون على تلك الفقرات المرتبطة بالفرضية الرابعة تجاه عملاء البنك، ويعزى اهتمام البنك بمسؤوليته الاجتماعية تجاه العملاء باعتبارهم أن أهم ما يملك البنك والحصول على رضاهم يعني التأثير الإيجابي على الأرباح.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة من خلال فقرات (تجاه المجتمع المحلي)

تم اختبار الفرضية الرابعة من خلال فقرات هذه الفرضية (تجاه المجتمع المحلي)، النتائج موضحة في الجدول (24):

جدول رقم (24)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات الفرضية الرابعة (تجاه المجتمع المحلي)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
1	يقوم البنك بالتبرع للجمعيات الخيرية.	3.35	%67	0.826	.000	2
2	يقوم البنك برعاية مؤتمرات علمية.	3.34	%66.8	0.768	.000	3
3	يقوم البنك بتقديم المنح التعليمية لأفراد المجتمع.	3.09	%61.8	0.932	.000	4
4	يساهم البنك في التخفيف من البطالة.	3.61	%72.2	0.872	.000	1
5	يقوم البنك بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.	2.96	%59.2	0.924	.000	5
	جميع فقرات المجال معا	3.24	%65.4	0.686	.000	

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

يبين جدول رقم (24) مايلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة (يساهم البنك في التخفيف من البطالة) يساوي 3.61 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت المرتبة الأولى من بين فقرات الفرضية الفرعية الثالثة (تجاه المجتمع المحلي) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.2% والانحراف المعياري 0.872 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05

وهذا يعني أن الأغلبية من المستجيبين موافقون على هذه الفقرة والذي يعطي مؤشرا أن البنك يساهم في التخفيف من البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة للخريجين الجامعيين وكذا ممن دون ذلك في مختلف وظائف البنك من إداريين وخدمات وحراسات أمنية.

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (يقوم البنك بالتبرع للجمعيات الخيرية) يساوي 3.35 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت المرتبة الثانية من بين فقرات الفرضية الفرعية الثالثة (تجاه المجتمع المحلي) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 67% والانحراف المعياري 0.826 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة، ويدل على تفاعل البنك مع منظمات المجتمع المدني بشكل متوسط .

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (يقوم البنك برعاية مؤتمرات علمية) يساوي 3.34 (الدرجة الكلية من 5) وقد أتت المرتبة الثانية من بين فقرات الفرضية الفرعية الثالثة (تجاه المجتمع المحلي) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.8% والانحراف المعياري 0.768 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة وقد كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة متقارب جدا مع الفقرة السابقة في مساهمة البنك في رعاية المؤتمرات العلمية.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (يقوم البنك بتقديم المنح التعليمية لأفراد المجتمع) يساوي 3.09 (الدرجة الكلية من 5) وقد أتت المرتبة الثانية من بين فقرات الفرضية الفرعية الثالثة (تجاه المجتمع المحلي) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 61.8 % والانحراف المعياري 0.932 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة وكان قريباً جداً من درجة الموافقة المتوسطة 3 مما يدل على أن اهتمام البنك بتقديم المنح التعليمية لأفراد المجتمع كان دون المستوى المأمول.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة (يقوم البنك بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة) يساوي 2.96 (الدرجة الكلية من 5) حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الخامسة والأخيرة من بين فقرات الفرضية الفرعية الثالثة (تجاه المجتمع المحلي) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 59.2 % والانحراف المعياري 0.924 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يدل على أن أغلبية المستجيبين غير موافقون على

هذه الفقرة وهذا ما تؤكده نظرتنا عند زيارتنا للبنوك أنه لم يعمل فيها أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- يلاحظ أنه من خلال الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة البحث لفقرات الفرضية الرابعة (تجاه المجتمع المحلي) يتضح أنه أكبر من العدد 3 وهذا يتضح من خلال المتوسط لكل الفقرات والذي يبلغ 3.24 أي أن أغلبية المستجوبين موافقين على تلك الفقرات المرتبطة بالفرضية الرابعة فإن هذا يؤكد قبول تلك الفرضية. ويدل على اهتمام البنك بمسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي ويمكن إرجاع ذلك لتنمية دور العلاقات العامة والتسويقية مع الجمهور، ومع هذا يعتبر هذا الاهتمام غير كاف فالبنوك لا تساهم في مشاريع الإسكان وعدم مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة نظرا للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية في اليمن .

نتائج اختبار الفرضية الرابعة من خلال فقرات (تجاه البيئة)

تم اختبار الفرضية الرابعة من خلال فقرات هذه الفرضية (تجاه البيئة)، النتائج موضحة في الجدول (25):

جدول رقم (25)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات الفرضية الرابعة (تجاه البيئة)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1	يقوم البنك بالمشاركة في برامج الحد من التلوث البيئي وحماية البيئة.	3.26	%65.2	0.890	.000	2
2	يعمل البنك على تجميل وتشجير الحدائق العامة والشوارع.	2.97	%59.4	0.805	.000	4
3	يقدم البنك المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعمل فيها البنك.	3.2	%64	0.963	.000	3
4	لا يمول البنك المشاريع التي تضر بالبيئة.	3.92	%78.4	0.983	.000	1

	.000	0.655	%66.8	3.34	**جميع فقرات المجال معا**	

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

يبين جدول رقم (25) ما يأتي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة (لا يمول البنك المشاريع التي تضر بالبيئة) يساوي 3.92 (الدرجة الكلية من 5) وقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من بين فقرات الفرضية الفرعية الرابعة (تجاه البيئة المحيطة بالبنك) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.4% والانحراف المعياري 0.983 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجيبين موافقون على هذه الفقرة، وهذا يدل على اهتمام البنك بدراسة الجدوى البيئية للمشاريع خلال دراسة الجدوى الاقتصادية.

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى (يقوم البنك بالمشاركة في برامج الحد من التلوث البيئي وحماية البيئة) يساوي 3.26 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 65.2 % والانحراف المعياري 0.890 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة وقد حلت هذه الفقرة المرتبة الثانية من بين فقرات مجال البيئة المحيطة، وهذا يعطي انطباعاً جيداً عن اهتمام البنك بالحفاظ على سلامة وحماية البيئة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة (يقدم البنك المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعمل فيها البنك) يساوي 3.2 (الدرجة الكلية من 5) وقد أتت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة من بين فقرات الفرضية الفرعية الرابعة (تجاه البيئة المحيطة بالبنك) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64 % والانحراف المعياري 0.963 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من المستجوبين موافقون على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (يعمل البنك على تجميل وتشجير الحدائق العامة والشوارع) يساوي 2.97 (الدرجة الكلية من 5) وقد كانت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة والأخيرة من بين فقرات الفرضية الفرعية الرابعة (تجاه البيئة المحيطة بالبنك) من حيث درجة الموافقة أي أن المتوسط الحسابي النسبي 59.4% والانحراف المعياري 0.805 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أن الأغلبية من

المستجوبين غير موافقين على هذه الفقرة، وما يؤكد ذلك أثناء زيارتنا للبنوك لم نلمس أي اهتمام من قبل البنوك بتشجير ولو البيئة المحيطة بها.

- يلاحظ أنه من خلال الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة البحث لفقرات الفرضية الرابعة (تجاه البيئة) يتضح انه اكبر من العدد 3 وهذا يتضح من خلال المتوسط لكل الفقرات والذي يبلغ 3.34 أي أن أغلبية المستجوبين موافقون على تلك الفقرات المرتبطة بالفرضية (يوجد ادراك لدى إدارات البنوك العاملة في حضرموت لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة) فإن هذا يعني قبول تلك الفرضية.

وهذا يعطي مؤشرا لاهتمام البنك بمسؤوليته الاجتماعية تجاه البيئة بصورة مقبولة وتتحمل مسئولياتها تجاه البيئة والموارد الطبيعية، ولكن ليست بالدرجة المطلوبة؛ نظرا للاعتقاد لدى البنوك بأن الأهتمام بالبيئة يعتبر من مسئولية الدولة في الدرجة الأولى.

نتائج تحليل الفرضية الرابعة: يوجد إدراك عن أهمية المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك العاملة في حضرموت من حيث (الموظفين، عملاء البنك، المجتمع المحلي، البيئة).

- من خلال الجداول رقم (22 ، 23 ، 24 ، 25) يمكن ترتيب مجالات المسئولية الاجتماعية وفقا ونتائج المتوسط الحسابي كالآتي:

1- مجال تجاه الموظفين بمتوسط حسابي = 4.28

2- مجال تجاه العملاء بمتوسط حسابي = 4.14

3- مجال تجاه البيئة بمتوسط حسابي = 3.34

4- مجال تجاه المجتمع بمتوسط حسابي = 3.14

ونلاحظ هنا أن إدارات البنوك تهتم بالموظفين ثم العملاء بنسب متقاربة ثم يأتي الاهتمام بالبيئة وأخيرا بالمجتمع المحلي، هذا الترتيب يفسر أن البنوك تسلط اهتمامها بالدرجة الرئيسية بالموظفين والعملاء، أما الاهتمام بالبيئة والمجتمع المحلي بدرجة اقل .

من خلال تحليل نتائج جميع الفقرات للفرضية الرابعة تم التوصل إلى الآتي والموضحة في الجدول (26):

جدول رقم (26)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرات الفرضية الرابعة اهتمام إدارة البنوك بالمسؤولية الاجتماعية

الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (.Sig)
جميع فقرات اهتمام البنك بالمسؤولية الاجتماعية	3.69	%75.2	0.495	.000

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

يبين جدول رقم (26) ما يأتي:

– المتوسط الحسابي لجميع الفقرات للفرضية الرابعة يساوي 3.69 (الدرجة الكلية من 5) والمتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.2% والانحراف المعياري يساوي 0.495 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 000. لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05 تعطي هذه النتيجة مؤشرا ايجابي بمدى وعي موظفي البنوك عن الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية ودورها في جذب الجمهور والعملاء للبنك بما يمثله من دور لخدمة البيئة والمجتمع الذي ينتمي إليه، وهذا ما يجيب على السؤال الرابع في البحث و يحقق الهدف الرابع.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1-5 الاستنتاجات:

من خلال البحث النظري والعملي تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1- تدرك إدارات البنوك بمحافظة حضرموت أهمية الإفصاح المحاسبي عن محاسبة المسئولية الاجتماعية لما يحققه من مزايا لها وأيضا اهتمامها بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بمجالاتها الأربعة ولكن بنسب متفاوتة.

2- تدرك إدارة البنوك العاملة في حضرموت أهمية قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية التي يمكن الحصول عليها من السجلات الخاصة بتوثيق البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

3- يبيُن البحث أن هناك إدراكاً لدى إدارات البنوك في محافظة حضرموت لأهمية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تجاه الموظفين، من خلال عقد الدورات التدريبية، وتهيئة ظروف عمل مناسبة، والاهتمام بالجانب الصحي، ولازال هذا الاهتمام بحاجة للمزيد من التطوير .

4- يوجد إدراك لدى ادارات البنوك في محافظة حضرموت لأهمية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تجاه عملاء البنك، وذلك من خلال الاهتمام بشكاوي واقتراحات العملاء، والسعي في تقديم خدمات مصرفية متميزة، ولكن هذا الاهتمام يعتبر غير كاف .

5- تبدي البنوك في محفظة حضرموت اهتماماً للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي من خلال التخفيف من البطالة وغيرها من الإسهامات المتنوعة لكن بصورة غير كافية.

6- تدرك إدارات البنوك في محافظة حضرموت لأهمية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة ولكن بدرجة متوسطة من خلال مشاركتها في برامج الحد من التلوث البيئي، وعدم تمويلها للمشاريع التي تضر بالبيئة، وبالمقابل ولم تهتم البنوك بالقضايا البيئية في المجتمع.

7- أوضح أن هناك اختلافاً في الأهمية النسبية لمجالات المسئولية الاجتماعية من قبل إدارة البنوك في محافظة حضرموت، حيث احتل مجال الموظفين على المرتبة الأولى، ثم يليها مجال عملاء البنك ثانيا، أما مجال البيئة فقد كان الثالث من حيث الأهمية وأخيرا مجال المجتمع المحلي .

8- هناك إدراك لدى متخذي القرار في البنوك العاملة في حضرموت لأهمية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بشكل عام.

5-2 التوصيات:

بعد الحصول على نتائج البحث واستنتاجاته يوصي الباحث بالاتي:

1- ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية العادية سواء مدمجة معها أو بطريقة قوائم مالية منفصلة.

2- يجب أن يحظى قياس تكاليف المسئولية الاجتماعية بمزيد من الاهتمام من قبل إدارات البنوك من خلال وضع قوائم خاصة بالمسئولية الاجتماعية وقوائم الدخل الاجتماعية وغيرها.

3- مطالبة البنوك بالمزيد من الاهتمام بمسئوليتها الاجتماعية تجاه موظفيها وخاصة في منح الحوافز وفقا والخبرات وكذا إعطاء دورات لهم في مجال محاسبة المسئولية الاجتماعية.

4- على البنوك الاهتمام بشكل أكبر بمسئوليتها الاجتماعية تجاه البيئة المحيطة وذلك للحد من التلوث البيئي من خلال المشاركة في برامج لنشر الوعي لدى أفراد المجتمع بالمحافظة على البيئة من التلوث وتجميل وتشجير الشوارع والحدائق لما للنباتات دور في عملية توازن الغازات وعدم تمويل المشاريع التي تضر بالبيئة.

5- أن تهتم البنوك بمجال المجتمع المحلي وخاصة توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يحملون مؤهلات جامعية في تخصصات تتوافق مع المجال المصرفي من أجل دمجهم في المجتمع.

6- تشجيع البنوك على إنشاء وحدة إدارية متخصصة في مجال المسئولية الاجتماعية تهتم بالنواحي الاجتماعية للعملاء، والموظفين، والمجتمع والبيئة، وغيرها وإصدار تقرير عن المسؤولية الاجتماعية .

7- تفعيل دور الجهات الراعية للمسؤولية الاجتماعية لمتابعة كافة المؤسسات بما فيها البنوك لتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية وكذا إصدار قوانين منظمة ومشجعة لذلك.

8- أن تهتم الجهات الأكاديمية – من جامعات وغيرها- بجانب المسئولية الاجتماعية من خلال إضافة مقرر يتناول محاسبة المسئولية الاجتماعية أو المحاسبة البيئية.

9- إقامة ورش عمل وتبادل خبرات فيما بين البنوك اليمنية والجهات ذات العلاقة في البلدان التي لها اهتمام كبير في مجال المسئولية الاجتماعية.

10- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول المسؤولية الاجتماعية ومحاسبتها لتعميق وفهم أهميتها في مجالات متنوعة صناعية وخدمية وغيرها.

5-3 الدراسات المقترحة:

1- دراسة محاسبة المسئولية الاجتماعية في قطاعات أخرى صناعية وخدمية.

2- قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للشركات المختلفة .

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا الكتب:

1- ثامر ياسر البكري (2001)، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- جودة عبد الخالق وكريمة كريم (2002)، **أساسيات النقود والبنوك مع التطبيق على مصر**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر.

3- حسين عبد المطلب الأسرج (2010)، **المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والأفاق من أجل التنمية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة جسر التنمية، (90).

4- حسين القاضي ومأمون حمدان (2001)، **نظرية المحاسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر.

5- رضوان حلوه حنان (2003)، **بدائل القياس المحاسبي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6- طاهر محسن الغالبي وصالح مهدي العامري (2005)، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7- عباس الشيرازي (1990)، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت.

8- محمد عبدالفتاح الصيرفي (2007)، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

9- محمد عباس بدوي والأميرة إبراهيم عثمان (2000)، **دراسات قضايا محاسبية معاصرة**، منشأة المعارف، جلال حزى وشركاه ، الإسكندرية، مصر.

10- محمد مطر وآخرون (1996)، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات الإطار الفكري وتطبيقاته العملية**، دار حنين للنشر والتوزيع، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية .

11- محمد مطر وموسى السويطي (2012)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات : القياس، العرض، الإفصاح**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن.

12- مؤيد محمد الفضل وآخرون (2002)، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر

والتوزيع، عمان.

13- نبيل فهمي سلامة (1999)، **بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية**، الطبعة الثانية، بور سعيد ،مكتبة الجلاء الحديثة، مصر.

14-نجم عبود نجم (2006)، أخلاقيات علم الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، (بحوث و دراسات)، بدون رقم الطبعة.

15-وليد ناجي الحيالي (2004)، **دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن .

16-هزاع أحمد الحمادي (2008)، **قواعد العمليات المصرفية في التشريعات اليمنية الأعراف الموحدة، المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، الدار العربية للإعلان ، صنعاء ، اليمن .

17- يوسف حسين عاشور،(2003)، **آفاق النظام المصرفي الفلسطيني**، الرنتيسي للطباعة والنشر، فلسطين .

ثانيا الرسائل الجامعية :

1- أحمد عبدالمنعم الأبياوي (1994)، مشاكل القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية في قطاع المستشفيات مع دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر.

2- أديب سالم الأغا (2006)، مدى ادراك البنوك العاملة في قطاع غزة بأداء مسؤولياتها الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين .

3- حامد أحمد أبو سمرة (2009)، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدقق الحسابات وإدارات الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.

4- خالد صبحي حبيب (2011)، مدى ادراك المصارف لأهمية الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين .

5- راضي موسى الحمادين (2009)، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الفندقية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت، الأردن.

6- سالم سعيد الشعملي (2010)، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للجمعيات التعاونية السمكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن .

7- سالم يسلم لرضي (2012)، دور الرقابة في تقويم قرارات الاستثمار في المصارف: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية اليمنية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سوريا.

8- سليمان عبدالله الزامل (2015)،مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة في السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم المحاسبة، المملكة العربية السعودية.

9- صلاح الهادي عويضه (1986)، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمشروع في مجال تقييم الأداء الاجتماعي وترشيد القرارات الإدارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة طنطا، كلية التجارة، مصر.

10-عبدالناصر نور(2008)، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، دراسة ميدانية (تطبيقية) على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن .

11- عمر علي خطيب (2016)، المسؤولية الاجتماعية للشركات والعلاقة بين شركات النفط والمجتمعات المضيفة، دارسة حالة شركة توتال قطاع (10) بمحافظة حضرموت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، مركز إدارة الأعمال، اليمن .

12- فائز محمد بامزاحم (2003)، أثر الإفصاح عن المحاسبة البيئية على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

13- فتحي المبروك سمهود (2003)، دور المحاسبة في قياس وعرض الأداء الاجتماعي للوحدات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غريان، كلية المحاسبة ليبيا.

14- فؤاد محمد الحمدي (2003)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات و انعكاساتها على رضا المستهلك، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق .

15- محمد حسام بزماوي (2002)، القياس والإفصاح للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سوريا.

16- محمد عاطف ياسين (2008)، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن .

17- نبيل صبح (2014)، دراسة مدى التزام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، بحث ماجستير مهني غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية .

18- نعمان عبدالله غلاب (2006)، أثر سياسة التحرر المالي على كفاءة القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.

19- نوفان حامد العليمات (2010)، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية: دراسة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.

20- نيلهان وليد صيام (2004)، تطبيق محاسبة المسؤولية في المستشفيات الأردنية – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن .

ثالثا المجلات العلمية والنشرات والدوريات والتقارير:

1- إبراهيم محمد بركات (نيسان2007)، أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية، دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية، المؤتمر العلمي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن .

2- أحمد علي حسين (١٩٩٤)، المسئولية الاجتماعية للإدارة تجاه العاملين: دراسة ميدانية بالتطبيق على قطاع الأعمال في ج. م. ع ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، يناير، العدد الأول، ص ص 1397: 1469.

3- أحمد عبدالكريم عبدالرحمن (1997)، المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، مجالاتها – معوقات الوفاء بها، جامعة سوهاج، كلية التجارة، ع ٢، مجلد ١١

4- احمد رجب عبدالملك وعبدالرحمن احمد المحارفي (2012)، نحو معيار محاسبي لتنظيم نشر التقارير الاجتماعية للشركات في السوق السعودي: مدخل المسؤولية الاجتماعية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر، العدد الأول، مجلد 16.

5- أسامه الخولي (2002)، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع- دراسات حول الواقع البيئي في الوطن

العربي والبلدان النامية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 285، الكويت.

6- إيمان أحمد الشربيني (مارس 1999)، حتمية تفعيل الدور التنموي للبنوك بتوفير فرص ائتمانية للمشروعات المحتمل تعثرها بيئياً، مؤتمر المؤسسات المالية المحلية والدولية ودورها في تنمية العالمين العربي، جامعة الأزهر، كلية التجارة، مصر .

7- إيهاب محمد يونس (2010)، دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للشركات، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، العدد الثالث، مجلد 34، ص ص 257 : 312.

8- البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعامي 2007م.

9- البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2003 م.

10- توفيق عبدالمحسن الخيال (2009)، أهمية الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في التقارير المالية في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر، العدد الثالث، السنة السابعة، ص ص 105 : 156 .

11- حارس كريم العاني (2005)، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية–دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.

12- خالد محمود الكحلوت وعصام محمد البحيصي (2007)، العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، العدد الثاني، المجلد الخامس عشر، ص ص 581 : 606 .

13- خالد عطاالله الطراونة ومحمد منصور أبو جليل (2013)، اثر أخلاقيات الإعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية"، المؤتمر الدولي الثاني لكلية إدارة الأعمال بجامعة مؤتة ، الأردن.

14- خالد عبدالعزيز عطية وآخرون (2005)، منهج مقترح لقياس التكاليف والمنافع الناجمة عن الآثار البيئية للمشروعات الصناعية دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، السعودية، العدد الثاني، المجلد6، ص ص 205 : 281 .

15- رايس فضيل (2012)، قياس الأداء البيئي لشركات الأعمال: المحاسبة البيئية أنموذجا، **الملتقى العلمي الدولي**، الجزائر، جامعة تبسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، ص 12.

16- سعدون مهدي الساقي وعبد الناصر نور (2006)، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، بحث مقدم في المؤتمر الدولي: التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الابداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

17- صالح السحيباني (مارس2009)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاريع القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، بيروت، لبنان .

18- صفا محمود السيد (2001)، نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية، مجلة البحوث التجارية والمعاصرة، مصر، جامعة سوهاج، كلية التجارة، ، العدد الثاني، مجلد 15، ص ص 45 : 104 .

19- طاهر محسن الغالبي وصالح مهدي العامري (2002)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأردنية، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن.

20- طه محمد علوان (2006)، الجهاز المصرفي في اليمن ورؤيته الاقتصادية في ظل تحديات العولمة، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، اليمن، العدد الثامن، مجلد 9، ص ص 118 : 125.

21- عبدالسلام مخلوفي وسفيان بن عبدالعزيز (2012)، تأثير معايير المسئولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعدد الجنسيات، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، سوريا.

22- عبدالعزيز رجب (1981)، نتائج تضمين المسئولية الاجتماعية ضمن البيئة المحاسبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ص ص 195 : 225.

23- عسكر الحارثى (يونيو2009)، دور الغرف في تعزيز أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض نموذجا، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لمواطنة الشركات والمسؤولية الاجتماعية ، صنعاء، اليمن .

24- علي حسين الدوغجي (2006)، المحاسبة في المسئولية الاجتماعية مع إشارة لما مطبق في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، الإصدار 58 ، ص ص 118 : 141.

25- فهيم أبو العزم (2005)، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية- حالة جمهورية مصر العربية، مجلة الإدارة العامة، العدد الأول، المجلد 45، ص ص 42: 89 .

26- كنوش بن مسعود ومحمد نصر الدين (فيفري 2012)، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، سوريا، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

27- ليث الربيعي (مايو 2010)، أخلاقيات التسويق و المسؤولية الإجتماعية، المؤتمر الثالث للمسؤولية الإجتماعية حول : شركات ومؤسسات الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة عدن ، كلية الاقتصاد، اليمن.

28- ماجد الشرايري و غازي المومني (2006)، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، مصر، جامعة القاهرة، العدد 67، ص ص 14 : 75 .

29- محمد عبد السلام الصبان (1987)، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد الأول، السنة الخامسة عشرة، ص ص 7 : 104 .

30- محمد محمود عبدالمجيد (1985)، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المشورة نموذج مقترح للشركات الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مصر، العدد الثالث، ص ص 233 : 281.

31- مؤيد علي الفضل (1994)، الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في التقارير المالية الخارجية نموذج مقترح لمنشآت الأعمال في العراق، المجلة العربية في الإدارة، الأردن، العدد الثاني، مجلد 16، ص ص 59 : 104.

32- مندعي ديان (2008)، المؤسسات المالية العربية في اليمن، أوراق يمانية، اليمن، العدد27.

33- منير سليمان الحكيم (2014)، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، العدد الثاني، المجلد 17، ص ص 15 : 56 .

34- نهال المغربل و ياسمين فؤاد (ديسمبر 2008)، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في

مصر: بعض التجارب الدولية، ورقة عمل 138، ص 5.

35- نور الدين حمودة (2012)، أساليب قياس الأداء البيئي : نموذج مقترح ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، مجلد 20 ،ص ص 45 : 47.

36- ياسمين ممدوح (2010)، المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، الفكر المحاسبي، مصر، العدد الثاني، مجلد 14، ص ص 363 : 406.

37- يوسف بوخلخال (فبراير 2012)، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي)، محور المشاركة: المحور الخامس: معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح، جامعة الاغواط، الجزائر.

38- يوسف محمود جربوع (2007)، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، المجلد 15، ص ص 239 : 281 .

المراجع الأجنبية :

1- The American Accounting Association (1973), Committee on Social Costs, " the Measurement of Social Costs", The Accounting Review, (Supplement to Vol.XLLX,PP.99-113.

2- Anto m. H., and Astuti D. R. (2008) Persepst Stakeholder terhadap Pelaksanaan Corporate Social Responsibility: Kasus Pada bank Syariah Di Diy. SINERGI, Vol. 10, No. 1, Januori.

3- Archie B.Caroll,(1991), "The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders " , Business Horizons ,Indiana University ,July, P.42.

4- Ball, A., Owen, D. and Gray, R.,(2000), "External Transparency on Internal Capture? The Role of Third Party Statements in Adding Value to Corporate Environmental Reports", Business Strategy and the Environment, Vol. g, No.1, (January / February.

5- Branco, M., & Rodrigus, L. (2008). social responsibility disclosure: A stud of proxies for the public visibility of Portuguese banks. The British accounting review, 40.(2),161-181

6- Estes, R.W ,(1976),**Corporate Social Accounting**, New York Wiley.

7- ISO,(2010),Discovering ISO 26000. International Organization for Standardization.

8- Friedman, Andrew and Miles, Samantha, (2001), **Socially responsible investment and corporate social and environmental reporting : an exploratory study,**British accounting review.

9- Jennifer ,Griffin , John ,Mahon,(1997), **''The Corporate Social Performance and Corporate Financial Performance Debate**".

10- Hughey, Christopher J., Sulkowski, Adam J. (2012). More disclosure =better CSR reputation? An examination of CSR reputation leaders and laggards in the global oil & gas industry. journal of academy of business and economics, 12(2), 24-34.

11- Laufer, William**,(** 2005**), Social accountability corporate greenwashing**, kluwer academic publishers, Netherlands.

12- Lemercier, (2006), la Responsabilité sociale des entreprises, Association membre de l'union sociale pour l'habitat, P 2.

13- Magdalena Shotter ,(1994) ,"The Social Responsibility Of Quoted Companies in the Republic Of South Africa " ,Dissertation Abstract Mcom Degree , University of Pretoria , South Africa.

14- Mirfazli, Edwin. (2008). Corporate Social Responsibility (CSR) Information Disclosure by Annual Reports of Public Companies Listed at Indonesia Stock Exchange (IDX), International Journal of Islamic and Midd astern Finance and Management, 1(4), 275 –284.

15- Nafez Abu-Baker,(1998), **Corporate Social Reporting and Disclosure Practice in Jordan**: An Empirical Investigation, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Najah University, Nablus, Palestine.

16- Ostland, L.,(1977)," Attitudes of Managers Towred corporate social " Responsibility",Californea Management Review, Vol. 19, N 4.

17- Panapanaan , H. ,Simmons, C. J. and Becker- Olsen, K. L. (2003) "Achieving Marketing Objectives through Social Sponsorships". Journal of Marketing.

18- Pride,W. & Ferrell,O., (2006),"**Marketing,Houghton Mifflin Company** , .Boston

19- Porter, Michael E., & Kramer, Mark R., (2006), "**Strategy and Society: The Link between Competitive Advantage and Corporate Social Responsibility**", Harvard business Review, December: 78-92.

20-Gray and Bebbington, (2000) "Environmental Accounting, Managerialism and Sustainability: Is the planet Safe in the Hands of Business and Accounting?" Advances in Environmental Accounting and Management, Vol. 1 (PP.1-44).

21- Gray, L. Narwal, P. and Mahabir, T. (1999), **Corporate Social Respontsibility of Indian Banking Industry**, Social Respontsibility Journal.

22-Toms (2000), "Firm Resources, Quality Signals and Environmental Reputation: Some United Kingdom Evidence", British Accounting Review, Vol. 201.

23-World Bank, (2005), Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia:Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March.

الملاحق

ملحق (1) قائمة بأسماء المحكمين .

ملحق (2) هيكل الجهاز المصرفي اليمني .

محلق (3) إستبانة البحث .

ملحق (1)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	المهنة
1	د. فهمي شعبان فرارة	أستاذ مساعد/ نائب عميد كلية المجتمع بسيئون للشؤون المالية
2	د. منير رجب عمرة	أستاذ مساعد/ نائب عميد كلية العلوم التطبيقية بسيئون لشؤون الطلاب
3	د. مروان حفيظ الزبيدي	أستاذ مساعد/ كلية العلوم التطبيقية بسيئون

ملحق (2)

هيكل الجهاز المصرفي اليمني

البنك	تاريخ التأسيس	المركز الرئيسي	رأس المال المدفوع (بملايين الريالات)	ملكية رأس المال		عدد الفروع
				الجهة	النسبة	
البنك المركزي اليمني	1971	صنعاء	6000	الحكومة	%100	**22**
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962	صنعاء	4500	خاص عام	%49 %51	**39**
البنك الأهلي اليمني	1969	عدن	5500	عام	%100	**32**
البنك العربي	1972م	صنعاء	6000	أجنبي	%100	**10**
يونايتد بنك	1972	صنعاء	3155	أجنبي	%100	**2**
كاليون بنك التمويل والاستثمار	1975	صنعاء	3183	أجنبي	%100	**5**
بنك التسليف للإسكان	1977	صنعاء	200	خاص عام	%3 %97	**2**
بنك اليمن الدولي	1979م	صنعاء	2400	خاص أجنبي	%79.6 %20.4	**9**
بنك اليمن والكويت	1979	صنعاء	2400	خاص	%100	**8**
بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982م	صنعاء	4523	خاص عام	%13,3 %86,7	**39**
مصرف الرافدين	1982	صنعاء	2000	اجنبي	%100	**1**
البنك التجاري اليمني	1993م	صنعاء	3650	خاص **عام**	%90 %10	**8**
البنك الإسلامي للتمويل	1995	صنعاء	2011	خاص اجنبي عام	%73.5 %22.0 %4.5	**5**

بنك التضامن الإسلامي	1996م	صنعاء	9101	خاص عام	%96,7 %3,3	**15**
بنك سبأ الإسلامي	1997م	صنعاء	4092	خاص أجنبي	%85 %15	**11**
البنك الوطني للتجارة والاستثمار	1998	صنعاء	**تحت التصفية**			
بنك اليمن والخليج	2001	صنعاء	1250	خاص اجنبي عام	%77 %22 %1	**2**
بنك اليمن والبحرين الشامل	2002م	صنعاء	3307	خاص أجنبي	%75 %25	**4**

ملحق رقم (3)

إستبانة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

اخي الكريم / اختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بين ايديكم استبانه تتعلق ببحث يهدف الى معرفة :

مدى إدراك إدارات البنوك لأهمية الافصاح المحاسبي عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية

دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في محافظة حضرموت

حيث سيتم تقديم هذا البحث كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الأندلس باليمن .

ويرى الباحث أن الهدف من هذا البحث لن يتم إلا بالمشاركة الفعالة والجادة من جانب المهتمين بمشكلة البحث عن طريق الإجابة عن مجموعة الأسئلة الموجهة إليهم في هذا الاستبيان وذلك عن طريق وضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك، مع تأكيد الباحث بأن البيانات والمعلومات التي سيحصل عليها ستحاط بالسرية وستكون للاستخدام في الغرض العلمي ، ولكم مني فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث/ سامي غالب عوض العامري

للتواصل : جوال 777227680 / واتساب 700288646 / إيميل

Sami_g2008@hotmail.com

القسم الأول : المعلومات الشخصية

1- العمر :

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 – 40 سنة ☐ من 41 – 50 سنة ☐ اكبر من 50 سنة

2- المؤهل العلمي :

☐ ماجستير ☐ بكلاريوس ☐ دبلوم ☐ ثانوية غير ذلك حدد ..... .

3- التخصص :

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ اقتصاد وعلوم سياسية

☐ نظم معلومات محاسبية غير ذلك حدد ..... .

4- سنوات الخبرة :

☐ اقل من 5 سنوات ☐ من 5 – 10 سنة ☐ من 11 – 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

5- المركز الوظيفي :

☐ مدير فرع ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐ مدير مراجعة داخلية ☐ رئيس قسم الحسابات

غير ذلك حدد ..... .

6- عدد الدورات التي التحقت بها في مجال العمل المصرفي ..... دورة .

7- عدد الدورات التي التحقت بها في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية ..... دورة .

القسم الثاني : أسئلة الاستبانة

الفرضية الأولى : يوجد إدراك عن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك في محافظة حضرموت .

الرقم	السـؤال	موافق بدرجة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للبنك بعض المزايا والفوائد.					
2	يؤيد البنك مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.					
3	يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.					
4	يهتم البنك بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه عملائه.					
5	يفصح البنك عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع في قوائمه المالية.					
6	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية البنك تجاه البيئة يلقي اهتمام إدارة البنك.					
7	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية البنك تجاه كل من (الموظفين والعملاء والمجتمع والبيئة) يؤثر على سمعة البنك.					

الفرضية الثانية : يوجد إدراك عن أهمية قياس التكاليف عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك في محافظة حضرموت .

8	يقوم البنك بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية لتوثيق البيانات المتعلقة بها.					

9	يهتم البنك بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين مثل الحصص من الارباح.					
10	يهتم البنك بقياس التكاليف المتعلقة بالبيئة والحد منها.					
11	يهتم البنك بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائه.					

الفرضية الثالثة : يوجد نظاما محاسبيا يستطيع القيام بعمليات القياس المحاسبي التكاليف عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك في محافظة حضرموت .

12	يمتلك البنك كادر قادر على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.					
13	يتوفر لدى الكادر المعرفة الجيدة بأساليب القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.					
14	يمتلك البنك برامج محاسبية قادرة على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية.					
15	نظام البنك المحاسبي قادر على قياس تكاليف الأداء الاجتماعي.					
16	يوفر النظام المحاسبي التقارير اللازمة عن الأداء الاجتماعي.					

الفرضية الرابعة : يوجد إدراك عن أهمية المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات البنوك العاملة في حضرموت تجاه (الموظفين ، عملاء البنك ، المجتمع المحلي ، البيئة).

تجاه (الموظفين)

17	يقوم البنك بتنظيم دورات تدريبية لرفع قدرة وكفاءة الموظفين.					
18	يقوم البنك بمنح حوافز بمراعاة التفاوت في قدرات وخبرات الموظفين .					
19	يقوم البنك بتوفير نظام صحي للموظفين.					
20	يقوم البنك بتوفير نظام مقبول للتأمين والمعاشات للموظفين.					

تجاه (عملاء البنك)

21	يهتم البنك بشكاوي ومقترحات العملاء.					
22	هناك برامج إعلامية يقوم بها البنك ليعرّف عملائه بخدماته وطرق ومجالات استخدامها.					
23	يهتم البنك بتقديم أفضل واحدث الخدمات لعملائه بجودة عالية .					

تجاه (المجتمع المحلي)

24	يقوم البنك بالتبرع للجمعيات الخيرية.					
25	يقوم البنك برعاية مؤتمرات علمية.					
26	يقوم البنك بتقديم المنح التعليمية لأفراد المجتمع.					
27	يساهم البنك في التخفيف من البطالة.					
28	يقوم البنك بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.					

تجاه (البيئة المحيطة بالبنك)

29	يقوم البنك بالمشاركة في برامج الحد من التلوث البيئي وحماية البيئة.					
30	يعمل البنك على تجميل وتشجير الحدائق العامة					

	والشوارع.					
31	يقدم البنك المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعمل فيها البنك.					
32	لا يمول البنك المشاريع التي تضر بالبيئة.					

ABSTRACT

This study has discussed the issue of of realization and awareness of banks operating in Hadhramout, Republic of Yemen, whether they are Islamic or traditional banks, about the importance of accounting discloser of Corporate Social Responsibility (CSR). Moreover, measurement systems of CSR have been investigated in this study. This study has been done through the survey, where the data were collected from the directors and employees of banks operating in Hadhramout. 106 questionnaires have been distributed, which yielded 95 returned usable questionnaires. Descriptive analysis method has been adopted in this study and the data were analyzed using SPSS.

The study comes with numerous findings. Firstly, it has been concluded that the awareness of importance of corporate social responsibility is exist in the management of banks in Hadhramout. However, the level of this awareness does not reached the desired level. Also, the study found that there is difference in the importance of the fields of corporate social responsibility among employees, customers, environment and the local community respectively. Furthermore, the was indicated from the study findings that the management of banks in Hadhramout have adequate awareness about the significance of measurement of CSR.

Finally, it was recommended by this study that the management of banks has to pay more consideration to CSR and it should be disclosed sufficiently. Besides, the study called for following up all institutions, including banks, to encourage the implementation of accounting of CSR as well as the issuance of related laws. As a final point, the academic institutions are recommended to give more consideration to corporate social responsibility to be taught to university students.

ALANDALUS UNIVERITY

HIGH STUDY DEANSHIP

ADMINSTRATIVE SICNCE COLLEGE

ACCOUNTING DEPARTMENT

Banks awareness of the importance of accounting disclosure on corporate social responsibility

Evidence from banks operating in Hadhramout governorate

PREPARED STUDENT: SAMI GHALIB AWAD ALAMRI

SUPERVISED BY: DR. FAYES MOHAMMED SHEIKH BA- MUZAHEM

ASSOCIATED PROFESSOR - SICNCE MANAGEMENT COLLEGE

- HADRAMOUT UNIVERITY

2018 — 1439